

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الشرق الأوسط

2015-2003

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية

إشراف الأستاذ:

أ. عمرون محمد

إعداد الطالبين:

-قاسد لياس

-بن مزارى محمد لمين

لجنة المناقشة:

أ/ قصادي فلة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .....رئيسة

أ/ عمرون محمد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .....مشرفا ومقرا

أ/ آسيا لعمراني، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

## شكر وعرافان

لله الحمد الذي بعزته تتم الصالحات وبنعمه تنجز المعجزات، يا رب لك الحمد  
ولك الشكر لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، أنت من علمت بالقلم، وعلمت  
الإنسان ما لم يعلم، لك الشناء في الأولى وفي الآخرة.  
والصلاة والسلام على نور هدى، النبي المصطفى الصادق لقوله والأمين لفعله  
محمد ﷺ وعلى كل من اهتدى بهداه.

أما بعد، لا يسعنا في هذا المقام إلا وأن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل  
من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا النشاط العلمي المتواضع، ونخص بالذكر  
الأستاذ "عمرون محمد" المشرف على هذه الدراسة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته  
ونصائحه القيمة وعن تشجيعه الدائم لنا  
وكلمة شكر وتقدير واحترام إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين يكونون  
لنا نفس الاحترام والتقدير.

والذين يعملون بصدق وإخلاص والذين وقفوا معنا طيلة مشوارنا العلمي،  
جزاهم الله خيرا على جميل صانعهم وعظمة فضلهم.

ونتقدم بخالص العرفان والشكر إلى كل اساتذتنا وزملائنا في الدراسة من  
الابتدائي إلى هذا اليوم

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى روح والدي الغالية، راجيا من المولى أن يتغمد روحه ويسكنه فسيح جنانه

إلى نور عيني، أمي الغالية أطال الله في عمرها "بن سلامة وردية"

إلى أخ وضعناه في مقام أبنينا، أخي "ناصر" حفظه الله وحفظ عائلته الصغيرة

إلى من كانوا قدوتي ورفقاء حياتي إخوتي وأخواتي كلّ باسمه

إلى كلّ اولاد إخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة سواء من جهة الأب والأم

إلى جيران وأصدقائي وأنسابنا

إلى كلّ من أكنّ له الاحترام والتقدير.

إلى شقيقين لم تلدهما أمي "شنان ناصر" و"حاج بوعياد اسماعيل"

إليهم جميعا اهدي هذا النشاط العلمي المتواضع وأسأل الله ولي التوفيق

"إلياس قاسد"

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى أمي، إلى أمي ثم إلى أمي الغالية التي لن تتمكن العبارات عن وصف حبي وامتناني لها،

حفظها الله وأدام عليها الصحة والعافية

إلى التي كان دعاءها سر نجاحي، إلى منبع الحب والعطاء، إلى ينبوع الحنان والأمل

إلى من كلله الله بالهيبة، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... أبي الغالي

إلى من تقاسمت معهم حلو ومر الحياة، أختي الغالية وأخي العزيز

إلى من سأتقاسم معها درب الحياة إن شاء الله "فاطمة"

وكل عائلتها الكريمة

إلى نور عيني، جدتي الغالية "وردية" حفظها الله

إلى روح جدتي الغالية "زهرة" وإلى جدي "محمد الطاهر" حفظه الله

إلى أحوالي حبا وتقديرا

إلى الأعمام

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة ما قبل وما بعد التدرج

إلى الأصدقاء: "كمال، بلال، محفوظ، سيد علي، مهدي، أرزقي، كريم، حسن، نور الدين،

بلقاسم، جعفر، حمزة، غيلاس، ..."

إلى كل أصدقائي في أزفون وبوزريعة

"محمد لمين"

## خطة البحث

### خطة البحث

1 ..... مقدمة

### الفصل الأول

#### ماهية السياسة الخارجية

24 ..... مقدمة:

25 ..... المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

25 ..... المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

28 ..... المطلب الثاني: طبيعة السياسة الخارجية

30 ..... المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

30 ..... المطلب الأول: المحددات الجغرافية والسكانية

31 ..... المطلب الثاني: المحددات الايديولوجية والشخصية

32 ..... المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والعسكرية

33 ..... المطلب الرابع: المحددات المجتمعية والخارجية

35 ..... المبحث الثالث: أهداف ووسائل السياسية الخارجية

35 ..... المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

37 ..... المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية

40 ..... المبحث الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

44 ..... استنتاج الفصل الأول

## الفصل الثاني

### ماهية السياسة الخارجية الإيرانية

46	مقدمة
47	المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية
48	المطلب الأول: المحددات الداخلية
54	المطلب الثاني: المحددات الخارجية
60	المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإيرانية
60	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية
61	المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية الإيرانية
64	المبحث الثالث: السلوك الخارجي الإيراني اتجاه منطقة الشرق الأوسط
64	المطلب الأول: العلاقات الإيرانية العراقية
72	المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية السعودية
83	المطلب الثالث: العلاقات الإيرانية السورية
89	المبحث الرابع: البرنامج النووي الإيراني
89	المطلب الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي
93	المطلب الثاني: الإطار العام للاتفاق النووي
96	المطلب الثالث: الرهانات المستقبلية لإيران بعد الاتفاق النووي
100	استنتاج الفصل الثاني
101	الخاتمة
105	الملاحق
109	قائمة المراجع
118124	الفهرس

# مقدمة

بعد نجاح الثورة الاسلامية في إيران ووصول قوى جديدة إلى السلطة ذات توجهات تيوقراطية وسياسية مختلفة مكنتها من إحداث تغييرات جذرية في اوضاع منطقة الخليج والشرق الأوسط، وقد جاءت هذه الأحداث لتعمق من الحضور لدائم لإيران على المسرح الدولي والاقليمي إلى يومنا هذا.

لكن هذا الدور الاقليمي الذي منح أو اكتسبته إيران في المنطقة بعد ثورتها الاسلامية لم يكن من نتائج هذه الثورة وإفرازاتها فحسب، وإنما كان ضمن ما يعرف بالاستراتيجية الغربية لاحتواء الاتحاد السوفياتي سابقا وذلك عن طريق الدعم السياسي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لإيران في عهد الشاه "رضا البهلوي" الذي مارس دور دركي وحامي للمنطقة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وليس هذا تقليل من شأن الثورة الإسلامية ونتائجها.

الشيء المميز لنتائج وانعكاسات الثورة الايرانية أن نتائجها كانت تتعدى الاطار الجغرافي لها إلى دول الجوار سواء الدول العربية او الدول الإسلامية او دول العالم الأخرى، وهذا شأن الثورات في العالم.

لقد أصبحت إيران بعد نجاح الثورة فيها "أكثر الدول أهمية في الشرق الأوسط" وذلك لما حملته من عناصر تتخطى دلالاتها المحلية، وكانت أبرز هذه العناصر: البعث الاسلامي، ومشكلة الطاقة، والتوزيع الجديد لثروة العالم ومستقبل الأزمات السياسية في الشرق الأوسط.

في الواقع اصطدمت الثورة الايرانية بالرفض الدولي والاقليمي لها، خاصة من قبل الدول العظمى التي رأت في هذه الثورة خطرا على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فقد تولت الولايات المتحدة بنفسها عرقلة انتشار أفكار الثورة الاسلامية في محيطها الجغرافي المهم.

وكان من أبرز مظاهر الرفض لنتائج هذه الثورة هي الحرب العراقية الايرانية التي استمرت لمدة ثمانى سنوات، وقد دعمتها القوى الاقليمية والدولية، وهو ما اعتبرته إيران حرباً مفروضة عليه لكن من الناحية الواقعية كان الدافع الاساسى وراء هذه الحرب هو رفض التوازنات السياسية الدولية والإقليمية التي كانت آنذاك.

ولقد ألفت مبادئ الثورة بكاملها على العلاقات مع دول الجوار فنلاحظ المملكة العربية السعودية ودول الخليج عامة وقفت مع العراق في حربها ضد إيران خوفاً من مبدأ تصدير الثورة التي من خلال سقوط العراق سوف تصبح دول الخليج مفتوحة أمام الزحف الإسلامى الايرانى.

لهذا اتجهت إيران إلى خلق توازن في الشرق الاوسط وذلك من خلال إقامة علاقات مع دول الوسط العربى المطلة على البحر المتوسط كدعم النظام السورى وإقامة تحالفات معه، أقامت علاقات وطيدة مع حركة حماس الفلسطينية وحركة مقاومة الجهاد الإسلامى التابعة لحماس وتدعيمهما مادياً، كما ساندت ودعمت حزب الله في لبنان وعملت على حشد ملشياته وتدريبهم.

كما اتجهت إيران شرقاً نحو أفغانستان وعملت على تطبيع العلاقات والعودة إلى طريق الحرير وذلك بإقامة علاقات تجارية لكن سقوط العاصمة كابل في 1996 على يد حركة طالبان غير من مجرى السياسة الايرانية اتجاه افغانستان.

وما زاد من العلاقات الايرانية مع دول الجوار الإقليمي بصفة خاصة والدولية بصفة عامة توتراً أو قلقاً هو إعادة إيران بعث برنامجها النووى مع محمد خاتمي 1991 وتطوير التكنولوجيا النووية وسعي إيران إلى امتلاك السلاح النووى مع أحمد محمودى النجاد 2005.

لكن المفاوضات الايرانية مع الدول الست الكبرى 1+5 والتي أحرزت تقدماً ملحوظاً والتي توصلت إلى الاتفاق النهائى حول البرنامج النووى في 14 جويلية 2015 قلب قضايا الشرق الاوسط رأساً على عقب.

## 1-الإشكالية الأساسية:

كان من الطبيعي أن تلقى الحرب على أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسية والعسكرية والأمنية لإيران، فلقد تغير الوضع الدولي وحدثت تطورات إقليمية جذرية تتعارض مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية، ويمثل الوجود العسكري الأمريكي المطوق لإيران أبرز المظاهر التي تهدد أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة لهذا سعت إيران إلى التحرك في الشرق الأوسط باتجاه دول الجوار لفرض هيمنتها وبسط نفوذها، وفي مثل هذه الظروف نطرح الإشكالية الأساسية التالية:

- ما طبيعة السياسة الخارجية لإيران اتجاه دول الجوار؟ وما هي أهم أهدافها ووسائل تحقيقها؟

وتنبثق من هذه الإشكالية المحورية تساؤلات عدة موجهة هي:

- ما هو منظور إيران للتحديات والتهديدات التي تواجه أمنها القومي في منطقة الشرق الأوسط؟

- كيف تعاملت إيران مع هذه التغيرات التي حدثت على الحدود الشرقية والغربية لها؟  
- هل تمتلك إيران من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من تحقيق طموحاتها السياسية في المنطقة؟

- هل امتلاك إيران للقدرات النووية تأثير وانعكاس على التوازنات الإقليمية والدولية؟ وما هي التأثيرات المحتملة؟

- هل ستبقى الهواجس الأمنية هي المتغير الأساسي الذي يحكم علاقات إيران بدول الجوار الجغرافي خاصة الدول العربية؟

## أ-فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية مفادها:

- ان امتلاك إيران للقدرات النووية فيه انعكاس على التوازنات الإقليمية والدولية وأن هذه القدرات عامل إضافي في قوة الدولة

- إن المنحنى الحادي الذي اتبعته أمريكا في حربها على العراق عمق من شعور إيران بالخطر

- الغزو الأمريكي للعراق وفتح الأبواب أمام التوغل الإيراني.

### ب- الإطار الزمني:

إن تحديد الإطار الزمني عملية مهمة ومساعدة على التحكم في الموضوع والوصول إلى نتائج عملية أكثر دقة فإن الإطار الزمني لهذه الدراسة يبدأ من 2003 بعد الغزو الأمريكي للعراق بالأساس والانعكاسات السلبية التي تترتبت عليها، والتي قلبت على نحو درامي المعادلة السياسية في عموم المنطقة-الشرق الأوسط- وذلك بعد الحرب على أفغانستان والعراق.

### ج- الإطار المكاني:

الإطار المكاني للدراسة هو الشرق الأوسط هذا الأخير الذي يعد أكثر المناطق أهمية وخطورة في نفس الوقت في العالم لاعتبارات استراتيجية وجيوستراتيجية عديدة ويزيد من أهميتها وحساسيتها كونها منطقة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية.

**1- أهمية الدراسة:** السياسة الخارجية الإيرانية تلعب دورا مهما في تفاعلات العلاقات الإقليمية منذ عهد الشاه حليف الولايات المتحدة الأمريكية كما أن هذه السياسة لم تتغير كثيرا في عهد النظام الإسلامي الإيراني وتأتي هذه الدراسة لمعرفة أهم أبعاد وعناصر وأسس ومرتكزات هذه السياسة في بعدها الأمني المرتبط حاليا بالملف النووي الإيراني وبرنامجته العسكري التسلحي والصاروخي وتأثيرات كل ذلك في التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة من أكثر المناطق حيوية وحساسة في العالم.

## 2-مبررات اختيار الموضوع:

### أ-المبررات الذاتية:

إن أهمية هذه الدراسة تعود إلى مجموعة من العوامل، بعضها نظري وبعضها الآخر عملي، فمن الناحية النظرية استفاد الباحث من المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي كمفهوم السياسة الخارجية وأهدافها وأبعادها ومجالات تطبيقها وأهم التطورات التي عرفت. ومن الناحية العملية فإن دراسة السياسة الخارجية الإيرانية موضوع ذو أهمية بالغة بالنسبة إلينا فإن ترك مثل هذه المواضيع يعد مغالطة علمية وأكاديمية في وقت سبقت الدوائر والمراكز والمؤسسات الغربية الى تناولها من كل جوانبها.

### ب-المبررات الموضوعية:

لقد أصبح في حكم المؤكد، وعلى ضوء المعطيات الحالية الراهنة استحالة استقرار الوضع في الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا وأمنيا في ظل التنافر السياسي والاستقطاب المذهبي والطائفي-الذي تغذيه الاطراف الأجنبية ومراسد الاستعمار الحديث-بين الدول العربية وبين الجمهورية الاسلامية بناء. على ذلك فإنه ليس من مصلحة الدول العربية وإيران استمرار العداء التاريخي بكل أشكاله وصوره بينهما. بناء على ذلك فإن إيران اليوم ولمعطيات كثيرة ومحددات داخلية وخارجية أصبحت تمثل مفتاحا أساسيا لكثير من الأزمات التي تعصف بالمنطقة وبالتالي استبعادها سوف لن يزيد الوضع إلا سوءا.

## 3- أدبيات الدراسة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال رصد جميع ما كتب حول إيران ودورها الاقليمي والدولي في الشرق الأوسط، فمنذ نجاح الثورة الاسلامية عام 1979 وإيران تثير الاهتمام الأكاديمي والسياسي لدى المختصين وصناع القرار في المنطقة وخارجها، فقد كتب الكثير عن الجوانب العسكرية لأمن الخليج والشرق الأوسط منذ احتلال العراق للكويت عام 1991. إلا أنه من المفيد أن نشير إلى أهمها:

- دراسة قام بها مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بعنوان: "إيران والخليج البحث عن الاستقرار" وقد شملت جوانب عدة من بينها دراسة طبيعة النظام السياسي الايراني وتوجهه الأيديولوجي، ومناقشة العوامل الداخلية والخارجية الفاعلة في توجيه سلوكية ايران اتجاه محيطها الخارجي كما تعرضت بالإشارة الى الطموحات العسكرية الايرانية والجدل الدائر حولها ومدى قدرة النظام التوفيق بين طموحاته العسكرية وأزمته الاقتصادية الداخلية.

-الدراسة الثانية وهي لنفس المركز الاماراتي، جاءت تحت عنوان: "أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين"، ومن بين الفصول المهمة تلك التي تسلط الضوء على دراسة السياسة الخارجية الايرانية إزاء دول الخليج والتي غالبا ما تتسم هذه السياسة بالغموض في اعتقادهم، ويمكن ملاحظة نوع من الانحياز الفكري لدى الكتاب الغربيين\*، وتصوير إيران على أنها الخطر الذي يتهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

- الدراسة الثالثة لمركز الامارات للبحوث الاستراتيجية جاءت تحت عنوان "الخليج تحديات المستقبل"<sup>(1)</sup> وكان ضمن ما تناولته من مواضيع: إيران وأمن الخليج، وبينت العقيدة الامنية الاقليمية لإيران، ومحدداتها الداخلية والدولية هذا فضلا عن تعريضها لموضوع البرنامج النووي الايراني سيعمق العلاقات الامنية الامريكية الخليجية وسيكون سببا في ازدياد الحضور العسكري في المنطقة، والقضية الثانية هي تأثير البرنامج في امن الخليج من عدة زوايا واتجاهات، والقضية الثالثة هي مدى حاجة ايران الى القدرات النووية-التكنولوجية النووية- خاصة بعد التغيرات الاستراتيجية والجيوسراتيجية في منطقة الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

\*- الذين شاركوا في إنجاز هذه الدراسة

1-الخليج: تحديات المستقبل (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية) 2005.

## الإطار النظري:

تعرف النظرية بأنها مجموعة الافكار المترابطة والمتناسقة التي تساعدنا على الفهم والتحليل والتفسير لظواهر متعددة وتصلح أن تكون أساسا للتنبؤ والتموقع.

وهي احد اهم الوسائط المعرفية التي يستعين بها الباحث قصد الفهم والتفسير والتصنيف والتنبؤ، وتكتسي النظرية اهمية كلما كانت قابلة للتطبيق، واتسمت بالوضوح والبساطة، ولما كان اختيار النظرية ليس اختيارا عشوائيا فإن طبيعة الموضوع تفرض طبيعة النظرية التي تحدد بدورها كل من المناهج والمفاهيم.

ولما كان البحث العلمي في العلوم السياسية يهدف إلى إنتاج معرفة أكثر ارتباطا بالواقع المادي-الوضعية-والقيمي للمجتمع بعيدا عن الانغلاق الفكري والمركزية الفكرية وبالتالي رفض الصحة القيمية أو المعيارية للمعرفة. هذه العملية هي بحاجة إلى التركيز على النقد كوظيفة تحليلية مقارنة على المستوى الضمني والعملي.<sup>(1)</sup>

## 1-المناهج:

في الاطار العام تعرف المنهجية على أساس أنها مجموعة من العمليات الهادفة والمنتالية والمؤطرة نظريا ومنهجيا ومعرفيا. هذه الأخيرة تسمح لنا بتصنيف المعلومات، وترتيبها، وتقديمها في شكل منهجي ومنطقي تضمن لنا شرط التجانس المنطقي للبحث.

والمتعارف عليه أكاديميا وعلميا هو غياب منهجية محددة وشاملة كما يقول "موريس

أنجرس " Maurice Angers:

« Il n'y a pas par ailleurs, de méthodologie idéale ou définitive car la science est toujours en évolution »<sup>(2)</sup>

1- رجاء وحيد دريدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية (دمشق، دار الفكر، 2000) ص 177.

2 – Maurice Argers, **initiation pratique à la méthodologie de la science humaine**,

(Alger : Casbah université, 1997) p. 58.

## أ- المنهج التاريخي:

من بين المناهج المستخدمة في هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي يستخدم من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بنائها والاستفادة منها<sup>(1)</sup> ذلك أنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه<sup>(2)</sup> فالمنهج التاريخي يسمح بوضع الظاهرة في إطارها لمعرفة اهم التطورات التي عرفتھا وفھمھا ومعرفة المتغيرات المادية الاجرائية التي ساعدت على ظهور الظاهرة.

## ب- المنهج القانوني المؤسسي:

للاطلاع على الاوضاع الدستورية في إيران ومدى استجابة حركة المؤسسات السياسية الدينية، والمؤسسات الدينية السياسية في علاقتها بعضها مع البعض خاصة فيما يتعلق بمسائل الأمن في السياسة الخارجية والداخلية ودور هذه المؤسسات في صنع السياسة العامة الخارجية والاستراتيجية والامنية ورسم معالمها الاساسية في معناها الشامل.

## ج- اقتراب الدور: تعددت تعاريف الدور:

- هو مفهوم تحدده الزاوية التي تم بحثه منها، فالدور من زاوية البناء الاجتماعي هو وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من أوجه النشاط الذي له قيمة على مستوى الفرد والمجتمع، أما من زاوية التفاعل الاجتماعي مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعل اجتماعي تحدده دوافع يسعى الفرد إلى إرضائها بالقيام بتلك الأعمال، أما من حيث جانب المجتمع فهو المردود الخدماتي أي مجموع الخدمات التي تؤديها تلك الأعمال للجماعة.

أما من الزاوية الثقافية، فهو الأنماط المعيارية المتصلة بمركز معين وهو مركز حركي ذو علاقة واضحة بالمعايير السلوكية محوره الاتجاهات، والقيم، والسلوك الذي يحدد المجتمع

1- رجاء وحيد دريدري، المرجع السابق، ص 151.

2- عمار بوحوش، محمد الذنينات، منهاج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،

2001) ص 103.

لمن يشغل مركزا معيناً، ومن الزاوية التنسيقية الاجتماعية يعنى سلوك الفاعلين المحتلين لمراكز اجتماعية معينة صرف النظر عن الأنماط المعيارية التي تبين للفاعلين ما ينبغي عليهم فعله بحكم مراكزهم:

الدور هو مجموعة من مواصفات تتردد حول المراكز الاجتماعية، والسلوك، والتوقعات تحدد ما ينبغي أن يفعله الشخص كشاغل لمراكز معينة على مستوى جماعة ما أو على مستوى المجتمع ككل.

الدور وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية، والأنشطة ويخضع لتقييم معياري من جانب أولئك الذين يشغلون ذلك الوضع، ومن جانب الآخرين هو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل اجتماعي، وهو المظهر الحركي للمكانة الاجتماعية للفرد، أي ممارسة مجموعة من الحقوق والواجبات في إطار موقف اجتماعي معين.

وإذا ما نظرنا للدور في إطار حقل العلوم السياسية نجد أن له أكثر من تعريف فقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعرفه بأنه: "موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة" (1) ويبدو هذا التعريف على درجة من العمومية إذ قرن الدور بمصطلحات غير محددة بشكل دقيق مما يزيد غموضه. وهو أقرب إلى المعجم الحديث للتحليل السياسي الذي يعطي تعريفاً للدور على أساس أنه: "أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي" (2).

وهناك من يرى أن الدور هو: "تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة، ولوظيفة أو

1- سامي زيبان، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (لندن: الرئيس للكتاب والنشر، 1990) ص 288.

2- جيوفر روبرت، ألبرتري إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، (ترجمة عبد الرحيم الجلي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999) ص 399.

الوظائف التي يمكن أن تؤديها توقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة.

ففي هذا التعريف يكون (الدور) عبارة عن وظيفة تؤديها الدولة وفقا لموقعها في المجتمع الدولي، لكن الإشكالية تكمن في أن التوافق بين الدور كمفهوم وبين ممارسته وتطبيقه لا يقتصر على افتراضات وتصورات ولكنه يرتبط بالقدرات والإمكانات التي تمكنه من التحول من المفهوم إلى الواقع العملي بشكل فاعل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه في حالة ما إذا اعتبرنا الدور أحد مكونات السياسة الخارجية لأية دولة بغض النظر عن إمكانياتها وحاجاتها وتوجهاتها، فإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا في سياق النظر إلى السياسة الخارجية للدول الكبرى فإنه لا يبدو كذلك للدول الصغرى، إذ لا تمارس بعض الدول أدوارا في معظم الأحيان وبالتالي لا يدخل الدور ضمن مكونات السياسة الخارجية<sup>(1)</sup>.

---

1- خضر إبراهيم سليمان، (العراق والدول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن) المجلة السياسية والدولية (عدد 7، 2007) ص 165-166.

## الإطار المفاهيمي

## 1-مدلول مصطلح "الشرق الأوسط"

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة، ويزيد من أهميتها وحساسيتها أنها تحتوي على مصالح متناقضة أو متعارضة للقوى العظمى والكبرى، ومما زاد من خطورة المنطقة هو نزوع الأطراف الفاعلة فيها إلى سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمتها لنفسها إلى جانب تحالفات إقليمية بين دول لا تجمعها سوى المصلحة القومية. إن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة مرموقة بين مناطق العالم المختلفة نظرا لما تنتم به من أهمية إستراتيجية(\*) وجيوستراتيجية(\*\*) وجيواقتصادية لا سبيل إلى إنكارها. وانطلاقا من هذه الحقيقة فليس من المستغرب أن تكون هذه المنطقة محل تنافس وصراع بين القوى الكبرى على امتداد العصور التاريخية(1).

كما تشهد المنطقة تدويلا غير مسبوق لمختلف القضايا منها: القضايا السياسية والأمنية وقضايا تتعلق بالشؤون الداخلية، وأخرى بالإرهاب والانتشار النووي خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، كل هذا زاد من مخاوف الدول من انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط(2).

\*- الجيوستراتيجية تعني استخدام القدرة الجيوبوليتيكية للدول على نطاق استراتيجي دولي، بمعنى استخدام الدولة لمؤهلاتها الاقتصادية والسكانية والثقافية والحضارية العسكرية استخداما سياسيا على صعيد دولي.

\*\*- الجيوبوليتيك لا تعني جغرافيا سياسية كما هو شائع بل هي طريقة استخدام الدولة أو النظام السياسي للموقع الجغرافي السياسي الذي تحكمه على الصعيد دولي بمعنى توظيف الجغرافيا السياسية توظيفا ايجابيا من اجل جعل الدولة المعنية أن تكون قوة إقليمية أو دولية بفضل موقعها الجغرافي.

1 - محمود ممدوح مصطفى كامل، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي) ص 13.

2 -James Russell, nuclear strategy and the modern middle east, middle east policy, (Vol XI (2) no 3 pall 2004) p 98.

فيما يخص فكرة التدويل يبدو أنها لم تكن بعيدة عن هذا الإقليم في معظم فترات تاريخه الحديث، فقد نشأ هذا المصطلح -الشرق الأوسط- أصلاً في ظل المركزية الغربية الأوروبية المرتبطة بالنشاط العسكري والاستعماري الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين<sup>(1)</sup>.

ومع أن تعبير "الشرق الأوسط" يكاد يكون أكثر شيوعاً، إلا أنه يتقاطع مع تعبيرات أخرى منها: "الشرق الأدنى" و"المشرق" من دون تمييز دقيق للمضامين الجغرافية السياسية إلا أنه يتقاطع مع تغيرات أخرى منها مصطلح آخر دلالة جغرافية مختلفة وهو "الشرق الأقصى".

يعد ألفرد ماهان أول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام 1902 وذلك من خلال مناقشة للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران، والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط حديد برلين- بغداد. (انظر الملحق رقم 01)

وقد استخدم هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي والتي لا تنطبق عليها أي من عبارتي (الشرق الأدنى) أو (الشرق الأقصى) و لكنه لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة<sup>(2)</sup>.

وبعد المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير حين استخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى، ففي مارس 1921 أنشأ "وستون تشرشل" وزير المستعمرات البريطانية آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

---

1- مجدي رياض: "الشرق الأوسط من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي لإسلام أن لاين" [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

2 - محمد علي حوات، مفهوم الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000) ص

وفي عام 1932 تم إدماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية، التي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر، واحتفظت القيادة الجوية باسم "قيادة الشرق الأوسط" وقد شاع استخدام عبارة "قيادة الشرق الأوسط"، منذ ذلك الحين إلى أن استخدمها السوفييات للإشارة إلى المنطقة وعلى الرغم من ذبوع استخدام عبارة "الشرق الأوسط" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن لا تزال هناك خلافات حول تحديد نطاق المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح: فيحدها مجلد "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي يصدر سنويا في لندن بأنها تشمل : تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وفلسطين وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر، فإذا أخذنا في الاعتبار أن كل من تونس والمغرب والجزائر تكون ما اصطلح على تسميته بشمال إفريقيا لتبين لنا أن مدلول "الشرق الأوسط" لا يضم تلك الدول الثلاث.

أما Lenzowski فيرى أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الوسطى الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب باكستان بالإضافة إلى مصر.

ويستخدم بعضهم عبارة الشرق الأوسط للدلالة على كل من مصر والدول العربية الآسيوية، "إسرائيل" وإيران، قبرص، تركيا وأحيانا يضمون إليها كلا من ليبيا والسودان. وهكذا نجد أن الحديث عن الشرق الأوسط يطوف بنا حول رقعة تقع عند التقاء قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويمكن من خلال استعراض التعريفات المختلفة أن نلاحظ الآتي<sup>(1)</sup>:

1- أن المصطلح لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها، بل أنه مصطلح غربي سياسي استراتيجي في نشأته وفي استخدامه.

2- هذه التسمية ليست مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنما هي مستمدة من علاقة المنطقة بغيرها، في حين نقول "شرق الأوسط" يشار سؤال بالنسبة لمن؟ وأوسط أو أدنى أو أقصى بالنسبة لمن.

1- جمال مصطفى عبد الله السلطان: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000 (عمان: دار وائل (2002) ص 7.

3- أن اختيار تلك التسمية ورائه مغزى لدى الدول الأوروبية، فالشرق الأوسط على المشار إليه في الكتابات الغربية هو منطقة تغلب عليها طابع التعدد والتنوع، وليست الوحدة أو التماثل، فهي تحوي خليطاً من القوميات والسلالات و الأديان واللغات كما أن التعريفات المختلفة التي قدمت لتلك التسمية يغلب عليها الطابع التحكيمي ولا يوجد من بين تلك التعريفات تعريف استند إلى معيار موضوعي محدد في إدخال دول معينة أو استبعاد دول أخرى من نطاق تلك المنطقة الجغرافية<sup>(1)</sup>.

4- أنه على الرغم من وجود تعريف واحد متفق عليه لمنطقة الشرق الأوسط فإن هناك اتفاقاً ما بين التعريفات المختلفة على أن الشرق الأوسط، أو ما يسمى منطقة القلب "corestates" من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي"، أما بقية الدول الأخرى التي اختلفت الآراء حول اعتبارها ضمنه، أو استبعادها من نطاق المنطقة التي تعرف بالدول الأطراف "peripherystates".

مما تقدم يتبين أن الشرق الأوسط يتوزع على كل من تركيا وإيران وفلسطين وما بين هذه الدول وحولها من بلدان عربية من الخليج وحتى وادي النيل ويأتي اعتماد صيغة "النظام الأوسط الجديد" وتسويق هذه الصيغة، بعد فتح أبواب هذه المنطقة أمام الولايات المتحدة مقدمة لإرساء بنية إقليمية تتمتع فيها "إسرائيل" بموقع مميز ضمن شبكة من العلاقات تتكون من حاصل موازين القوى بين مختلف الأطراف (أنظر الملحق رقم 02).

ومن خلال هذه التعاريف والاستنتاجات نفهم حقيقة المشاريع المطروحة حالياً مثل المشروع الأمريكي للشرق الأوسط والذي صرح في 2004 المستند أساساً إلى تقارير التنمية العربية والذي يهدف إلى ديمقراطية الشرق الأوسط<sup>(2)</sup>.

1 - محمد السعيد أبو عامود، (الشرق الأوسط في الفكر السياسي العربي) السياسة الدولية، (العدد 113) ص 163.

2 - جميل مطر علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط4، 1983) ص 26.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مجموعة من المصطلحات التضليلية - كما سماه البعض<sup>(1)</sup> - إلى جانب الشرق الأوسط الكبير والجديد والشرق أوسطية والسوق الشرق أوسطية وغيرها من المصطلحات الأخرى التي صنعت في الدوائر الغربية لكنها تهدف أساسا إلى:

- إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خاصة على مستوى النظام العربي وتقسيم هذا الأخير إلى دول معتدلة ودول متطرفة وفق النظرة الغربية والأمريكية والإسرائيلية تحديدا بما يضمن الدخول الإسرائيلي في هذا الترتيب الإقليمي الجديد الذي يساعدها على كسر عزلتها الإقليمية.

- القفز على الهوية للنظام الإقليمي واستبداله بنظام قائم على أسس طائفية وعرقية بعد تفتيت المنطقة وهذا ما ذهب إليه "ريتشارد نيكسون" حين قال: (علينا أن نتعلم أن ننظر إلى العالم الإسلامي ليس باعتباره قوة موحدة وجيوسياسية راديكالية معادية للغرب، بل باعتباره تجمع حضاريا وعرقيا متعددًا وترثه فتن سياسية<sup>(2)</sup>).

## 2- مفهوم الإستراتيجية:

يعد مصطلح الإستراتيجية من أكثر المفاهيم استخداما وتداولًا في حقل العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية. وأكثر ما يميزه أنه مفهوم ذو دلالات مختلفة واستخدامات متعددة في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية على الرغم من أنه تعبير ذو أصل عسكري أو استعير من المجال العسكري، وهذا ما يستدعي تحديد هذا المصطلح بدقة. لأن هذا المصطلح تطور وتغير حسب الحقب التاريخية وحسب الأحداث الدولية فللتعريف الإستراتيجية خلال الحربين العالميتين وبعدها. فحسب المعنى الوارد في معجم "stars third new collegiate dictionary web" :

1 - إبراهيم سعد الدين وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، دراسة تحول مخاطر التطبيع (مكتبة مدبولي، 1998) ص 26-27.

2 - ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس (عمان الأهلية للنشر والتوزيع، 1995) ص 146.

"هو علم وفن استخدام القدرات السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية لأمة ما او مجموعة من الأمم بغرض توفير أكبر مساندة ممكنة للسياسات المعتمدة في أوقات الحرب والسلام "

وتستنتج أن: هو استخدام قوة الدولة أو مجموع قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية وذلك للوصول إلى الأهداف السياسية العليا<sup>(1)</sup>.

### 3- مفهوم الأمن:

في تحديد مفهوم الأمن وضبطه نجد أن الإجماع الذي يتفق عليه اغلب الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية هو: أن الأمن هو ما يخلو منه وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالأفراد أو بالمجتمع، ونعلم أن للأمن أربع مستويات:  
أولاً: أمن الفرد ضد أي تهديد ضد حياته وممتلكاته.

ثانياً: الأمن الوطني والمتمثل في امن الدولة من أي تهديد سواء خارجي من جانب دولة أخرى أو داخلي (حرب أهلية).

ثالثاً: الأمن القطري أو الجماعي يندرج هذا الأمن تحت مفهوم اسمه الأمن القومي وهو التخطيط والاتفاق لمواجهة التهديدات سواء داخلية أو خارجية وهذا في إطار الإقليم الواحد.

رابعاً: الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن<sup>(2)</sup>.

### 4- تعريف الأمن القومي:

لا تدرج تعريفات الأمن القومي عن ضمانات بقاء الدولة وأمنها واستقلالها وقد بدأ المصطلح بالتركيز على الأمن من التهديدات العسكرية والتدخل العسكري، ليطال موضوع

---

1 - طایل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم)، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 7.

2 - فريال عبير داودي، البعد الأمني في سياسة إيران الإقليمية، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 7-8.

ضمان المصالح الشرعية للدولة أينما كانت، وموضوع حماية قيم الدولة وأسلوب عيشها وحماية منافذها<sup>(1)</sup>، والجيش الأمريكي يعرف الأمن القومي بأنه مصطلح يشمل الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية.

وبعد مصطلح الأمن القومي من بين المصطلحات الأكثر تداولاً في الخطابات السياسية الإعلامية والعسكرية، وذلك بسبب ظهور عدة عوامل من أهمها التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن.

وتعتبر سنة 1947 محطة انطلاق مصطلح الأمن القومي وبداية تشيل التنظيمي المؤسساتي له عندما تم إنشاء -مجلس الأمن القومي- عام 1948 ومن حينها شاع استخدام هذا المفهوم في العلوم السياسية بصفة عامة في معاهد الدراسات الاستراتيجية بصفة خاصة. إذ يعرف هنري كيسنجر وزير الخارجية والمستشار الأسبق للأمن القومي بأن الأمن القومي هو تلك الإجراءات التي ينفذها المجتمع والتي يسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.<sup>(2)</sup>

أما هانس مورغانزو زعيم المدرسة الواقعية فيرى ان الأمن القومي يكمن في قدرة الدولة على حماية وحدتها الترابية ومؤسساتها الدائمة والدفاع عن هويتها الثقافية، وهذا بنشرها على المسرح الدولي وحماية من التوغلات الأمنية، ويؤكد على انه سعي الدول للحفاظ على بقائها الأمني مرهون بما تملكه من قوة وزيادتها والحفاظ عليها.<sup>(3)</sup>

## 5- مفهوم النظام الإقليمي:

جرت العديد من المحاولات النظرية لتعريف الإقليم، الإقليمية والنظام الإقليمي، وذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل بين دول الجوار هو

1 - محمد مختاري، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 2010) ص 169.

2- سليمان منذر، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، (العدد 325، مارس 2006) ص ص 29-30

3- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان، دار مجدلاوي، 2004)، ص 81.

المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية غير أن التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت من المعيار الجغرافي معياراً ضيقاً جداً بحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه. أما الأستاذ (هاني اليأس الحديثي) فقد أعطى تعريفاً شاملاً وواسعاً لمفهوم النظام الإقليمي وهو "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد"<sup>(1)</sup>.

## 6- مفهوم الإقليمية الجديدة:

بالرغم من وجود اهتمام بالإقليمية الجديدة، إلا أن جل الباحثين والمفكرين لم يتفقوا على تحديد تعريف توافقي لها. ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من جهة، وإلى المرونة واستمرار تطور الإقليمية الجديدة بوصفها نظرية مازالت تحتاج إلى بعض التعديل من جهة أخرى. فحسب Hettthe يرى: بأنها عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كما يرى بأن التكامل الإقليمي، والتي يكون من خلال كل قرارات وسياسات كل الجوانب المذكورة وهناك تعريف آخر لها وهو: محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء تعاون فيما بينها، ويحدث هذا عندما تريد مجموعة من الدول مواكبة التغيرات العالمية ولاجتباب آثارها السلبية أو مواكبة التغيرات الحاصلة في شتى المجالات.

كما يعرفها Sauderbauh على أنها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليمياً. ووفقاً لهذا التعريف فإن الإقليمية الجديدة أصبحت أمراً منطقياً في الوت المعاصر لأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (أي أنه مقسم إلى مناطق اقتصادية عديدة). وهكذا فإقليمية الجديدة عند سبندلر Spindler تشير إلى النمو والاندماج المجتمعي

1- هاني اليأس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)

بين الدول ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه العولمة الإقليمية.<sup>(1)</sup>

## 7- الطاقة النووية:

أ- البرنامج النووي: فيشير إلى خطة الدولة من الطاقة النووية واستخدامها بشكل عام ويتضمن ذلك تحديد الأهداف والأولويات في شكل مشاريع وبرامج عمل تتم تنفيذها في إطار جدول زمني محدد.

ب- المفاعل النووي: هو عبارة عن منشأة ضخمة يتم فيها السيطرة على عملية الانشطار النووي من خلال الاحتفاظ بالأجواء المناسبة لاستمرار تلك العملية دون الوقوع إنفجارات أثناء الانشطار المتسلسلة وتستخدم المفاعلات النووية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية وتصنيع الأسلحة النووية.

ج- الانتشار النووي: الاتساع في إعداد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو كلاهما.

د- الردع النووي: هو عبارة عن إستراتيجية تنتهجها الدولة المالكة للأسلحة النووية من أجل التأثير على سلوك الدول الأخرى، وتقوم تلك الإستراتيجية على التهديد باتخاذ إجراءات هجومية انتقامية باستخدام السلاح النووي لمنع الخصم من القيام بعمل ما<sup>(2)</sup>.

---

1- معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام المن الجماعي، (ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، بين عكنون) ص 35-36.

2 - عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح النووي، الهواجس الطموحات والمصالح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) ص 147.

## خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، اعتمدنا على الخطة المتكونة من فصلين وإطار مفاهيمي: الذي يتناول شرحا مفصلا للمفاهيم المستخدمة في الدراسة بسبب الغموض الذي يميز المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وغياب الإجماع حولها فيما بين المختصين ومن بين هذه المفاهيم التي تعكس بصدق ما أشرنا إليه (الغموض وغياب الإجماع) مفهوم الشرق الأوسط و مفهوم النظام الإقليمي، والأمن القومي، البرنامج النووي.

الفصل الأول: تضمن الإشارة إلى ماهية السياسة الخارجية والذي انطلقنا من المبحث الأول والذي تحدثنا فيه عن التطور التاريخي الذي عرفه مفهوم سياسة الخارجية إضافة إلى محددات السياسة الخارجية سواء على المستوى الداخلي (البيئة الداخلية) أو على المستوى الخارجي (البيئة الخارجية) وتطرقنا أيضا إلى بعض النظريات المفسرة للسلوك الخارجي، والتي من خلالها يفهم توجه سلوك الخارجي لأية دولة، والمشكلة التي يهدفها الباحث في تخصص السياسة الخارجية هو صعوبة الفصل بين أهداف ووسائل السياسة الخارجية فحسب جيمس روزنو، الأهداف في حد ذاتها وسائل.

أما الفصل الثاني: وفي هذا الفصل سوف نتحدث محددات السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية بعد امتلاك إيران عناصر القوة الوطنية وفق المنظور الواقعي وهي في طريقها إلى استكمال قوتها القومية في حالة دخولها إلى النادي النووي والذي ستعمل من خلاله على أن تؤدي دور قيادي في شؤون شرق الأوسط وآسيا الوسطى والخليج العربي ولهذا حاولنا الإشارة إلى الفراغ الأمني في العراق والامتداد الإيراني فيه. كما تحدثنا أيضا عن الحضور الإيراني في سوريا ومحاولة الإبقاء على النظام الحالي.

وأشرنا أيضا إلى الصدام الإيراني بالملكة العربية السعودية في محاولة لإيران في تطبيق مشروعها الإسلامي في الخليج العربي. ومن الفواعل المؤثرة والمساعدة لإيران في تحقيق وجودها ومشروعها مواصلتها التقدم في البرنامج النووي وفي الأخير كمحاولة لدراسة

استشراقية لما سوف يكون عليه الحال في الشرق الأوسط في حال امتلاك إيران للسلاح النووي.

والهدف من هذه الدراسة تقديم صورة لسياسة الداخلية والخارجية وامتدادها في الشرق الأوسطي.

### خلاصة:

بصفة عامة تضمن هذا الإطار مجموعة من المناهج والإقترايات والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة والتي من خلالها ينطلق الباحث في بحثه العلمي، إذ أن تحديد هذه المفاهيم والمناهج يساعد على بناء دراسة موضوعية وأكثر دقة.

# الفصل الأول

## ماهية السياسة الخارجية

**مقدمة:**

عبر العصور والزمن، كانت تسعى الامبراطوريات والدول إلى صياغة توجه خارجي تعمل به على المستوى الخارجي وذلك وفقا لطموحات ومبادئ شعوبها.

اما في العصر الحديث وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تطور مفهوم السياسة الخارجية ليأخذ أبعاد واتجاهات عدة وهذا سببه ديناميكية وحركية النظام الدولي الذي تتفاعل معه وحداته، وازداد صعوبة صياغة وفهم السلوك الخارجي باختلاف زاوية النظر من الناحية النظرية، فأما من الناحية التطبيقية فالآن أصبحت الدول لا تتفاعل فقط مع وحدات مثلها بل هناك فواعل جديدة كالمنظمات الدولية والاقليمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.

وتختلف نسبة التفاعل في النظام الدولي الفوضوي باختلاف القدرات والمحددات المتاحة لأية دولة.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو انه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة فهناك من يفسرها بتفسير شديد العمومية.

### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي يقدمه حامد ربيع أن يعرف السياسة الخارجية بأنها:

جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.

طبقاً لهذا التعريف، ننصرف السياسة الخارجية إلى "النشاط الخارجي" أو "الحركة الخارجية" للدولة أو غيرها من الوحدات.

فحسب كل من فيرنس وسنايدر SNYDER et VERNES قدما تعريفا للسياسة الخارجية الذي يطابق بين السياسة الخارجية ويتم قواعد العمل.

منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أ كلاهما، ثم اختباره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.

ومن خلال تأملنا لهذا التعريف نجد انه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات.<sup>(1)</sup>

إن تعدد التعريفات ودوائر واختلاف نواحي التركيز لا يدل إلا على تعقد وتشابك ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في إطارها والعلاقة بينها، فالسياسة الخارجية تختلف عن نظيرتها الداخلية لأنها غير مقننة بشرائع ملزمة

1- محمد السيد سليم، التحليل العلمي للسياسة الخارجية، إطار نظري، الفكر الاستراتيجي العربي (العدد 40)، أبريل 1992، بيروت) معهد الإنماء العربي، ص ص 7-9.

والسياسة الخارجية للدولة الواحدة تختلف مع الدولة الواحدة فمثلا يمكن أن يكون في قضية معينة علاقة صراعية وفي قضية أخرى علاقة تعاونية ومن هنا نستنتج تعريف يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية<sup>(1)</sup>.

عادة ما يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية، خاصة القانونيين منهم إلى تقسيم سلوكيات وتصرفات الدول التامة السيادة الى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسمية بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

ومن هنا يتضح لنا أن سلوكيات وتصرفات الدول داخل إقليمها تسمى سياسة داخلية أما خارج إقليمها فتسمى سياسة خارجية فالحدود الجغرافيا هي التي تحدد نوع هذه السياسة سواء أن كانت سياسة داخلية أم سياسة خارجية.

يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

وتستنتج من هذا التعريف أن السياسة الخارجية يمارسها ويختارها ممثلون رسميون للوحدة الدولية ويعملون طبقا لمجموعة من البدائل (القرارات) المتاحة لهم لتحقيق طموحات الدولة على المستوى الخارجي.

تعرف السياسة الخارجية بصفة عامة على أنها سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا متعددة قد تكون موجهة إلى دولة واحدة أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية أو حتى اتجاه قضية معينة الهدف من هذه الفاعلية الخارجية هي

1 - المرجع السابق، ص ص 7-9.

2 - حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية لتحليل (طبع بطبعة دار هومة، الجزائر 34، حي لابرير، بوزريعة الجزائر، جانفي 2012) ص 14.

خدمة المصالح الحيوية للدولة<sup>(1)</sup> بمعنى آخر أن السياسة الخارجية هي مجموع الأفعال والسلوكيات التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي معبرة عن إيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية وهي في نهاية المطاف سلوكية تهدف إلى رعاية المصالح القومية باستخدام كل السبل المتاحة. تحقيق هذه المصالح يتم عن أداتين هما:

أ- الدبلوماسية (فن الإقناع).

ب- الإستراتيجية (فن الإكراه).<sup>(2)</sup>

كما يعرف "جيمس روزنو" السياسة الخارجية على أنها: "جهود المجتمع الوطني لمراقبة محيطه الخارجي من أجل الحفاظ على الحالة الملائمة وتغيير الحالة غير الملائمة ومن هنا يمكن القول أن السياسة الخارجية هي جزء من نشاط الدولة بحيث تتعامل هذه الأخيرة مع محيطها الداخلي عن طريق السياسة الداخلية، في حين تتعامل مع محيطها الخارجي عن طريق السياسة الخارجية وهذا بهدف الحفاظ على الوضع الخارجي إذا كان يتلاءم مع أهدافها والتأثير فيه، وإن كان العكس تسعى لتغييره.<sup>(3)</sup>

وبالنسبة للواقعيين فإن السياسة الخارجية لدولة هي أولاً وقبل كل شيء سياسة خارجية قائد الدولة أو السلطة التنفيذية إذ أن "مورغانتو" ينطلق من تفحص قرارات السياسة الخارجية والتي من خلالها نكتشف ما قام به رجل الدولة حقيقة وذلك ابتداء من النتائج المفترضة لقراراته التي يفترض ان تحقق بعض أهدافه.

إذ أن رجل الدولة بالنسبة للواقعيين فاعل منطقي، يواجه الاوضاع الدولية لبلوغ أهدافه ويقوم بالدراسة والنظر إلى أفضل البدائل ويتقرب التغييرات المتعاقبة التي تطرح أمامه، وهنا

1 - ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (دار الكتاب العربي، ط1، 1985) ص 157.

2 - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 1987) ص 167.

3- ليلي مدني، توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الامريكية، دراسة حالة الحرب على العراق 2003 (دراسة غير منشورة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية) جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008، ص 21.

يقول مورغانو: يجب أن يتم تحديد لرجل الدولة ما الذي يجب أن يقوم به اتجاهه اية مشكلة في السياسة لخارجية ويتطلب منه إظهار الاحتمالات الواردة التي يمكن اختيار بديل منها لحل المشكلة، لهذا يرون ضرورة "الفصل بين السياسة الخارجية والداخلية وإبعاد ضغوط هذه الأخيرة أثناء اتخاذ القرارات وعلى رجل الدولة أن تكون له نظرة بعيدة المدى وأن يفكر في مجال المصلحة الوطنية لتلك الدولة من أجل الدفاع عنها<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: طبيعة السياسة الخارجية:

يحدد لنا الاستاذ "بلومفيلد" نموذجا يبين فيه الطبيعة التركيبية للسياسة الخارجية، يقوم على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق -system- يتألف من ثلاث أبعاد: البعد الأول هو المدخلات، البعد الثاني هو القرارات والبعد الثالث هو المخرجات. ومن خلال هذه الأبعاد نصل إلى برنامج عمل يحقق أهداف الدولة خارجيا، وبقيم أدائها من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الاهداف المحددة مسبقا لها -ما يعبر عنه بفعالية سياستها الخارجية وبأقل قدر ممكن من الموارد -الكفاءة- وذلك للوصول للعقلانية في اتخاذ القرار الخارجي.<sup>(2)</sup>

وهناك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية وهي: <sup>(3)</sup>

- الوضوح: وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة في خضم الأحداث الدولية المعقدة
- الاتساق: اي انسجام وتكامل كل أبعاد برنامج السياسة الخارجية (التوجهات، الاهداف، الادوار).

1 - Dario Battistella, **théories des relations internationales** (3ème édition, paris : presses de sciencelitiques politiques, 2009) p. 359

2-حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لخضر، باتنة، 2010) ص 10.

3-محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 467

- الاستمرارية: أي وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية، على مستوى الصياغة والتنفيذ.
- التوافق: توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية والداخلية مع قدرات الدولة بشكل عام.
- التكيف: ومعناه القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقاً لتغير الظروف.\*

---

\*- لكن هذه المعايير تبقى مثالية وذلك لصعوبة تحقيقها كلها في أية دولة مهما كانت طبيعتها وتوجهاتها

## المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

عند اتخاذ القرار على المستوى الخارجي لوحدة معينة فإنه لا يجب التركيز بعين الاعتبار على المصلحة الوطنية لوحدها. فقد يتقلص حيز ومجال التصرف السياسة الخارجية إلى أضيق الحدود مما يعيق تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.

### المطلب الأول: المحددات الجغرافية والسكانية

#### 1-المحددات الجغرافية:

إن العوامل الجغرافية تلعب دور المحفز في رسم مسار النشاط الخارجي، وعلاقات الدول الأخرى تجاهها. وتعرف هذه العلاقات في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية. فالواقع الجغرافي، المساحة، المناخ التركيبية أو الطبيعية الإقليمية، طبيعة حدود الإقليم... الخ. فالموقع الجغرافي الذي يطل على الماء (المحاطة بالبحار) فهذه الدول تنتهج إستراتيجية عسكرية وسياسية مختلفة كلياً عن الدول المغلقة فالانفتاح الجغرافي يكثف العمل العسكري والدبلوماسي لأية دولة.

لكن التقدم والتطور التكنولوجي أفقد هذه المسلمة الكثير من مصداقيتها وذلك مع تطور التكنولوجيا خاصة في المجال العسكري والأسلحة النووية العابرة للقارات<sup>(1)</sup>.

#### 2-المحددات السكانية أو البشرية:

إن للعنصر البشري أهمية كبيرة في صياغة السياسة الخارجية لأية دولة كانت، فالدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة تبدو أكثر نشاطاً من غيرها من الدول. وهذا ما يدفعها إلى تحدي حدودها الوطنية وذلك لإشباع حاجياتها سواء بطريقة سلمية أو تصارعية. لكن هناك من يختزل أهمية العامل البشري في مستويين: المستوى الأول قوة بشرية مؤثرة في تحديد نتائج الحروب التقليدية، ومصدر لقوة العمل<sup>(2)</sup>.

1- سوفيان مخنف، السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة سورية (1999-2015)

(مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015) ص 30.

2 - حسين بوقارة، نفس المرجع سابق، ص 27.

## المطلب الثاني: المحددات الأيديولوجية والشخصية

## 1- المحددات الأيديولوجية:

يبدو أن الكثير من نزاعات وحروب القرن العشرين، كانت في الكثير من الأحيان بسبب من التناقضات والصراعات الفكرية والعقائدية بين الشعوب والأمم. فالسياسة الخارجية هي تعكس تصورات وأفكار الشعوب والأمم، أما الأيديولوجية فهي عبارة عن المبادئ والقيم التي تؤمن بها أمة معينة وتوجه سلوكها في الواقع العلمي. كما أن أي إيديولوجية معينة تضفي على العمل الخارجي الشرعية القانونية والأخلاقية وفقا لأهداف الدولة، فحسب رواد الواقعية فيرون على أية دولة كانت أن توضح إيديولوجياتها في السلوك الخارجي لكي لا تصادف عقبات كثيرة، ويجب أن تغطي رغبتها في الهيمنة بالرداء الأخلاقي<sup>(1)</sup>. وللإيديولوجية في السياسة الخارجية ثلاثة أدوار هي: الأول يتمثل في تحديد ورسم صورة واضحة عن الماضي، وتدور الثانية حول تبيان المعالم المحتملة للمستقبل والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال تحقيق أهداف الإيديولوجية، والثالثة تكمن في ضبط الطريقة التي تربط بين الحاضر والمستقبل، من خلال برنامج عمل دقيق. فالإيديولوجية عبارة عن محرك للمؤمنين بها وتغذيهم بمجموعة من القيم والأفكار، وهذا ما يجعل العمل الخارجي كالوجه الآخر للعملة النقدية. غير أن عدم وجود معيار عالمي قيمي أخلاقي يجعل من السلوك الخارجي دائما في صراع وخلاف وذلك لأن ما تراه دولة عندها عمل أخلاقي تراه الأخرى غير أخلاقي وهذا ما يضيف التوترات على البيئة الدولية.

## 2- المحددات الشخصية:

إن الدولة في حقيقة الأمر ماهية إلا مجرد شخصية معنوية أو كيان قانوني تقوم مجموعة من الأشخاص بالتعبير عن مجموعة من القرارات والبدائل المتاحة والمرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية.<sup>(2)</sup> فحسب "إسماعيل صبري مقلد" أن الدولة في النهاية هي

1 - المرجع السابق، ص ص 86-87.

2- اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 181.

واضعو القرارات فيها. فأبي تصرف للدولة على المستوى الخارجي يصدر من قناعات صانع القرار. فأبي فهم وإدراك السياسة الخارجية يتوجب فهم السمات والصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد<sup>(1)</sup>.

هناك شروط واعتبارات هي التي تحدد مدى درجة التأثير المحددات الشخصية في العمل الخارجي. ومن بينها مدى اهتمام وتركيز صناع القرار الأساسيين على قضايا السياسة الخارجية. ففي الأنظمة التسلطية مثل: يركزون على قضايا البيئة الخارجية على حساب القضايا الداخلية ويرجع ذلك إلى عدم قدرة ذلك الشعب وضع قيود (أي تحديد صلاحيات صاحب القرار)، وأيضاً غياب المعارضة السياسية يزيد من قبضة صانع القرار واستحواده على السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والعسكرية

#### 1- المحددات الاقتصادية:

تمثل جميع المنتجات الوطنية لدولة معينة وتشمل الصناعة والزراعة، ففي عصرنا هذا يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا ما يفرض على الدول الاعتماد المتبادل بينهما، فهناك دول زاد موقعها الجغرافي واحتوائه على موارد إستراتيجية هامة من سيطرتها وهيمنتها على الدول الأخرى فكلما زاد الطلب على مادة معينة زاد من تبعية الدول لتلك الدولة مثل النفط<sup>(3)</sup>.

#### 2- المحددات العسكرية:

وهي من بين الجماعات التي تلعب دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية، وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن، الدفاع الوطني إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم ام السائد للدولة، إذ أنه في حالة التوتر والحروب فإن الأولوية

1 - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 181.

2 - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 88.

3 - المرجع نفسه، ص 90.

تكون دائما للسلطة العسكرية. كما نجد كذلك من بين العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية، وذلك نظرا لطبيعة الظروف التي تكون فيها الدولة، غير أنه في أغلب الأحيان في معظم الدول تقريبا

أصبحت المؤسسة العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب، خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو بنفسه على رأس المؤسسة العسكرية.<sup>(1)</sup>

## المطلب الرابع: المحددات المجتمعية والخارجية

### 1-المحددات المجتمعية:

تتبع المحددات المجتمعية من العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، ولهذا تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز هذه المحددات داخليا وتأثر على العمل الخارجي والشخصية الوطنية هي: تلك الصفات والسمات، العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة ويختلفون عن غيرهم من المجموعات البشرية.

ويختلف الاتجاه الخارجي بين النظام الديمقراطي والنظام السلطوي، فالنظام الديمقراطي بحكم الشفافية والنزاهة الداخلية ويتبنى السياسات العقلانية يعزز من قيمة السلوك الخارجي، بعكس النظام التسلطي أين تسيطر أقلية على توجهات البيئة الخارجية.

وتتدرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسلوك الخارجي، فغياب المعارضة في النظام المغلق بحجب العمل الخارجي، عكس الأنظمة المفتوحة فالتعددية الحزبية تلعب دور همزة وصل بين الجماهير والمسؤولين المنتخبين.

وكادت ما تكون الدول ذات الاستثنائية الحزبية أكثر وضوحا واستقرار في السلوك الخارجي لأن الحكومة تنبثق عن الحزب الفائز عكس الأنظمة التعددية أين يتم اللجوء إلى إنشاء الحكومة ائتلافية، وهذا ما يؤثر على استقرار السلوك الخارجي.

1- عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1970) ص ص 57-58.

أما بالنسبة لجماعات المصالح، فإنه رغم الإقرار بوجودها وبأهميتها لكن دورها مازال في السلوك الخارجي غامض ويتخذ شكلا سريا وغير مباشر. إذ أنها تمارس عملها بدون أبطار قانوني وغير مقيد، ومع ذلك فإن قوة وتنظيم وتغلغل هذه الجماعات في المجتمعات الغربية يتيح لها فرصا هائلة في التأثير على بعض قضايا السياسة الخارجية<sup>(1)</sup>.

## 2- المحددات الخارجية:

إن السياسة الخارجية لأية دولة تتأثر بالنظام الدولي الذي لا يمكن صياغة السلوك الخارجي بدون الرجوع إلى مختلف مكوناته ومستوياته ومن أجل فهم موضوعي للسياسة الخارجية يجب وصف وتحديد بيئة النظام لها تأثير مباشر على تضيق أو توسيع حرية التصرف في السياسة الخارجية، بحيث تختلف السياسة الخارجية في عالم متعدد الأقطاب، لأنها تتسع بكل حرية، ولكن تنقلص في نظام ثنائية القطبية، ثم تكاد تنعدم في نظام أحادي بحكم هيمنة دولة واحدة على مختلف التفاعلات الدولية.

بالرغم من الاعتقاد السائد بين المهتمين بميدان السياسة الخارجية والذي يقول أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وغير آمن، مما جعل كل طرف يسعى إلى تعظيم مكاسبه وأهدافه، ولكن بظهور نظريات والاعتماد المتبادل (اللاتكافئ بين الدول) والتكامل والشراكة بدأت تقلل من هذا الاتجاه وخاصة مع زيادة عدد المنظمات الدولية، بمختلف أشكالها وتخصصاتها، وانتشار ظاهرة التنظيمات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أثر هام على السياسة الخارجية. فأى انخراط وعضوية في هذه المنظمات الإقليمية تفرض على وحداته مجموعة من القيود والحدود والتي يؤدي تجاوزها وخرقها التعرض للنتائج التي ترتبها المسؤولية الدولية، إجراءات ردعية جماعية، كما أن هذه التنظيمات عادة ما تكون مضللة للدول الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق من خلالها أهداف سياستها الخارجية التي يصعب تحقيقها بصفة انفرادية<sup>(2)</sup>.

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص ص 89 - 91.

2 - المرجع نفسه، ص ص 93 - 95.

### المبحث الثالث: أهداف ووسائل السياسة الخارجية

إن كل تصرفات الدول تنصب في إطار تحقيق "المصلحة الوطنية" وبما أن هذا المصطلح واسع ولم يحدد بدقة فهو يحوي على الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية... الخ. وبما أن البيئة الدولية يحكمها مبدأ الفوضوية، فإن الحد الأدنى من الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه من خلال سياستها الخارجية، يرتبط بوجودها وتطورها الطبيعي.

لكن تحقيق الأهداف يتوجب مجموعة من المتغيرات والعوامل منها الوضع الجغرافي للدولة، وطبيعة محيطها الداخلي، وحالتها الاقتصادية، ووضعيتها الإستراتيجية والسياسية والعسكرية في إقليمها خاصة وفي النسق الدولي عامة<sup>(1)</sup>.

ومن المسائل المستعصية التفرقة بين أهداف ووسائل السياسة الخارجية فالعلاقة بينهما جد وطيدة إلى حد صعوبة الفصل بينهما أحيانا فإذا يمكن للهدف أن يصبح وسيلة والعكس صحيح، فمثلا التدخل الأمريكي في كوريا والفيتنام والمتمثل في غرس الأنظمة حليفة لها وفي الحقيقة ما هو إلا عبارة احتواء ومنع الزحف الشيوعي في جنوب شرق آسيا. والهدف بحد ذاته الحفاظ على الاستقرار والتوازن في النظام الدولي. وعلى العموم تذهب أدبية السياسة الخارجية إلى حصر هذه الوسائل في الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية، الأداة الاقتصادية... الخ<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

إن وضع المبادئ والأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية والقرارات الكبيرة تكون من شأن القيادة العليا للدولة: رئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية، ويكون وزير الخارجية ومساعدوه والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 96 - 97.

2 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 25.

والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسؤولون عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، لكن في عصر التكنولوجيا والمعلومات والتطورات الحاصلة في مجال المواصلات دفعت بالقيادات الحقيقية والكبرى في الدول إلى المشاركة المتزايدة في مختلف نواحي السياسة الخارجية.<sup>(1)</sup>

أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية فيمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات عامة هي:

1. فئة الأهداف المحورية: ويتطلب تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته ولهذه الأهداف أهمية مطلقة وقصوى لهذا توظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها واحيانا لا يتطلب المحافظة عليها أحداث تغييرات في المحيط الخارجي للجدولة.
2. فئة الأهداف المتوسطة: والتي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة ونجد أن التزام الدولة بها جدي وطبيعي رغم أنها لا توازي في أهميتها الأهداف المحورية من أمثلتها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي، وكذلك خدمة المصالح العامة للدولة.<sup>(2)</sup>
3. فئة الأهداف البعيدة، وهي الأهداف التي لا تقوم الدولة عادة بشحن طاقاتها وإمكاناتها لتوظيفها في خدمتها (هذه الأهداف) كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى وبدرجة أقل للثنائية، ومن هذه الأهداف:

- تصور معين لبنية النظام الدولي الجديد، ونظام إقليمي مثل الاتحاد الاوربي.  
وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف (تصنيف الأهداف العامة) يساهم في تحديد سلوكية الدولة ورد فعلها اتجاه محيطها الخارجي، والشيء الذي لا يجب إغفاله هو: أنه هناك أهداف واضحة جدا بحيث يمكن تصنيفها في فئة أو في اخرى لكن هناك أهداف لا يمكن تصنيفها إلا بمعرفة كيف يدركها صانع القرار والاهمية التي يوليها لها، كما انه وعلى المدى البعيد ونتيجة قيام متغيرات داخلية وخارجية يمكن حدوث تغيير في بعض الأهداف

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر (د.س.ن)، ص 386.

2- ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 175.

وذلك من خلال انتقالها من فئة إلى أخرى: إنه من الصعوبة حقا تحديد الهدف القومي الخارجي<sup>(\*)</sup> لأية دولة، نظرا لكون الاهداف المعلنة نادرا ما تكون حقيقية، لكن مع ذلك يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية في:

- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.
- زيادة قوة الدولة، وهذا الهدف مرتبط بالهدف السابق بل يمكن القول أنه الأداة والوسيلة التي من خلالها تستطيع الدولة الحفاظ على سيادتها وامنها.
- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة.<sup>(1)</sup>

## المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية

### 1-الوسائل الدبلوماسية:

أحيانا يتم دمج مصطلح السياسة الخارجية كمرادف للدبلوماسية ولكن في حقيقة الأمر الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها الدول مباشرة. أو بواسطة ممثلها الدبلوماسيين. وهناك من يرى أن الدبلوماسية مؤسسة قائمة بذاتها، أما الآن فهناك اهتمام أكاديمي في ميدان العمل الدبلوماسي والنظر في الجوانب التقنية والعملية التي تحدد الوقت المناسب والطرق الملائمة لاتخاذ مبادرة أو التقدم باقتراح أو إصدار بيان أو الرد على فعل معين...الخ.

### 2-الوسائل العسكرية:

تستعمل الأداة العسكرية في السياسة الخارجية في المسائل ذات الصلة المباشرة للأمن القومي، لكن استعمال القوة العسكرية لا يكاد يندم في السياسة الخارجية، لأنها تعتبر المخرج الأخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة. لأنه أي استعمال مفرط للقوة العسكرية

\*-يعرف: إسماعيل مقلد "الهدف القومي بأنه: "وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص قدر ضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور البحث إلى مرحلة التنفيذ

1- ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 176

يكون له عواقب وخيمة خاصة في زمن انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن جهة يمكن استخدام القوة العسكرية من جانب دعم الدول وتسليحها لكسب صداقتها ولإضفاء الصبغة الأخلاقية والقانونية على التدخلات العسكرية في العالم بعد الحرب الباردة كالتدخل في العراق وأفغانستان وكوسوفو تم تغليفها بشعارات أخلاقية كحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

### 3- الوسائل الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم وأقدم الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ولقد زاد الاهتمام بهذا الميكانيزم بعد نهاية الحرب الباردة وظهور نظرية الاعتماد المتبادل، وإحلال العامل الاقتصادي مكان الوسائل العسكرية، وكما يتم استمالة الدول في بعض القضايا كاستمالة الصين وروسيا في حرب الخليج الثانية<sup>(2)</sup>.

فالعامل الاقتصادي يتلقى قبول لدى الجماهير والتي بدورها تعمل بالضغط على الحكومات لتغير مواقفها اتجاه تلك الدول.

إن انتشار الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة أصبح أمراً مقلقاً، فالتعامل الغربي مع الملف النووي الإيراني والكوري ارتكز على أساس سلسلة من العقوبات الاقتصادية الجماعية الأحادية و التي لم تزد إلا تشبث هذه الدول بمواقفها، وذلك بحكم الازدواجية في المعايير والسياسات عند التعاطي في المشاريع النووية لمختلف الدول. وذلك بحكم احتكار التكنولوجيا النووية بين دول النادي النووي.

### 4- وسائل التجسس والتخريب:

فهذا المبدأ تتكفل به أجهزة المخابرات والاستعلام ومهمتها التجسس وجمع المعلومات حول كل ما هو في صالح الأمن القومي لأية دولة وتعتبر هذه الخطوات أكثر ملائمة لعملية التحضير والإعداد لاتخاذ القرارات في الشؤون الخارجية، ويعتبر التجسس كمرحلة استشرافية

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 104 - 105 - 106.

2 - إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 183.

لاقتراح البدائل المتاحة قبل الخوض في العمل الخارجي الرسمي المباشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ نجاح استعمال الأدوات الأخرى (الدبلوماسية العسكرية، الاقتصادية) لأهداف أية دولة، لا يمكن أن ينجح إلا بنجاح العمل الاستخباراتي<sup>(1)</sup>.

### 5- وسائل الدعاية:

لقد زاد استخدام أساليب الدعاية أكثر بعد الحرب العالمية الثانية خاصة أثناء الحرب الباردة بحيث يسعى كل طرف إلى وصف الآخر بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والعقلانية والشرعية وهذا ما يؤخر الغطاء الأخلاقي والموضوعية لكل السلوكيات التي يمكن أن تتخذها ضده، فإن الدعاية حسب اسماعيل صبري مقلد ليست موجهة إلى رقعة جغرافية معينة أو على المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى. إنما موجهة نحو غزو العقول والسيطرة عليها واكتساب ودها تأييدها فهي تمثل أخطر الأدوات المستخدمة في فرض السيطرة وأكثرها ذكاء.

فالدعاية تستخدمها الدول الكبرى عكس الدول الصغرى التي تتشبث بمكوناتها الفكرية والعقائدية دون أن تكون لها رغبة في فرضها على الآخرين، فالدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى الدعاية أكثر بعد الحرب الباردة خاصة ضد الدول التي صنفت ضمن الدول المارقة فكانت الأفكار والمبادئ التي تستخدمها أمريكا في دعايتها على العالم منبثقة عن النسق الفكري الأمريكي المتمثلة في الحرية، الديمقراطية، حقوق الانسان... الخ وتستعمل هذه الشعارات لكسب التأييد الداخلي والخارجي.<sup>(2)</sup>

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 108 - 109.

2- نفس المرجع، ص ص 110-111-112.

## المبحث الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

ترجع الدراسات الأولى المفسرة للسياسة الخارجية إلى العهد اليوناني عندما ظهر نظام الدولة المدنية. فالمفكر توسيديس ركز في كتابه الحروب البيلبونزية على فحص الأسباب التي دفعت صانعي القرار في الدولة المدنية إلى إعلان الحرب. لكن التطور التاريخي الذي عرفته هذه المقاربة هو ذلك التطور الذي حدث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فبعد التفنيت والتجزئة التي عرفها ميدان العلاقات الدولية هو الذي رسم معالم تخصص السياسة الخارجية.

ويبدأ العصر الذهبي الاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية والتي قادها العالم الأمريكي جيمس روزنو، حيث نادوا بالتركيز على متغيرات ومستويات التحليل متعددة يمكن من خلالها الربط بينها تحديد طبيعة السياسة الخارجية، وفهم السياق العام الذي تحسم فيه قراراتها.

### 1- المقاربة البيروقراطية:

تذهب هذه المقاربة التي تحتوي على مجموعة من الرؤى و التصورات النظرية إلى الاعتقاد بأنه إذا كانت قرارات السياسة الخارجية تحدد في دائرة من الضغوطات والاعتبارات المالية، فإن ذلك ينتج أشكالاً من المنافسة والمعايير البيروقراطية التي تحكم عمل المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن هذه المخرجات فالانتخابات مثلاً غالباً ما ينجر عنها تغير رؤساء على الأجهزة التنفيذية وهذا ما يعني تبدلات أساسية في هرم المسؤولية في اتخاذ القرارات الخارجية.<sup>(1)</sup>

### 2- مقاربة صناعة القرار:

ويقودها سنايدر Snyder: وتتطلق هذه المقاربة من فكرة رئيسية أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس أنه مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الوحدات الدولية تعمل على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة، وبداخل هذه الوحدات

1-المرجع السابق، ص 121.

يوجد أشخاص يمكن لهم تحديد وصناعة القرار بما انهم يوجدون في الهرم الحكومي ويتصرفون باسم الدولة<sup>(1)</sup>.

### 3- مقارنة الاختيار العقلاني أو الرشيد:

وتتطلب هذه المقارنة أن أي عمل في السياسة الخارجية يبدأ من العقلانية، فالدولة تشبه الأفراد في حياتهم اليومية فالعقلانية في السلوك الخارجي يستدعي دراسة وفحص كل الاختيارات المتاحة في إطار عملية حسابية دقيقة للمخرجات وانعكاساتها، مع اقتراح البدائل التي يمكن ان تحقق لصانع القرار أكثر النتائج بأقل تكلفة.

### 4- مقارنة المقارنة في السياسة الخارجية:

ظهرت مجهودات بعض المفكرين في ستينات القرن الماضي واغلبهم من رواد المدرسة السلوكية وجاءوا لتفادي الأخطاء التي وقعت في جل المقاربات في تغير السياسة الخارجية، والتمثلة على وجه التحديد في مازق مستوى التحليل ومازق متغيرات التحليل فلقد كانوا ينطلقون من مستوى تحليل محدد (كلي، جزئي، ووسطي) وأهملوا في المقابل، بقية مستويات ومتغيرات التحليل، وهو ما جعل هذه المقاربات بعيدة عن شروط أساسية للنظرية العلمية، وهذا ما جعل النتائج المتوصل إليها ضئيلة غير مشبعة في تفسير السياسة الخارجية، التي تتطلب ضرورة التركيز على مختلف مستويات التحليل<sup>(2)</sup>.

يعود الفضل للمدرسة السلوكية وروادها في ستينات القرن الماضي في إرساء قواعد وأسس المقارنة في السياسة الخارجية وينطلقون رواد هذه المدرسة لتفادي الأخطاء التي وقع فيها المنظرون السابقون (إخفاق جل المقاربات في تفسير السياسة الخارجية بشكل صحيح) فهذه المقاربات تتنطلق من التحليل (كلي، جزئي، ووسطي) وهذا ما يجعل هذه المقاربات بعيدة كل البعد ولم تستوفي الشروط اللازمة.

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 122.

2 - نفس المرجع، ص 126.

وفي هذا الصدد يرى جيمس روزنو أن البحوث في السياسة الخارجية تفتقر للأدوات المنهجية، التي تساعد وتسمح في تحليل وتفسير السياسة الخارجية فهذا الزخم المتراكم في البيئة الدولية (ثنائية قطبية، أحادية قطبية) فالطبيعة الدولية غير ثابتة بل في ديناميكية متجددة، فعندما كنا في ثنائية القطبية لعبت الإيديولوجية أهم عنصر مفسر للسياسة الخارجية لأية دولة لكن بمجرد انتهاء الحرب الباردة وظهر فواعل أخرى قلل من أهمية الإيديولوجيا في السياسة الخارجية.

ويرى روزنو أن العمل الموجه للخارج لأية دولة (السياسة الخارجية) هو أمر تكيفي وغير ثابت فالظاهرة الدولية الغير الثابتة فرضت على الدول التكيف والتأقلم مع الوضع الدولي الراهن، وقال أن درجة التكيف تختلف من دولة لأخرى.

ولفهم صيغة التكيف في السياسة الخارجية فالمهم يجب أن يجيب على ثلاث أسئلة: ماذا حدث، كيف حدث، ولماذا حدث ؟ وفي هذا السياق تحدد مقارنة المقارنة في السياسة الخارجية أربعة أنواع من التكيف:

#### أ- التكيف المرغم أو المفروض:

الذي يمثل في تغير تقريبا جذريا للسلوك الخارجي ويمتد إلى المؤسسات الداخلية، استجابة للضغوطات الخارجية.

#### ب- التكيف العنيد والمتصلب:

وهو عندما تحاول أي دولة تغير سلوكها الخارجي وفقا لطموحات شعبها ومجتمعها<sup>(1)</sup>.

#### ج- التكيف المشجع:

هو التكيف الذي يعطي الحرية لصناع القرار بعد تلقيهم ضغوطات من الداخل والخارج وذلك من أجل أحداث تجديد في السلوك الخارجي (تغير التوجه الخارجي).

1 - حسين بوقارة، نفس المرجع السابق، ص 128.

## د- التكيف الواقعي:

وهو الذي يميز حالات التحول التي يميز حالات التحول التي تتميز بمطلب وضغوط متناقضة أفرزتها الجبهة الداخلية والخارجية، والتي قد تؤدي إلى تدهور اقتصادي وسياسي واجتماعي.

ومن هنا يستنتج رواد المقارنة في تحليل السلوك الخارجي مستويين لتحليل وهما:

أ- التكيف الايجابي وهو ذلك التكيف الذي يحدث تحولات وتغيرات دون المساس بتطلعات ومقومات والهيكل الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع، وهنا يكون التكيف جزئي أو نسبي، وأحسن مثال ما فعلته الصين من الناحية الاقتصادية بعد انفتاحها على النظام الرأسمالي (إصلاحات اقتصادية) لكن دون المساس بطلب النظام السياسي الشيوعي. أما التكيف السلبي: ويتمثل في إحداث تغير جذري راديكالي سواء في السلوك الخارجي أو على مستوى المؤسسات الداخلية كتغير النظام السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي للدولة وأحسن مثال ما حدث للاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب الباردة.

ويرى جيمس روزنو أن مقارنة المقارنة في السياسة الخارجية لا تأخذ مصداقيتها دون الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي وحدات السلوك التي يجب المقارنة بينها؟ ما هي المتغيرات المستقلة للمقارنة؟ ثم ما هي المتغيرات التابعة للمقارنة؟ فهنا الباحث يجب أن تكون له رؤية واضحة للسلوك الخارجي. وعليه فإن مخرجات عملية اتخاذ القرار (أفعال، ردود أفعال، تصريحات، مواقف... الخ هي بمثابة المتغير التابع الذي تحدد شكله ومحتواه مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الدولة (صغيرة أو كبيرة)، المستوى الاقتصادي (دول من عالم الشمال، دول من عالم الجنوب) ثم طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أو دكتاتوري)<sup>(1)</sup>.

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص ص 130 - 132.

## استنتاج الفصل الأول:

من خلال تطرقنا إلى تعاريف السياسة الخارجية لاحظنا أن هذه التعاريف والمفاهيم تختلف حسب زاوية النظر، فلا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه، وهذا يرجع إلى تشابك ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في إطارها والعلاقة بينهما.

أما من ناحية محددات السياسة الخارجية فتختلف من دولة لأخرى فالدولة التي تملك عمق استراتيجي وقوة عسكرية إضافة إلى الموارد الطبيعية يؤهلها لكي تبني اقتصاد قوي. إضافة إلى العامل البشري الذي يتم توظيفه في الجانب العسكري والاقتصادي فمثلا لا يمكن المقارنة بين الترسانة الحربية الأمريكية واقتصادها مع اقتصاد والقوة العسكرية لتركيا.

فإن أهداف ووسائل السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى وهذه الأهداف يتم رسمها حسب الوسائل المتاحة بدون الإخلال والتعرض لزعزعة الأمن القومي فمبدأ تصدير الثورة الذي تبنته إيران بعد الثورة والوسائل التي نملكها إيران في تلك المرحلة أدت إلى حرب دامت ثماني سنوات مع العراق. التي كانت مدعومة من طرف دول الخليج هذا ما أدى إنهاك إيران والعراق لكن بخروج العراق أقوى من إيران. نستنتج أن تحديد الهدف لا يتم إلا برسم الوسائل المتاحة فغالبا ما تكون الأهداف نتعدى الوسائل المتاحة.

# الفصل الثاني

ماهية السياسة الخارجية الإيرانية

**مقدمة:**

لقد زاد اهتمام إيران أكثر بمنطقة الخليج العربي لذا عملت على تعزيز مكانتها في المنطقة أكثر بعد نجاح الثورة الاسلامية وخروجها من الفلك الغربي، لهذا ذهبت إلى استعادة مكانتها وقوتها في المنطقة إذ بدل ان تكون حامي المصالح الغربية في المنطقة وتطبيق للإملاءات الأجنبية، استعدت لبناء نموذج خاص بها بعد ثورتها الاسلامية في المنطقة اصطدمت بجدار اسمه دول الخليج العربي وهذا ما أدى الى اندلاع الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات، لكن بانتهاء الحرب وبداية حرب الخليج الثانية عاد التقارب الخليجي الإيراني إذ رأت هذه الدول أن العدو ليس إيران ولا صدام حسين وهذا ما دفع إلى تطبيع العلاقات بينهما.

لكن الحرب على العراق في 2003 وسقوط بغداد زاد التدخل الإيراني في المنطقة وهذا ما أقلق دول الخليج إذ اصبح لإيران حدود مع حليفتها سوريا ووصولها إلى البحر المتوسط ودعمها لحركات المقاومة حزب الله وحركة حماس. وما عزز مكانية إيران في المنطقة واندلاع ثورات الربيع العربي، إذ لا يمكن الحديث عن حل في قضايا وأزمات الشرق الأوسط دون وجود إيران وسوف يعزز أكثر بعد الوصول إلى الاتفاق النهائي.

## المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

من المفارقات البحثية في الظواهر الدولية أن يجد الباحث نفسه أمام بحث يقوم على الانقسام المتضاد للظاهرة ما بين واقع داخلي وخارجي، وأبعاد مادية ومصالحية وأخرى إيديولوجية قيمة، وبين تاريخ كامل لدولة تغير نظامها من أقصى صور العلمانية والخضوع للغرب إلى نظام سلمي تيوقراطي جمهوري في توليفة نظامية سياسية نادرة وتوجه خارجي معادي للغرب في حين نجد العكس في معظم أنظمة الإقليم، والذي لم يتغير هو الإصرار الإيراني على لعب دور القيادي في منطقة الشرق الأوسط ويظهر جليا هذا الدور القيادي في ثلاث مستويات وهو المستوى القيمي وذلك من خلال إيران دور الهوية الإسلامية الشيعية في صياغة الأطر الفكرية الداخلية للحكم والتوجهات الخارجية للنظام السياسي الذي بدا كقائد إقليمي محرك للفواعل دون القومية للاتجاه إلى الثورة على الأنظمة القائمة وتعميم نموذج الثورة الإسلامية، مما فتح المجال للبحث في أهمية القيم الثورية في ترسيخ الدور الإقليمي الإيراني<sup>(1)</sup>: أما عن المستوى الاقتصادي فيبحث في الأبعاد الجيواقتصادية التي منحت إيران موقعا استراتيجيا يمكنها من مساومة الآخر كما سيتم بحث الجوانب الفكرية الاقتصادية الإسلامية وعن مدى نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوقعة لدول تبحث عن التحول لثورة إقليمية.

أما المستوى العسكري فالملف النووي يعد القضية الأهم والأبرز على الساحة الشرق أوسطية استراتيجيا حيث سيتم البحث في التعقيدات التي تكتنفه وفي الأسباب التي تدفع إيران كقوة نفطية إلى التحول من تطوير القطاع النفطي وتحقيق الوفاق مع الحزب إلى الاكتفاء ببساطة التقنيات المحصلة فيه والبحث عن التقنية النووية بحجم التقدم الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

1 - رفعت سيد احمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران (مصر، سينا للنشر، الطبعة الأولى، 1989) ص 13.

2 - فاضل رسول، "العراق، إيران أسباب وأبعاد النزاع"، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، (1996) ص 8.

## المطلب الأول: المحددات الداخلية

## 1- المحدد القيمي: ثنائية التوغل (المذهبية الشيعية والقومية الفارسية)

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تاريخ العلاقات الإيرانية العربية خاصة قبل الفتح الإسلامي لدولة فارس.

فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى أصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الإيديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل فتح الإسلامي أما الإيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم المذهب الشيعي المذهب الديني الرسمي لإيران عام 1501 لمواجهة الإمبراطورية العثمانية سنية المذهب غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم التيوقراطي<sup>(1)</sup>.

إلا أن ما حدث عامي 1978 و 1979 في إيران جعل المراقبين الدوليين والإقليميين يجمعون على توصيف الحدث تحت مسمى الثورة الإيديولوجية ذات الطابع الديني، التي حملت في طياتها حركة إحياء الفكر الإسلامي في إطار الفكر السياسي الشيعي. ولن أي حدث أو ظاهرة دولية لا تتفصل عن سياقها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ببعديها الداخلي والخارجي.

كانت هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي والذي شكلت الثورة أعلى مراحلها ومن أهمها العوامل الفكرية وتتخلص في فكر الخميني الذي يربط بين الإسلام والثورة، فمن وجهة نظره لا يوجد إسلام بغير ثورة فالإسلام هو دين الحق والعدل والجهاد ضد الأنظمة الملكية الفاسدة وتتضح سمة أساسية للفكر السياسي الشيعي وهي اتسامه بالمعارضة ففي أغلب فترات الحكم السياسي كان معتقو هذا الفكر خارجين عن

1 - فاضل رسول، المرجع السابق، ص 8.

السلطة وهو ما دعا البعض من المفكرين إلى تصنيفه ضمن قوى المعارضة الثورية في الإسلام هذه المعارضة أعطته سمات عامة منها الثورية والاحتجاج المباشر على الأوضاع الخاطئة ويرجح الكثير من الباحثين طبيعة الفكر السياسي الشيعي إلى الاضطهاد السياسي الذي لحق بالشيعة على امتداد العصور التاريخية مما رسخ في عقيدتهم حب التضحية مع التمرد المستمر<sup>(1)</sup>.

أما العوامل الموضوعية انتشر المذهب الشيعي في الهند وباكستان وإيران والعراق ولا يمكن فصل التطورات التي لحقت به خاصة في أبعاده السياسية يحال من الأحوال عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عكست الطبيعة السياسية لأنظمة هذه البلاد ظلما واضحا على الطبقات الشيعية الفقيرة وكذلك الحال في إيران فنتيجة الحكم الاستبدادي الذي تميز به نظام الشاه وإخفاق عمليات التنمية الاقتصادية وفساد مؤسستي السفاك والجيش وإخفاقهما في فرض سياسات النظام، بدأت المعارضة الدينية تطفو على السطح وذلك في أول مواجهة ما بين النظام الحاكم وقائد المعارضة الدينية الخميني عام 1963 أو ما عرف بالثورة البيضاء عند الشاه وبداية إرهابات الثورة الإسلامية بالنسبة للمعارضة الدينية في قم.

ويظهر العوامل الفكرية مقارنة بالعوامل الموضوعية كبير الأثر على دستور إيران بعد الثورة الإسلامية والذي جاءت العديد من مواده انعكاس لأفكار الخميني، ما يقتضي بحث ذلك من خلال انعكاس قيم الثورة الإسلامية على البناء الدستوري والسياسي لإيران حيث يعد النظام السياسي الإيراني النموذج النظمي الذي تغير تغيرا جذريا من نظام شاهنشاه (ملك الملوك) إلى نظام نو طابع إسلامي ومنذ ذلك التغير أصبحت السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية في موقع ترقب من الباحثين في حقل النظم السياسية. لأن تجربة الدمج بين سلطة الولي الفقيه (حق التعيين) وبين سلطة الشعب (حق الانتخاب) هي تجربة غير

1 - فاضل رسول، المرجع السابق، ص 160.

مسبوقة في تاريخ النظم السياسية، كما حمل نجاح الثورة الإسلامية في طياته نوعاً آخر من التجديد من حيث أنه لأنه لأول مرة تتحمل حركة إسلامية بمفردها مسؤولية بناء دولة بعدما كانت التجارب الإسلامية الأخرى تجارب نظرية على مستوى الدولة والحكم<sup>(1)</sup>.

كما يتحكم في صناعة القرار في إيران ثلاث مؤسسات رئيسية تعكس بصورة واضحة فكر الإمام الخميني الذي وضع الوثيقة الدستورية الأولى للثورة كما أنه صاحب مبادرة التعديل عام 1989 وتتمثل هذه المؤسسات في ولاية الفقيه وهو المرشد الأعلى للثورة والذي يوضح ذلك الصلاحيات الذي يتمتع بها الولي الفقيه في مقابل الجمهورية التي تولى الشعب واختياراته أهمية في الحكم، لذلك من أهم التناقضات التي يجب على الباحث في الشؤون الإيرانية الوقوف عندها هي ما مدى التناسق الحاصل بين الإسلام والجمهورية في إيران والذي يبرز ويوضح الأمور التالية:

فأولاً اعتماد النص في تحديد نوع الحاكم وبالتالي صلاحياته حيث ينحصر الحكم فعلياً في الفقهاء وثانياً أن ولاية الفقيه تبرر وجودها بحيازتها على الشرعية الإلهية ولا تظر الشرعية المدنية وإنما تراه كمكمل للشرعية الدينية أما ثالثاً فغن ولاية الفقيه تتميز بسيطرة المعنى الديني على المعنى السياسي وعدم الفصل بين آليات الاجتهاد الديني عن آليات الفكر السياسي ورابعاً الولي الفقيه كونه فوق الدستور والقانون ومقيد بالإسلام باعتباره القانون الواقعي للفقيه فإن دائرة الممنوع والمسموح على المسموح على المستوى الدستوري والقانوني لن تخلو من بعض الإبهام تستجد الأحزاب والصحافة والاتجاهات السياسية والفكرية نفسها تعمل وفق دستور لا يحدد الصلاحيات التي لا يجب تجاوزها فإذا أخذته بالاعتبار ولم تخالفه فقد ما يراه الولي الفقيه محظوراً ولو في ظرف معين أما خامساً هو إلغاء الدور السياسي للأمة فهي تتعامل مع فقيه منصب من قبل الله فلا يمكنها الاعتراض أو انتقاد سياسته وستأخذ تصرفاته صبغة مقدسة غير قابلة للمساس أما سادساً فولاية الفقيه تترك

1 - طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية (لبنان، دار الساتي، 2006)

تساؤلاً بحق له أن يثار على المستوى الديني والإنساني، هل يمكن أخضع إنسان للدستور بينما يبقى آخر فوقه وهل هناك قانون خاص يخضع له رجال الدين وآخر يخضع له بقية الناس<sup>(1)</sup>. وعليه يتضح أن المرشد الأعلى يملك السلطة العليا في تحديد السياسات العامة للبلاد وهو الحكم وإن كان فوق الخلافات السياسية إلا أنه يظل في لحظة ما قادر على حسم خلاف ما بالتدخل لصالح طرف دون الآخر<sup>(2)</sup>.

ومن صلاحيات القائد أو مجلس القيادة هي:

أ- تعيين فقهاء مجلس المحافظة على الدستور.

ب- القيادة العامة للقوات المسلحة.

ج- نصب اعلي مسؤول قضائي في الدولة رئيس مجلس الأعلى للقضاء.

د- يعزل رئيس الجمهورية بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن واجباته القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى بعدم صلاحياته السياسية.

هـ- العفو أو التخفيف من أحكام المحكومين بعد اقتراح المحكمة العليا<sup>(3)</sup>.

ويظهر جلياً مما سبق أن للمؤسسة الدينية في إيران دور كبير ومؤثر في الحياة السياسية الإيرانية، وذلك من خلال نفوذها أي يتغلغل إلى السلطات السياسية والدينية العليا في الدولة (ديوان المرشد الأعلى) وكذلك إلى أجهزة الإعلام والصحافة، وذلك بالاعتماد على الحرس الثوري الإيراني الذي يعتبر الذراع اليمنى العسكرية للمؤسسة الدينية.

لكن هذه المؤسسة اختلفت الرؤى بينهما وذلك في كيفية مواصلة السياسة الخارجية أي هل مواصلة على منهج الخميني أي معاداة الغرب أما الإصلاحيون فيرون عكس المحافظين

1 - شفيق شقير، "نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر"، في:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5f56beb2-f30b-455d-a24a-94d742a7ff94.html>

(27/10/2015)

2 - أمل حمادة، "إيران والشرق الأوسط الجديد" مصر: السياسة الدولية، ع (152) أبريل 2003، ص 134.

3 - ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، (القاهرة، 2012) ص ص 23-25.

فهم يقولون إن ديمومة السياسة الدينية وبقائها يمكن في تعديل سياستها الخارجية من الثورية إلى العقلانية والواقعية.

ومن أهم مراكز رجال الدين في إيران مجلس قم والتي تعد مركز الدراسات الدينية.

#### أ- الرئيس:

وهو قائد المؤسسة التنفيذية ويحتل هذا المنصب عن طريق انتخابات عامة يتقدم فيها العديد من المرشحين ليحدد الرئيس وفقا لحصوله على الأغلبية المطلقة سواء في الدورة الأولى أو الثانية وما يميز صاحب هذا المنصب انه ينحدر اما من التيار المحافظ، أو التيار الإصلاحية.

#### ب- مجلس الخبراء:

تشكل عام 1982 يتكون من 83 عضو، تتمثل وظيفته الأساسية في الحرص على تطبيق القوانين الدستورية واختيار القائد الروحي وتعيين 270 عضوا من البرلمان بموافقة 12 عضو من مجلس الحراس<sup>(1)</sup>.

#### 2- المحدد الاقتصادي:

حسب نظرية الدور ل هولستي تمتلك إيران إدراكا قويا لنفسها كقيادة إقليمية رغم محدودية قوتها الاقتصادية في ظل نظام دولي تحددت طبيعة الفواعل فيه نسبة للعوامل الاقتصادية.<sup>(2)</sup> فحسب دراسات البنك الدولي صنفت إيران من بين آخر الدول المتوسطة الدخل، رغم ما لديها من مصادر الطاقة وما سيتوفر لديها بعد استكمال مشاريعها النووية التي ستشمل دفعة قوية لإمكانياتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية.

1 - Daruis Bazargan "Iran, political, the military gulf security".

<http://meria.idc.ac.il/journal/mai1997issue3/jv13a4.html>

2 - مدحت حماد، " الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية" (المركز الدولي لدراسات المستقبلية والاستراتيجية برنامج الدراسات الإيرانية)، ص 37.

تقدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني بحوالي 196 مليار دولار في ما بين عامي 2005-2006 ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، وخلال فترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران فبعد أن كانت تحتل المرتبة 79 عالميا من حيث ارتفاع المخاطر المالية أصبحت تحتل المرتبة 39 عالميا ومتوسط معدل النمو نحو 5.9% كما ارتفع احتياطي النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار حيث وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006 كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 125 مليار دولار في البنوك وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5%<sup>(1)</sup>.

وقد حققت إيران أمنها الغذائي في إنتاج القمح والصلع مثل الأرز واحتلت المرتبة 3 عالميا فيما أنها دولة زراعية.

أما بالنسبة لقدراتها النفطية فإن البترول يمثل 65% من ناتجها القومي الإجمالي، بحيث وصلت صادراتها النفطية 205 مليون برميل، حيث وصلت صادراتها إلى 46 مليار دولار سنة 2005م<sup>(2)</sup>.

وهذه الإحصائيات تظهر أن عصب الاقتصاد الإيراني هو النفط لهذا هي عضو بارز في منظمة الأوبك، ومن أهم الدول النفطية لامتلاكها 10% من مخزون النفط العالمي. واحتلالها المراتب الأولى عالميا في الناحية الإنتاجية.

### 3- المحدد العسكري:

إن الجيش الإيراني في عهد الشاه وبعد الثورة ليس نفسه، ففي عهد الشاه كان الجيش يعلن ولاءه للشخص وليس للوطن وهذا ما أخرج نمو المؤسسة العسكرية الإيرانية رغم تاريخها الطويل، أما الآن فيتكون الجيش الإيراني من الجيش، الحرس الثوري، الباسييج. فبعد الثورة

1 - مدحت حماد، المرجع السابق، ص 37.

2 - Jeffrey J.Schott, "economic sanctions oil and Iran".

<http://www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06iran.pdf> (01/11/2015)

مباشرة قام الخميني ورجال الدين بمنع إعادة بناء الجيش خوفا من انقلاب الحسن بني صدر الذي كان توجهه علماني لكن الحرب العراقية الإيرانية والهزائم المتلاحقة فرضت على إيران إعادة هيكلة الجيش وتنظيمه.

فإيران الخميني عكس إيران الشاه فلقد عمل على تعبئة الجيش (الإيمان والعقيدة أساسا وقاعدة) وهدفهم ليس حماية فقط حدود الوطن بل حماية الرسالة الإلهية وتحمل أعبائها وهذا ما نص عليه الدستور.

يعد الجيش الإيراني والحرس الثوري مؤسسة ضخمة لها مواردها و ميزانيتها وجامعتها ومساهماتها الإنتاجية الواسعة (أي استعمال الجيش والحرس في أوقات السلم في بناء وإعمار البلاد، لكن الحرس الثوري لديه علاقة مباشرة مع المرشد ويعد الحرس مؤسسة المرشد نفسه. أما الباسيج والتي تعني المتطوعين فهي قوة احتياطية شعبية تابعة للحرس الثوري وتتلقى الأوامر منه. وفي الأخير نستنتج أن المؤسسة العسكرية تلعب دور كبير ومؤثر سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية الإيرانية، نظرا لما تمتلكه من إمكانيات كبيرة تدعم هذا الدور فقد أثبت الدستور الإيراني على مهام المؤسسة العسكرية والمتمثلة (الجيش النظامي والحرس الثوري) في حفظ النظام ومبادئ الجمهورية الإسلامية وما نلاحظه أن الحرس الثوري يتفوق على باقي القوات الأخرى، وهذا ما يزيد ويدعم المؤسسة العسكرية داخليا وخارجيا<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: المحددات الخارجية

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة فالباحث والمهتم بهذه السياسة يجد عند دراسته ومتابعته لها، الكثير من الإبهامات ظاهرة في جوانب كثيرة منها. حيث يتداخل فيها الديني بالقومي والثورية بالبرجماتية، كما اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية

1 - محمد ضاري سرحان الحمداني، المرجع السابق، ص 23-25.

بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملاحظات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدها كأساس لتحركاتها. ولكي نقف على طبيعة السياسة الإيرانية الخارجية، لا بد لنا معرفة تلك العوامل والمرتكزات وخاصة الأساسية منها المؤثرة في السياسة خارجية تجاه دول الجوار وقضاياهم.

### 1-المحدد الجغرافي:

إن الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة ومن أكثر مقوماتها ثباتاً، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، فهذا الموقع الجغرافي المفتوح، إذ لديها سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري من جهة الشمال "بحر قزوين" ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعد هذه السواحل بوابة إيران اتجاه العالم الخارجي (أنظر الملحق رقم 03)

ومن خلال هذا الامتياز الجغرافي لها تسيطر على مضائق وممرات مائية هامة منها مضيق هرمز، وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة علة طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولاسيما دول الخليج العربي كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وخصوصاً من جهة الجنوب، وهذا ما جعل من إيران قوة بحرية لأقامتها قواعد عسكرية على تلك السواحل ولاسيما سواحل الخليج العربي<sup>(1)</sup>.

### 2-المحدد التاريخي:

إن العامل التاريخي يعد مرتكز هام في صياغة السياسة الخارجية لأية دولة فالعمق التاريخي والحضاري لأية دولة يفسر صياغة سياستها الخارجية فأيران تستخدم المرتكز

1 -محمد ضاري سرحان، المرجع السابق، ص 85.

التاريخي في تفسير طبيعة فهمها للماضي والاستفادة منه في تعبئة الحاضر وطنيا وفكريا، وتحديد خطوطها العريضة نحو المستقبل.

فتاريخ إيران القديم الذي يعود إلى 12 قرنا من ظهور الإسلام فرضت خلاله سيطرتها فيه على مناطق شاسعة شرقا وغربا لهذا يعتبر العامل التاريخي عنصر مهم في صياغة السلوك الخارجي لها، وأساسا وقاعدة منهجية في سياسة التوسع الخارجي.

### 3-المحدد العقائدي:

وجدت إيران في التشيع هدفا لتحمي هويتها القومية والثقافية ووسيلة تخترق به الدول العربية والإسلامية، وإذا عدنا إلى التاريخ الماضي فالحروب الصفوية العثمانية لم تكن حروبا بين حضارتين، تركية فارسية بل بين مذهبين شيعي، سني، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام يظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز.

فإيران تقوم على استغلال العواطف الشيعية، عربيا كان أم أعجميا، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة. وقد قامت إيران بتأسيس سلسلة من المؤسسات، لتكون أجنحة لوزارة الخارجية لمساعدتها على إنجاح مشروعها ومن بينها: (1)

### 4-المحدد الديموغرافي:

لقد أدركت إيران ولفترات زمنية طويلة، أن بقاء الدولة الفارسية واستمرار هيمنتها لا يتم إلا بالسيطرة على تلك القوميات، من خلال ترهيبها بتهديد خارجي، ولإثارة شعور لدى تلك القوميات من خطر تعتقد انه يهدد الدولة الفارسية، وكثيرا ما روجت لهذا التهديد الذي تراه يأتي من جيرانها العرب، لهذا حاولت التوسع والسيطرة على بعض الأراضي المجاورة،

1 - صباح الموسوي الأحوازي، وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ( مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار، عمان ، 2013) ص 13.

حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي مسوغا لسياسة التوسع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية<sup>(1)</sup>.

• المستشريات الثقافية الإيرانية حيث تقوم بتدريس ونشر الثقافة الفارسية وكسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتمكينهم بالمزيد من الثقافة والأفكار ثم الاستفادة منهم وتجندهم مقابل إغرائهم ماديا ومعنويا.

• المجتمع العالمي لأهل البيت فهو تنظيم سياسي بواجهة دينية يرأسه حاليا الشيخ محمد حسن أختري وهو السفير الإيراني الأسبق في سوريا ويعمل هذا المجتمع على عقد مؤتمرات لوضع الخطط والبرامج التبشيرية، وتنظيم ودعم الموالين لولاية الفقيه في العالم.

• مجمع التقريب بين المذاهب حيث يقوم هذا المجتمع المذكور على عمل دعائي لذر الرماد في العيون، بهدف أبعاد همة الطائفية عن النظام الإيراني ودعم مشروع نشر التشيع في الدول العربية، وكسب أصحاب الحركات الصوفية وبعض المشايخ والجماعات المتسلمة وذلك تحت غطاء الوحدة الإسلامية وقد أسس هذا المجتمع عام 1990 بأمر من علي خامنئي.

• منظمة التبليغ الإسلامي: تقوم بالإشراف على المؤسسات والمراكز الدينية الصوفية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لها، ومد هذه المراكز بمبلغين لقراء المراثي.

## 5- المحدد الأمني:

ركزت إيران في سياستها الخارجية على مفهوم الأمن في علاقاتها الخارجية خاصة المرحلة الأولى من الثورة الإسلامية، لذا سعت إلى تأمين حدودها والاستعداد لأية مواجهة عسكرية محتملة خاصة أن إيران اعتمدت في فترة حكم الخميني فكرة تصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين معظم الدول العربية خاصة في

1- صباح الموسوي الأحوازي، المرجع السابق، ص 15.

حرب الخليج الأولى، إضافة إلى اشتراك إيران مع العديد من دول الجوار سواء في الخليج العربي أو منطقة آسيا الوسطى في تعدد القوميات.

يعتبر المحدد الأمني من أبرز سمات السياسة الخارجية الإيرانية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وهي تعمل من أجل جعل إيران قوة إقليمية خاصة في منطقة الخليج العربي باعتبارها تمتلك مقومات جيوسياسية تتيح لها لعب دور مؤثر في العلاقات الدولية، لذا تسعى إلى رفع قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي من أجل التصدي للقوى الإقليمية في المنطقة خاصة إسرائيل، لذا يعد التسلح في ذهن صانع القرار الإيراني من الأولويات الرئيسية في الإستراتيجية الإيرانية من أجل الحفاظ على سيادة إيران ومصالحها الحيوية، وقد ازداد الاهتمام بالبعد الأمني خاصة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة.

نظرا لارتباط دول مجلس التعاون الخليجي باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وامتلاك إسرائيل للسلاح النووي مما جعلها في موقع القوة في منطقة الشرق الأوسط نظرا للفراغ الاستراتيجي، خاصة بعد لجوء الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ولعب دور بارز في المنطقة وتنفيذ السياسات العربية<sup>(1)</sup>.

قامت الجمهورية الإسلامية بدعم الحركات الجهادية في فلسطين ولبنان، وتبننت موقف رافض للتسوية العربية الإسرائيلية<sup>(2)</sup>.

هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية الإيرانية وتأبيدها القوي للقضية الفلسطينية احد الأسباب الجوهرية التي جعلت سوريا تعقد تحالفا استراتيجيا مع الدولة الفتية وقلب موازين القوى الإقليمي، تشترك سوريا وإيران في إدراكهما باعتبار إسرائيل وأمريكا عدوهما

1- محمد احمد المقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإسرائيلية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية العربية: دراسة حالة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية"، (ع2) جامعة الأردن 2013، ص 546.

2 - نيقين عبد المنعم سعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط3، 2002) ص 38.

الأساسي في المنطقة، وقد برهنت إيران في عدة مناسبات سواء في ظل حكم المحافظين أو الإصلاحيين عن دعمهما العلني ماديا وسياسيا للقضية الفلسطينية والمقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان. ففي 12 و 14 ماي 2003 قام الرئيس خاتمي بزيارة بيروت وصرح أنه سيقدم الدعم اللازم لحزب الله وحركة أمل في صراعهما ضد إسرائيل. أجندة السياسة الخارجية الإيرانية واحدة بالنسبة للإصلاحيين والمحافظين، فإسرائيل في الفكر الاستراتيجي الإيراني تعد تهديد الأمن القومي الإيراني<sup>(1)</sup>.

---

1 – Romain Yakemtchouk, *l'Iran face aux puissances* ( l'harmattan, Paris, 2007) p 377.

**المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإيرانية:**

تعتبر سنة 1979 سنة فاصلة في تاريخ إيران إذ ان هذه الجمهورية الجديدة حولت سياستها الخارجية كلياً فبعد ان كانت حامي لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، تحولت إلى دولة مناوئة ورافضة لسياستها في المنطقة ورفضها أيضاً للإملاءات الخارجية هذا ما أدى بها إلى صياغة توجه جديد سواء إقليمياً أو دولياً وذلك برسم أهداف على حساب الوسائل المتاحة. لكن مثلاً إعلان إيران عن مبدأ تصدير الثورة في الثمانينات أدى باصطدامها مع دول الجوار والذي أدى إلى اندلاع حرب الخليج الأولى.

**المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية:**

في الوقت الذي ظل فكر الخميني حاكماً لتوجهات النظام السياسي إلا أن أسلوبه قد اختلف على حد تعبير "مكرم شيرازي" أكبر سبعة رجال الدين في إيران بان أهداف الجمهورية تضل هي أهداف الخميني ولكن وسائل تحقيقها يمكن أن تختلف.

أ- مبدأ تصدير الثورة: لقد تضمن الدستور الإيراني هذا المبدأ وتهدف إيران من خلاله تحقيق النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين ويؤكد الدستور استمرار هذه الثورة في الداخل والخارج خصوصاً في توسيع علاقاتها الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية لبناء الأمة الواحدة.

ب- الدعوة: بمعنى دعوة غير المسلمين إلى الإسلام استناداً لقوله تعالى: " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" النحل 125. أي نشر الدين الإسلامي. (1)

ج- صيانة والخمسون بعد المائة من الدستور على صيانة استقلال الأراضي الإيرانية وبقاء حدودها بعيدة عن كافة أشكال التهديدات الخارجية ومن ثم وضعت السياسة الخارجية

1- [www.alquds.co.uk/?p:286693](http://www.alquds.co.uk/?p:286693) (2015/11/27)

الإيرانية استقلال بلادها والدفاع عن حدودها.

تعتبر سنة 1979 سنة فاصلة في تاريخ إيران إذ اتن هذه الجمهورية الجديدة عرفت تحول جذري في ساستها الخارجي، فبعد أن كانت حامي لمصالح الولايات المتحد الأمريكية في الشرق الأوسط، أصبحت دولة مناوئة للسياسات الأمريكية في المنطقة ورفضها للإملاءات الخارجية، هذا ما أدى إلى صياغة توجه جديد في المنطقة وذلك برسم اهداف على حسب الوسائل المتاحة.

### المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية الإيرانية:

#### 1- القوة الناعمة:

أ- التشيع السياسي: يستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع ويرى الباحث الإيراني كيهان يرزكار ان استخدام التشيع في السياسة الخارجية قديم لكنه اصحب أكثر فاعلية بعد غزو العراق 2003 حيث دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط مما أدى إلى تقوية نفوذ ودور إيران في الشرق الوسط، فالتشيع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران.

ب- القضية الفلسطينية: وتهدف من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى كسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها واستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر القضية الفلسطينية.

ج- الأدوات الإعلامية: تمتلك إيران اكبر شبكة إعلامية على مستوى منطقة الشرق الأوسط ومن اكبر الشبكات الإعلامية في آسيا والعالم وتعد وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية المسيطرة على كل هذه القنوات كونها المرجع وتحت أعين ولاية الفقيه وبالتالي تسير وفق ما يتناسب مع توجهات الدولة. (1)

1 - مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في: [rawabetcenter.com/9545](http://rawabetcenter.com/9545) ترجمة موقع الخليج،

(2015/11/27)

د-الخطاب المعادي لأمريكا والغرب: استطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لاسيما على الصعيد الإقليمي واستغلت حساسية هذه القاعدة ووظفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها ونفوذها.

## 2-القوة الصلبة:

### أ- السلاح النووي:

الدوافع تتشابك وتتفاعل مع بعضها البعض، وهي في الحقيقة على درجة كبيرة من الأهمية، لاسيما وأنها تقف خلف السياسة النووية الإيرانية، ومن أهم الدوافع هي تدعيم الاقتصاد الوطني والاسهام في النهضة العلمية الإيرانية، والاسهام في حماية النظام الجمهوري، ومواجهة التحديات الخارجية، وتعزيز المكانة الإيرانية الإقليمية ويعد هذا الدافع الخير أبرز الدوافع الإقليمية التي تصبو إليها إيران، فامتلاكك السلاح النووي يزيد الدولة قوة وثقلا سواء على الساحة الإقليمية أو الساحة الدولية، ويوفر لها ميزة تفاوضية مع خصومها، وتمكنها بالتالي من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها أو على الأقل الاقتراب كثيرا منها.

السلاح النووي الإيراني هو وسيلة لتحقيق الأهداف وتحقيق الحضارة العظمى (الحضارة الفارسية) وقد ظهرت عدة مؤشرات على التوجه فعلا نحو ممارسة دور إقليمي فاعل، من ذلك مثلا المنظور الإيراني لأمن الخليج والعمل على نشر المذهب الشيعي، ودعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة.<sup>(1)</sup>

### ب- القوة العسكرية:

تمتلك إيران منظومة عسكرية معتبرة أعطى لها القدرة على ردع اي حليف في منطقة الشرق الأوسط أضف إلى ذلك إمكانية استخدام صواريخ شهاب ثلاثة كنظام توجيه أسلحة الدمار الشامل، وصواريخ بالستية التي يمكنها ان تحمل 102 طن على بعد 1300كلم. هذا

1- محمد زهرة عطا، البرنامج النووي الإيراني (مركز الزيتونة للدراسات، لبنان، بيروت، 2015) ص 15-16.

بعد التجربة الناجحة التي قامت بها إيران سنة 2000 وكما لديها أكثر من 200 قذيفة من نوع سكود قادرة على ردع أي منافس إقليمي وذلك بالتركيز والاعتماد على النظام الصيني. إن التحويلات الإقليمية والعالمية بعد 1990 فرت على إيران استئناف البرنامج النووي، ليس فقط لأغراض سلمية، بل يتعدى إلى الجوانب العسكرية وذلك من خلال لجوء إيران إلى السوق السوداء للحصول على المواد والأجهزة التكنولوجية النووية من روسيا وأكرانيا<sup>(1)</sup>

---

1 - مدحت حماد، المرجع السابق، ص 38.

### المبحث الثالث: السلوك الخارجي الإيراني اتجاه منطقة الشرق الأوسط

مباشرة بعد إعلان إيران عن مبدأ تصدير الثورة اصطدمت بجدار دول الخليج العربي، وازدادت تخوف هذه الدول من امتداد الثورة إليها خاصة العراق، إذ أعلن الخميني بصراحة نيته في إسقاط نظام صدام حسين البعثي وهذا ما أدى إلى اندلاع الحرب بين البلدين والتي دامت ثمان سنوات والتي كانت مدعومة من طرف دول الخليج، لكن غزو العراق للكويت تبين لدول الخليج أن الخطر يكمن في العراق ونواياه التوسعية ليس في إيران عكس سوريا التي سارعت إلى عقد تحالفات مع إيران التي أعلنت دعمها للقضية الفلسطينية وعدائها لإسرائيل وبعد سقوط العراق وتوسع إيران داخل أراضيها جعل العراق في قبضتها، أما بالنسبة لدول الخليج في مقدمتها السعودية زاد التنافر بين البلدين أكثر باندلاعه الثورات العربية ومباركة إيران لها عكس الأزمة السورية التي وقفت مع إيران وما تبعه من تنافر وضجة إعلامية بين طهران والرياض.

#### المطلب الأول: العلاقات الإيرانية العراقية:

##### 1- التطور التاريخي:

تميزت العلاقة بين إيران والعراق بالتوتر والعداء المتواصل منذ فترة تاريخية غابرة القدم ولغاية العصر الحديث حتى العداء الأمريكي تجاه البلدين لم ينجح لدفعهما إلى المصالحة والتعاون فالاختلافات بينهما عميقة: إيديولوجية، سياسية، إقليمية وجيوسياسية إضافة إلى المشاكل الحدودية المتنازع عنها منذ القدم ثم وصول إلى الحرب العراقية الإيرانية، والحصار الأمريكي للعراق.

العلاقات الإيرانية العراقية في عهد الشاه: تميزت بالكثير من الأزمات والمشاكل والمتمثلة أساساً في مشكلتي الحدود البرية والبحرية وقضية الأكراد<sup>(1)</sup>.

1- جايد إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية الإيرانية والنزاع المسلح، (دار الشؤون الثقافية بغداد، 1989)، ص

العلاقات الإيرانية العراقية في عهد الخميني: كان الموقف العراقي من الثورة الإيرانية مؤيد للنظام الجديد في أيامه الأولى وذلك بعدما وعد الخميني بوقفه مع القضية الفلسطينية، وانسحاب إيران من حلف الناتو، لكن بمجرد تبني إيران مبدأ تصدير الثورة وذلك من خلال احتلال العراق والقضاء على الحكم العلماني. وهذا ما أدى إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 ومن أسباب هذه الحرب: إلغاء إيران لاتفاقية الجزائر وتعيدها على الحدود العراقية، أعلن صدام حسين بإلغاء اتفاقية الجزائر. وبدأ الحرب في 1980/9/4 والتي دامت 8 أعوام.

أما من الجانب الآخر تخوف إيران من أن يصبح النظام العراقي دورا إقليميا اكبر وخاصة بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بعد توقيعها على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وبانتهاء الحرب سنة 1988 خرجت إيران بأكثر عزلة خاصة مع جيرانها لكن العراق بالرغم من الاقتصاد المتدهور خرج كأكبر قوى إقليمية مهيمنة سوف تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة. (1)

## 2-الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق:

اتخذت إيران موقف الحياد الايجابي لكنها لم تعارض التدخل فهي كان من هدفها التخلص من النظام العراقي، ودفعت حليفها بالعراق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (الشيوعي) بالانخراط ضمن السياسة الأمريكية خلال فترة الإعداد للغزو، طمعا في قيام نظام حكم جديد يكون مواليا لإيران.

لكن استمرت إيران في إدانة مبدأ الحرب، لأنها كانت قلقة من الانتشار الأمريكي في العراق وأفغانستان، والذي كان من أهداف أمريكا تغيير أنظمة في المنطقة، ولهذا عملت

1 - جايد إبراهيم الراوي، المرجع السابق، ص 235.

إيران على عدم عرقلة الإدارة الأمريكية بل حاولت التدخل في الشأن العراقي وذلك من خلال جعل سياستها متوافقة مع السياسة الأمريكية.<sup>(1)</sup>

### 3- الدور الإيراني في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي:

من الطبيعي أن يؤدي هذا الاحتلال إلى فراغ في الساحة السياسية العراقية وهذا ما اقلق إيران من أن يستخدم هذا الفراغ كقاعدة للتهديدات الغربية لها ومنه تطويق دورها الإقليمي في المنطقة لذا سارعت إيران إلى ملئ هذا الفراغ من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لحلفائها السياسيين والأحزاب الموجودة في العراق وتشجيع المرجعيات الشيعية للوصول إلى الحكم وهذا السعي الحثيث لملء الفراغ في العراق<sup>(2)</sup>.

الأدوات التي اتبعتها إيران للسيطرة على العراق:

اتبعت إيران في سياساتها للسيطرة على العراق أساليب وأدوات عديدة من أهمها احتواء القيادات والتيارات الشيعية من خلال سعي إيران إلى توحيد الأحزاب الشيعية في العراق حيث نجد أن للعراق عدة مرجعيات وتيارات من بينها مرجعية علي السيستاني، وتيار الصدر وجماعة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم وتيارات أخرى مدعومة من طرف إيران التي تعمل بصمت في جنوب العراق كمنظمة للعمل الإسلامي وهي منظمة أكثر تنظيماً وقوة بمليارات الدولارات الإيرانية وتأمل إيران من خلال احتوائها للقيادات والتيارات الشيعية إلى خلق حكومة تستجيب لطهران من خلال توحيد الأحزاب الشيعية في العراق والتي تمثل 60% من السكان وتهدف أيضاً إلى منع الأحزاب الإسلامية الغير الموالية لها ونقصد بهم السنة من الوصول إلى السلطة وتقليل نسبة وجودهم في البرلمان خاصة حزب الإسلامي العراقي الذي يعتبر قوة قادرة على صد إيران، كما نجد من الأساليب الإيرانية المتبعة هي المخابرات الإيرانية في العراق و التي تعد الأداة الرئيسية في تنفيذ

1 - "مجلة الشؤون العربية (139 خريف 2009)" ص ص 122-123.

2 - محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشور)، فرع علاقات دولية (جامعة الجزائر، 2007) ص 303.

إستراتيجيتها في العراق، تسللت إلى مجلس الحكم الانتقالي فالتقارير الصحفية تشير إلى أن جهاز المخابرات (فيلق القدس الإيراني، ومخابرات الحرس الثوري الإيراني) حيث يقومان بالدور الأخطر على صعيد الأجهزة الاستخباراتية داخل العراق إضافة إلى امتلاك إيران أكثر من 18 مكتبا للاستخبارات بمسميات مختلفة ولعل تصريح مدير المخابرات العراقية اللواء محمد الشهباني من انه لم يتمكن من فتح فرع للمخابرات الحكومية العراقية في المحافظات الجنوبية دليل على حجم التغلغل المخابراتي الإيراني في العراق، ومن الأساليب المتبعة أيضا الإعلام والدعاية حيث قامت بافتتاح قناة فضائية من اجل الدعاية وهي قناة (العالم) الإيرانية التي تبث باللغة العربية من اجل كسب تأييد العراقيين خاصة بعد الغزو الأمريكي وتوقف القنوات العراقية وبقيت إلا القنوات الإيرانية التي يستقى منها العراقيون مستجداتهم وأخبارهم وتحليلاتهم.<sup>(1)</sup>

النفوذ الإيراني على الساحة السياسية العراقية يتم من خلال دعم التيارات السياسية الشيعية الموالية لها وهي تتمثل في تيار المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، التيار الصدري وتيار حزب الدعوة الإسلامية بالإضافة إلى مجموعات شيعية في جنوب العراق، فمثلا مجلس الحكم الانتقالي في 2003 المعين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، يتألف من 25 عضو يضم أغلبية شيعية بـ 13 عضو شيعي من أصل 25 و هذا ما ادى إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي خاصة بعدما أضحى ممن ساعدتهم إيران على رأس السلطة الجديدة في العراق خاصة المجلس الأعلى وحزب الدعوة، ثم جاءت فيما بعد الحكومة الانتقالية في 2004 تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة كان على رأسها "غازي عجيل الياور" رئيس للجمهورية وإياد علاوي رئيس الوزراء وتشكيل هذه الحكومة كان بنفس طريقة ونفس خطى مجلس الحكم الانتقالي على أسس عرقية وطائفية، أما في 2005 جرت

1 - "مجلة الشؤون العربية (139 خريف 2009)" ص 124.

انتخابات وقاطعها العرب السنّة وذلك لعلمهم بعدم توافر ضمانات النزاهة والشفافية خاصة لما شاهده من سيطرة شيعية على مقاليد الحكم.

التدخل الإيراني المباشر في الانتخابات 2010 حيث لعبت دورا كبيرا في دعم نوري مالكي على نظيره إياد علاوي خاصة بعدما أثبتت نتائج الانتخابات تقارب الأصوات بين ائتلاف دولة القانون بزعامة منافسة المالكي بفارق مقعدين وهذا ما جعل علاوي غير قادر على تشكيل حكومته واتهم العلاوي إيران بأنها تحاول منعه من تولي رئاسة الوزراء وصرح: علاوة على تشكيل الحكومة بتأثير بـ 60% بإيران و 30% بأميركا وقال في موضع آخر أن طهران تضع خطأ احمر على تسلمي رئاسة الوزراء وكذلك الولايات المتحدة وإيران تضغطان بشدة لبقاء المالكي في رئاسة الحكومة<sup>(1)</sup>.

تدل هذه المعطيات على ان حجم النفوذ الإيراني في الساحة السياسية العراقية أصبح كثيرا خاصة وانه بعد انسحاب القوات الأمريكية في 2011 أصبحت إيران اللاعب الوحيد في العراق.

#### 4-العلاقات الإيرانية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003:

احدث هذا الاحتلال في مارس 2003 العديد من التطورات على كافة المستويات السياسية و الأمنية والاقتصادية التي لازالت تلقي بتداعياتها على الأوضاع في المنطقة. فعلى المستوى الداخلي أدى الاحتلال الى ظهور صراعات بين الطوائف والمذاهب والجماعات والائثيات سنية كردية شيعية الأمر الذي أدى إلى نشوء فكرة تقسيم العراق الذي تغذيه الولايات المتحدة الأمريكية وتدعمه إيران حفاظا على مصالحها.

أما على المستوى الخارجي فقد أدى احتلال العراق إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي، حيث خلق فراغ سياسي وأمني واقتصادي في العراق مما أتاح للدول المجاورة الإقليمية

1 - شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001 - 2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (غير منشور) تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، (جامعة بسكرة 2014)، ص

والدولية، لكن المستفيد الأكبر من هذا الصراع هي الجمهورية الإسلامية الشرقية، ولعبت دورا في التأثير على السياسات الداخلية والخارجية للعراق وذلك من اجل توسيع نفوذها في العراق وفي منطقة الشرق لأوسط ككل.

إن العلاقات الإيرانية العراقية سوف تكون في الفترات المقبلة، من بين أهم وأصعب التحديات التي تواجه إيران على ضوء ما يحدث من تطورات داخلية عراقية سواء على صعيد الانسحاب الامريكي والتطورات الامنية السلبية، وعلى صعيد آخر فهناك خلاف بين القوى السياسية الحاكمة في العراق، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي وأدى هذا إلى بروز خلافات عراقية إيرانية حول مسألة المياه والنفط والأمن التي من شأنها أن تعرقل أو تحد من الطموحات الإيرانية في العراق خصوصا في ظل دخول أطراف إقليمية وبقوة في المعادلات السياسية والأمنية.<sup>(1)</sup>

#### 5- العلاقات الاقتصادية (الإيرانية العراقية):

مرت العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بمراحل متأرجحة بين الصعود والتراجع متأثرة بالأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة خلال الحرب الإيرانية العراقية التي شهدت انقطاع في العلاقات طوال السنوات الثمانية وصولا إلى حرب الكويت وفرض الحصار الاقتصادي على العراق، لكن بعد الغزو الأمريكي للعراق في 20 مارس 2003 تدفقت الاستثمارات الإيرانية على العراق بشكل واسع حيث وطدت إيران علاقاتها الاقتصادية مع العراق والتي استغلت إيران الوضع الاقتصادي بعد الاحتلال إضافة إلى تفتت في البنية الاجتماعية بسبب الحروب الطائفية التي لازالت حتى بعد مغادرة الإدارة الأمريكية من العراق. هذه العوامل ساعدت إيران على بسط نفوذها اقتصاديا في العراق.

في البداية كان نفوذ إيران في العراق ذات صبغة دينية وأمنية وسياسية وبعدها توسع إلى نفوذ اقتصادي، وبلغت الأرقام شاركت إيران في إعادة اعمار العراق بحوالي 650 مليون

1- محجوب الزويري، "البعد الاقتصادي في العلاقات الإيرانية العراقية"، في:

[www.alghad.com/articles/545345](http://www.alghad.com/articles/545345) صحيفة الغد الإيرانية، (2015/11/12)

دولار<sup>(1)</sup> وهي تعد الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المساهمة، فطبيعة النفوذ الإيراني في المجال الاقتصادي مبني على أساس التجارة وربط الأسواق بالمنتجات الإيرانية واستثمارات الشركات الإيرانية في العراق حيث تعتبر العراق في المرتبة الثالثة من بين البلدان المستوردة من إيران بعد الإمارات العربية المتحدة والصين، في حين يحتل العراق المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع إيران بين 2006/03/21 و 2007/03/21.

وبحسب تقرير لمنظمة "سوق" وهي إحدى المنظمات المحلية المعنية بالاقتصاد العراقي، فإن الاقتصاد الإيراني بكل مفاصله ابتلع نحو 90% من السوق العراقية محذرة من أن إيران ستتحول خلال أعوام إلى ملك الاقتصاد العراقي ومتحكم فيه وبدون منافس، كما يرجع حجم العلاقات التجارية بين البلدين إلى إعادة افتتاح المنافذ المغلقة الحدودية كمنفذ سومار/ مندلي الذي أغلق عام 1980 وهو ما يشير إلى اتساع وتيرة حركة التجارة، ولقد تطور حجم المبادلات التجارية حيث بلغ 700 مليون دولار سنة 2005 ليصل سنة 2012 إلى 11 مليار دولار و 18 مليار دولار في 2013 وهذا ما بين التطور الهائل بين البلدين في حجم المبادلات التجارية<sup>(2)</sup>.

أما في مجال النفط فالعراق تعتمد في اقتصادها على الثروة النفطية، ويعد النفط إحدى المشاكل العالقة بين العراق والنظام الإيراني، حيث تقوم إيران باستغلال الآبار النفطية التي لها حدود متخمة لإيران وبرز اعتداء هو على البئر النفطي في حقل الفكة ورفع علم إيران عليه، وكانت إيران تستعمل الورقة النفطية كورقة ضغط على الشركات الأجنبية التي تريد الحصول على عقود إنتاج النفط في العراق، وفي المقابل طلب إيران من هذه الشركات الضغط على حكومتها لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني.

1- محجوب الزويري، المرجع السابق.

2 - حسن فحص، "العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران": رجحان ل طهران وسعى إلى التكامل والتوازن، إقليم كردستان سيتأثر بالحصة الكبرى من المبادلات، الحياة الدولية.

كما تهيمن إيران على العديد من المجالات في الاقتصاد العراقي لتشمل حتى صناعات الثقيلة والسيارات وإنتاج الكهرباء، قطاع التعليم، إضافة إلى المنتجات الغذائية الإيرانية التي تغزو الأسواق العراقية<sup>(1)</sup>.

إن ما يحدث في العراق لم يبد مفاجئاً للكثير من الخبراء في الشأن العراقي، فمنذ احتلال العراق وسقوطه في 2003، وتغيير نظام صدام حسين بنظام المحاصصة الطائفي الذي ساعد التوتر بين "الشيعة والسنة" برعاية الولايات المتحدة، هذا ما أدى إلى الشعور بالتهميش لدى معظم العرب "السنة" في ظل ضعف المشاركة السياسية وزيادة الشد بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان، علاوة على تدخل دول الجوار من أبرزها إيران في الشأن الداخلي للعراق.

وتوجد عدة تطورات ومتغيرات في الأزمة العراقية وهذا ما يزيد من تفاقمها بفعل عدة عوامل أبرزها:

غياب الحل السياسي الشامل، وعجز الأطراف عن الحسم العسكري، غياب الإرادة الإقليمية والدولية بانتهاء الأزمة، واستمرار حالة الانقسام والاشتباك الطائفي، وتمسك الحكومة العراقية بسياساتها ومواقفها وذلك بالسماح لإيران بالتدخل العميق في الشؤون الداخلية للبلاد وذلك بتطلعاتها لتوسيع مساحات النفوذ وفق نظرية توسعية في المنطقة، وتنامي نفوذ تنظيم الدولة (داعش) وتمدده في مساحات جديدة<sup>(2)</sup>.

1 - حسن فحص، المرجع السابق.

2 - مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن: "الأزمة العراقية إلى أين" [www.railyoum.com/?p=323342](http://www.railyoum.com/?p=323342)، (ع 9) سبتمبر 2015، (2015/11/12، 12:26).

## المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية السعودية

## 1- تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية:

رغم أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران بدأت منذ عام 1928، إلا أن فصول هذه العلاقة لم تكن دائما في أحسن أحوالها، فالتغيرات السياسية الإقليمية على سبيل المثال كانت تلقي بظلالها على تلك العلاقات قبل قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في عام 1979. ولعل الدور الذي لعبته إيران في تعويض النفط العربي لاسيما السعودية عندما قرر العرب معاقبة الغرب على دعم إسرائيل ما هو إلا مثال على حالة التوتر المتقطعة التي كانت تمر فيها العلاقات بين البلدين.

لقد أحدثت قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 واقعا جديدا في المشهد السياسي الإقليمي لاسيما المتعلق في منطقة الخليج العربي. هذا الواقع الجديد ترك ظلاله على علاقات إيران مع العرب بشكل عام والسعودية بشكل خاص. لقد تطورت العلاقات بين الرياض وطهران خلال الفترة التي تلت قيام الجمهورية الإسلامية في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الإيرانية التي تركت أثرها على تطور العلاقات: المؤسسة الدينية التي تبدو متأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية، حيث تعتبر المؤسسة الدينية الإيرانية أن النظام السعودي ما هو إلا الوجه الآخر للحركة الوهابية. أما القوة الثانية التي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية فهي القوة العسكرية والأمنية، والتي يرتبط تقييمها في العادة بالتحالفات الأمريكية في المنطقة والدول التي تتحالف مع واشنطن.

وعلى الرغم من تأثير تلك القوى في مسيرة العلاقات بين البلدين والمتمثلة في المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية والأمنية، إلا أن هناك تطورين إيرانيين هامين لا يجب تجاوزهما: أولا: سياسة "نزع التوترات" التي جاء بها الرئيس الإيراني الأسبق محمد ختامي في عام 1997<sup>(1)</sup> والتي لعبت دورا في تخفيف التوتر بين البلدين، والتي تراجعت بسبب حالة

1 - محجوب الزويري، المرجع السابق، [www.alghad.com/articles/545345](http://www.alghad.com/articles/545345)

الاستقطاب في المشهد السياسي الداخلي الإيراني والذي انتهى بعودة قوية للمؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية عبر انتخاب الرئيس محمود احمد النجاد في العام 2005.

**ثانياً:** هو المتعلق بشخصية الرئيس الإيراني الأسبق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، والذي يعتبر احد أهم المساندين لإقامة علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية، والذي يرى أن علاقة طبيعية مع الرياض من شأنها أن تلعب دوراً في تخفيض الضغوط الغربية على إيران لاسيما في موضوع أي حضر قادم على قطاع النفط الإيراني.

## 2- الحجم الشيعي في السعودية:

تختلف نسبة الإحصائيات حول نسبة الشيعية في السعودية، فمدير المركز السعودي لحقوق الإنسان (مركزه لندن) عبد العزيز الخميس (وهو سني سعودي) يقدر نسبتهم بحوالي 15%، بينما المتحدث باسم التحالف من اجل الديمقراطية (وهي مجموعة سعودية شيعية مركزها في لندن) السيد حمزة الحسن يقدر نسبتهم بـ 20% من عدد السكان، وهذا يعني ان نسبتهم تتراوح بين 15 إلى 20%<sup>(1)</sup>.

ولكن هذا لا يعني أن العلاقات الإيرانية السعودية لا يوجد تقارب وتبادل الزيارات والعمل التجاري. ومن ابرز الجوانب الايجابية هي:

## 3- الزيارات المتبادلة والتعاون الاقتصادي:

فقد بدأت إيران بخطوة جيدة سنة 1992 وذلك بإرسال وفد تجاري لزيارة السعودية لبحث إمكانية تطوير العلاقات التجارية بين الطرفين وفي زيارة عظيمة قام بها زعيم التيار الإصلاحى هاشمي رفسنجاني إلى السعودية في عام 1998 وقاموا بتشكيل لجنة تجارية، وفي زيارة أخرى قام محمد خاتمي في زيارة السعودية عام 1999 (وتم فيها اقرار إعفاء السعوديين من تأثيره زيارة إيران) ونستنتج أن كل رؤساء إيران زاروا الرياض بعد انتهاء

1- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (مركز الدراسات والاستشراف الشارقة، الجزائر، 2010) ص 288 - 289.

الحرب الإيرانية العراقية وأخروهم احمدي النجاد في 2007، وهو ما يشير إلى الاهتمام المركزي للسعودية في التخطيط الإقليمي لإيران<sup>(1)</sup>.

وباستعراض العلاقات التجارية بين الطرفين، نجد أن حتى عام 1998 كان هناك 12 مشروعاً استثمارياً مشتركاً (بقيمة 266 مليون دولار، إضافة إلى جوانب أخرى، غير أن حجم التبادل التجاري يشير إلى تذبذب واضح، فمن 145 مليون دولار عام 1997، إلى 120 مليون دولار عام 1998، ثم يتراجع إلى 95 مليون دولار في عام 1999 لكنه يعود للارتفاع بعد ذلك ليتجاوز 1.25 مليار دولار عام 2006.

من المؤكد أن إيران بحاجة للعلاقات الاقتصادية مع السعودية خاصة في عقود الاستثمار، فإذا قارنا بين الدخل النفطي الإيراني والسعودي نجد إن عائدات إيران من النفط لا تساوي إلا 29% من عائدات السعودية.

#### 4-التعاون الأمني:

فقد وقعت الدولتان في أبريل 2001 اتفاقاً أمنياً نص على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين، دون تعاون ذو بعد عسكري يذكر، وقد زار وزير الداخلية السعودي إيران في نفس العام بما يشير إلى محاولة متابعة ما نجم عن الاتفاق، وفي النهاية تم إنشاء مجلس الأعمال السعودي الإيراني. نستنتج من كل هذا:

أولاً: تمثل العلاقات الإيرانية السعودية نمطاً من "اللعبة غير الصفيرية" (Game non zero.sum)، أي أنها مزيج من المصالح المتناقضة والمصالح المشتركة، ويبدو أن إيران تسعى لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة للجم المصالح المتعارضة بما يخدم فكرة تهدئة البيئة المحاذية والبيئة الإقليمية من حولها.

1 - ترجمة خليل احمد خليل، إيران الثورة الخفية تيري كوفيل، (دار الغرابي، بيروت، لبنان، 2008) ص ص 377-

ثانياً: أن التباين المذهبي بين المجتمعين كان قائماً قبل قيام الثورة الإيرانية، ومع ذلك توارى هذا التباين لصالح التنسيق بين البلدين لمواجهة التوجهات الثورية في المنطقة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي والتي فرضتها ظروف الحرب الباردة، وتجلّى ذلك في العداء المشترك للتوجهات الناصرية، والتعاون في عمان لهزيمة القوى اليسارية، وأحياناً التعاون في المجال النفطي.

وهذا يعني لدى صناع القرار الإيراني أن التأييد المذهبي والقومي هو لحصارها سياسياً وبناء جدران عالية بينهما وبين بيئتها الإقليمية ذلك مع الحصار الاقتصادي والتطويق العسكري لها الذي تقوم به الولايات المتحدة، وهو ما يخدم أضعاف مكانتها الإقليمية لصالح قوى أخرى.

ثالثاً: إن النظر في اتجاه العلاقات الإيرانية السعودية يشير إلى رغبة إيرانية في جذب السعودية إلى موقف "عدم العداء" بينما تسعى السعودية إلى "الجم انعكاسات الصراع الأمريكي الإيراني عليها" و قد يكون التعبير الذي يحمل دلالة حول مكانة السعودية في ذهن صناع القرار الإيرانيين هو ما قاله قائد الحرس الثوري هو يحي رحيم صفوي بأن "مكة والمدينة هما القلب الجغرافي للعالم الإسلامي، بينما إيران هي القلب السياسي له"<sup>(1)</sup>.

ويظهر جلياً أن السعودية حريصة على أن لا تنفرد إيران بالقرار الاستراتيجي في المنطقة وتعمل الرياض على أن تخلق انطباعاً لدى إيران بأن أي خطوة إستراتيجية لا بد أن تتم بتعاون البلدين.

وبعد تصريح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في مارس 2008 تجسيدا لذلك حيث قال "إن التقارب وتبادل الأفكار والآراء بين إيران والسعودية حول مستجدات المنطقة يعتبر أمراً ضرورياً، ومن دون شك، فإن السعودية وإيران باعتبارهما بلدين كبيرين لهما

1 - ترجمة خليل احمد خليل، المرجع السابق، ص 283-293.

طاقات كثيرة في مجال التعاون الثنائي الإقليمي، وان بلدان المنطقة تتمتع بفرصة ذهبية لتسوية الأزمة في المنطقة وان إيران والسعودية تتحملان مسؤولية كبيرة في هذا المجال. وكان سعود الفيصل قد دعا في 5 ديسمبر 2004 في البحرين إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية تقوم على تكامل اقتصادي وسياسي وعسكري بين دول مجلس التعاون وإدماج اليمن وإيران فيها<sup>(1)</sup>.

### 5- توتر العلاقات بين البلدين:

يختلط ما هو سياسي بما هو ديني عند الحديث عن العلاقات الثنائية بين البلدين بعد قيام الثورة الإسلامية بهويتها الشيعية الاثني عشرية، وخطابها الناقد بحدة للأنظمة الملكية في بداية الثمانيات. وحتى يتم تقديم قراءة اقرب للدقة عن العلاقات بين البلدين فإنه يجب التفريق بين الملفات الساخنة وبين التطورات المتعلقة بتلك الملفات.

ثمة أربعة ملفات كبرى بين البلدين تتفرع منها جملة من القضايا العامة، أول هذه الملفات الهامة هو الملف الديني المذهبي، والثاني المتعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي. والملف الثالث العلاقة مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرًا ملف النفط ضمن منظمة أوبك، وهذا يعني الجانب المتعلق بسياسات الإنتاج والسعر. وفي الحقيقة فإن هذا الملف مرتبط بطبيعة التطورات المتعلقة بالملفات الثلاثة السابقة، وعادة إذا ما حصل توتر بين البلدين حول احد الملفات سرعان ما يلقي بظلاله على ملف النفط.

الملف الأول ثمة مجموعة من التطورات، كالحرب العراقية الإيرانية، والموقف من الشيعة في المنطقة ابتداء من لبنان ودعم إيران لحزب الله مرور بالحضور المذهبي والسياسي في العراق ما بعد 2003،<sup>(2)</sup> وانتهاء بموقف إيران من تطورات التحركات في البحرين وسوريا في سياق الربيع العربي والحقيقة أن ما يتعلق بالملف المذهبي له جذوره

1 - ترجمة خليل احمد خليل، المرجع السابق، ص 294 - 295.

2 - محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة"، الموقع السابق.

التاريخية التي تعود إلى الانتقادات المتبادلة بين الشيعة وبين الحركة الوهابية، والذي هو غير بعيد عن الاختلافات السياسية بين البلدين.

ملف التنافس على صدارة العالم الإسلامي: يمكن الحديث عن القضية الفلسطينية والتباين في تناول هذا الملف بين البلدين، ولعل التباين الكبير الذي شهدته علاقات البلدين حول هذا الملف منذ عام 1979 تعد شاهدا على عمق هذا التنافس. نجحت إيران في موقفها المعلن والمعادي لإسرائيل في وضع نفسها في المعسكر الذي يرضي الشعوب وينتصر للمستضعفين في حين انتقدت بقية الدول، بما فيها الرياض لسعيها إلى حل القضية من خلال ما يسمى بعملية السلام، من هنا يأتي الخلاف على موضوع دعم حركات المقاومة الفلسطينية والنظر برؤية إلى ما تقوم به إيران ما يتعلق بفلسطين على أنه محاولة للتمدد في نفس سياق التنافس على الصدارة.

الملف الأفغاني: الذي يحضر البلدان فيه بقوة فالمملكة العربية السعودية كانت لها علاقاتها مع المجاهدين الأفغان الذين كانوا يحاربون المحتل السوفياتي. وإيران ما بعد الثورة كانت تبدأ فصلا جديدا من العلاقات مع الاتحاد السوفياتي (الشيطان الأصغر) وفي ذات الوقت عززت من تحالفها مع المجموعات الشيعية الأفغانية ولعل هذا الأمر لم يتغير كثيرا حتى بعد الحرب على أفغانستان، ف كلا البلدين ضمن مجموعة دعم أفغانستان التي تسعى إلى دعم الاستقرار السياسي في هذا البلد وإنهاء حالة الحرب.<sup>(1)</sup>

الملف الثالث: المرتبط بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالحضور الأمريكي في مشهد العلاقة بين البلدين لا يمكن تجاهله، فإيران ترى أن العلاقة التي تربط بين الرياض وواشنطن موجهة ضدها لاسيما وأن إيران: الجمهورية الإسلامية اختارت الشرق لا الغرب، وأنهت ربيع العلاقة مع واشنطن والذي جمع البلدين (إيران وأمريكا) منذ عام 1953.

1 - محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة"، الموقع السابق.

الملف الرابع: المتعلق بالنفط والسياسات المتعلقة بالسوق النفطية سواء المرتبط منها بكميات الإنتاج أو بالأسعار، فإيران تفسر السياسات السعودية بأنها مهادنة وملبية لحاجات الغرب وذلك من خلال زيادة كميات الإنتاج أحيانا، الأمر الذي يؤثر في السعر، وحيث ان الموازنة الإيرانية تعتمد بما نسبته 80% على العائدات النفطية، فإن التأثير -كما تراه طهران- يصيب الاقتصاد الإيراني، ولعل التطور في حرب التصريحات التي شنتها إيران حول إمكانية أن تعوض السعودية الإنتاج الإيراني من النفط في حال تم فرض عقوبات أممية جديدة على النفط الإيراني، ويمثل النفط أهم عوامل تصادم كلا البلدين.

لقد مرت العلاقات بين الرياض وطهران في جملة من التطورات التي لا تبتعد عن إطار الملفات السابقة ولعل تطورات البرنامج النووي الإيراني احد أهم هذه التطورات، حيث لا تنظر إيران إلى الموقف السعودي من برنامجها النووي إلا أنه صدى للموقف الأمريكي، في حين ترى المملكة العربية السعودية أن القلق من البرنامج النووي مشروع وان المطلوب تعاون إيراني أكثر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا التباين في الرؤى بين البلدين لا يبدو انه مرشح للتراجع لاسيما في ظل التطورات التي أعقبت الربيع العربي.

ومن جانب آخر فإن للتباين الكبير في تحليل التطورات الإقليمية، يكاد يكون السبب البارز في تزايد مستوى الخصومة السياسية بين البلدين ولعل حزب لبنان في عام 2006، والتي اعتبرت الرياض أن حزب الله -حليف إيران- يغامر في مستقبل لبنان، احد أهم تلك التطورات التي عرفت العلاقة بين البلدين. فلبنان ملف حاضر باستمرار في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية منذ عام 1980. ان الحرب الكلامية التي تحدثت بين تيار المستقبل في لبنان وبين حزب الله، تفهم إقليميا ودوليا على انها حرب في المواقف بين طهران والرياض. وفي هذا السياق تأثرت علاقات الرياض بدمشق التي كانت في مواقفها منذ عام 1979 اقرب إلى إيران، حيث اعتبرت الدولة العربية الوحيدة الحليفة لإيران.<sup>(1)</sup>

1- بسام شحادات، مقالات في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية" في: [www.noonpost.net/content/2802](http://www.noonpost.net/content/2802)

وفي سياق غير بعيد يأتي الحديث من طهران عن العلاقة بين السعودية وتنظيم جند الله السني الذي كان يركز نشاطاته في منطقة بلوشستان الإيرانية، والذي قام بمجموعة من العمليات العسكرية ضد قوات الأمن والحرس الإيراني، ويبدو أن القراءة الإيرانية كانت تعتبر أن التنظيم لم ينشط بالقوة التي ظهر عليها في الفترة بين 2005-2010 لولا تلقيه مساعدة خارجية، ويتم الربط بين دول إقليمية وبين الدور الأمريكي.

وزاد التوتر الحاد بين الدولتين واضحا بعد الاعلان عن محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2011 وقد اتهمت إيران في تورطها وراء ذلك. فقد أضافت هذه الحادثة توتر وعدم ثقة جديدة بين البلدين.

#### 6-الرياض طهران: ملف الثورات العربية

جاء ربيع الشعوب العربية ليضيف تطورا آخر تختلف قراءته في كل من الرياض وطهران. فطهران التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن الرياض غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن. لكن هذا التقييم الإيراني لم يلقى الاهتمام الكافي، ربما سبب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تتابع في المنطقة العربية ليشمل البحرين وسوريا.

بالنسبة لإيران كان واضحا أن لديها قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا والبحرين: فما يجري في سوريا -من وجهة نظر الحكومة الإيرانية- من حراك سياسي في جزء كبير منه ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"، وعلى هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي-بالنسبة إلى إيران- إنما يتماهى مع تلك المؤامرة. (1)

إن طهران من جهتها ترى أن الحراك السياسي في سوريا ليس مبررا كله، لاسيما أنها تعتقد أن النظام جاد في إجراء إصلاحات. هذه القراءة لا تطبقها إيران على البحرين، فحراك

1 - عبد الله العسكر، العلاقات السعودية-الإيرانية، في: [www.alriadh.com/1088680](http://www.alriadh.com/1088680) (2015/11/27).

البحرين بالنسبة ل طهران مشروع، ومواجهته من قبل المنامة تجاوز على حقوق الشعب البحرينى حسب طهران. وهذا يتنافى تماما مع الرؤية السعودية التي ترى أن النظام السياسى فى سوريا "أسرف فى القتل" وانه لابد من حماية المدنيين السوريين، ولا تتردد الرياض فى الدعوة إلى تسليح قوى الجيش الحر داخل سوريا. وهى بذلك تختلف بشكل قوى عن الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الرياض ترى أن ما يجرى فى البحرين مدفوع مذهبيا، وان هناك أطرافا داخل البحرين وخارجه، مثل إيران تريد توظيف الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية. وكانت هذه الرؤية موضع إجماع فى مجلس التعاون الخليجى الذى أمر إرسال قوات درع الجزيرة لمساعدة البحرين فى ضبط الأمن. الأمر الذى أثار خفيضة طهران وفتح باب الاتهامات الإعلامية بين الطرفين.

يتجاوز الاشتباك السياسى بين الرياض وطهران منطقة الخليج العربى، إلى أفغانستان خصوصا بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان فالرياض تستند علاقاتها مع أفغانستان إلى علاقة قوية مع باكستان وبعض القيادات القبلية الأفغانىة التى ترى فى السعودية الدولة الأولى فى العالم الإسلامى. حيث توجد مكة والمدينة، وهذا ما لا يمكن إيران أن تنافس عليه السعودية. من جانب آخر الولايات المتحدة تترك أفغانستان وقد خلقت شبكة من العلاقات التى ستبقى مؤثرة فى المشهد الأفغانى، مما سيحد من دور إيرانى قوى فى أفغانستان، الأمر الذى لا يقل أهمية هو مدى قدرة إيران على تأمين حضور سياسى محقق لمصالحها فى كل هذه الملفات ابتداء من أفغانستان ومرورا بالبرنامج النووى وانتهاء بتطورات الثورة السورية.<sup>(1)</sup>

## 7-العلاقات الإيرانية السعودية الحالية:

تفاقم الصراع المحموم بين السعودية وإيران للهيمنة الإقليمية على الشرق الأوسط هذا التفاقم ظهر بشدة فى كل أنحاء المنطقة مع تشجيع وتمويل وتسليح البلدين لحلفائهما

1 - عبد الله العسكر، 'العلاقات السعودية-الإيرانية'، فى: [www.alriadh.com/1088680](http://www.alriadh.com/1088680) (2015/11/27).

وخصوم الطرف الآخر، وفي الحقيقة الطرفين يحاولان التكيف مع التحولات الإقليمية الجديدة، ففي الوقت الحالي لإيران اليد العليا<sup>(1)</sup>، فقد استطاعت تثبيت حليفها بشار الأسد وسط حرب أهلية في سوريا، وفتحت حوارات مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص برنامجها النووي وقال مسؤول سعودي أن إيران أقوى من السعودية في الوقت الراهن، إذ لديهم أوراقا أكثر مما نمتلك "

فالموقف الإيراني الحالي وان كان ضعيفا إلا أن له العديد من النتائج الهامة، فهو يعزز حلفائها الذين يرفضون إسرائيل، ويعطي زخما للمعارضين للتواجد الأمريكي في المنطقة، على عكس نظيرتها السعودية التي تتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر وهذه التحولات في المواقف أعطت الفرصة لإيران للاقترب أكثر من الدول العربية بالتالي ضربة موجعة للسعودية التي تسعى للحفاظ عليها في صفها، ومع استمرار صعود نفوذ إيران في العراق وسوريا والبحرين واليمن وخسارة السعودية لرهاناتها في المنطقة كفشل المعارضة السورية المدعومة من طرف السعودية أدت بها إلى دعوة وزير الخارجية الإيراني لزيارة المملكة في موعد لم يتحدد، ثم أن الرغبة في الحوار لا تعني تحسين العلاقات لأن طبيعة الصراع عميقة فكريا وجيوسياسيا وعرقيا وطائفيا، خاصة أن إيران تشعر بمرور القوة وتركز على تلك الخلافات أكثر فأكثر، ثم أن امتلاك كلا الدولتين ثروة نفطية ضخمة وحكومة دينية بشد الخلافات أكثر فأكثر.

ومع صراع الطموحات وضع السعودية السنية في حرب طويلة مع إيران الشيعية ومنذ انتخاب "حسن روحاني" تسعى إيران لتقليل عزلتها وتحسين اقتصادها من خلال الانضمام إلى المحادثات النووية وتعزيز علاقات طهران مع دول الخليج التي ترى فوائد في بناء علاقات مع إيران، فالكويت مثلا توصلت إلى اتفاق لاستيراد الغاز الإيراني بعد زيارة أميرها لطرهان، وفي جانفي الماضي قال الشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم" حاكم دبي: " يجب

1-محمد السلمي، "الملك سلمان ومستقبل العلاقات السعودية -الإيرانية" في: [www.alriyadh.com/1021532](http://www.alriyadh.com/1021532)

تخفيف العقوبات على إيران" وأضاف أيضا: " أن الجميع مستفيد" لأن الإمارات حسمت ما هو سياسي على ما هو اقتصادي.(1)

السعودية استجابت للمبادرات الإيرانية بحالة من انعدام الثقة الشديدة وصرح وزير خارجيتها "سعود الفيصل" أن : " إيران دولة جارة، لدينا علاقات معا وسنتفاوض معا". فزيارة وزير الخارجية الإيراني للسعودية أرادوا أن لا تبدو هذه الزيارة كانتصار معنوي لإيران في علاقاتهما العامة.

السعوديون بدأوا يتقبلون فكرة فقدانهم للعراق كون الأخير بين أيادي شيعية والسنينون لا يمثلون سوى أقلية نسبية في العراق في حين ابدوا تمسكهم في سوريا بدعم الثوار لأن ثلاثة أرباع سكان سوريا من السنة.

### الاستراتيجيات السعودية لمواجهة السياسة الإيرانية:

لم تقف المملكة مكتوفة الأيدي أمام السياسات الإيرانية في المنطقة العربية لاسيما في العراق وفي لبنان، وفي علاقاتها القومية مع سوريا، وفي هذا السياق فقد اتبعت منهجين في مواجهة تعاضم النفوذ الإيراني: الاول داخل المنطقة، ويتمثل في محاولة إنماء سياسة الباب المغلق مع حماس، ولعل اتفاق مكة للمصالحة بين حماس وفتح مثال واضح على ذلك، هذه الاستراتيجية كانت تعني محاولة إعادة حماس إلى بعدها العربي

المنهج الثاني الذي اتبعته ركز على فتح الأبواب على إقامة علاقات مع حلفاء إيران إلى خارج المنطقة لاسيما روسيا والصين، وظهر ذلك جليا في تبادل الزيارات بين رؤساء هذه الدول، كزيارة رئيس الوزراء الصيني الإيراني في عزّ الحصار الاقتصادي، أما بالنسبة لروسيا أدى تبادل الزيارات إلى فتح باب الحديث عن مبيعات أسلحة روسية إلى السعودية بقيمة 2 مليار دولار، الامر الذي فهم منه أنه محاولة لإظهار أن هناك فرصة لموسكو لبناء تحالفات أخرى في المنطقة.

1- الجزيرة نت، العلاقات السعودية الإيرانية، تقهقر بعد التقدم، في:

[www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3)

(2015/11/14).

## المطلب الثالث: العلاقات الإيرانية السورية

## 1- تاريخ العلاقات الإيرانية السورية:

قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت العلاقات بين البلدين تحت المستوى المطلوب لها لاختلاف النظامين في كلا البلدين. والاختلاف التوجهات والأهداف التي كانت تصب في المشروع الأمريكي الإسرائيلي بالنسبة لإيران، فيما كانت سوريا تقف في الضد من هذه التوجهات. خصوصا وأنها فقدت بعض أراضيها بعد حربها مع إسرائيل، وبعد انتصار الثورة قامت سوريا بتغيير ملحوظ في سياستها، حيث أعلنت رفضها لكل أنواع التسلط (الغربي والشرقي)، فقد اتخذت سياسة مستقلة نوعا ما. هذا ما جعل حافظ الأسد إلى مساندة ودعمه للثورة الإيرانية وقد عملت الأزمات المتفاقمة في الشرق الوسط إلى تعزيز الروابط بين البلدين.

بعد عقد اتفاقية عسكرية ودفاعية بين أمريكا ودول الخليج وفي مقدمتها معاهدتها مع السعودية والتي تنص على انتشار القواعد الأمريكية، وإجراء العمليات القتالية فيها، وبعد خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي في معاهدة كامب ديفيد وجدت سورية نفسها مضطرة لتقوية روابطها مع إيران (التي شعرت بنفس الخطر أيضا) مما عزز الروابط بينهما الأمر الذي جعل سوريا تنظر إلى إيران الإسلامية بديلا مهما لمصر التي انسحبت من الصراع، ومع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية وقفت سوريا إلى جانب إيران ودعمها الكامل لها وهذا كان سبب نار العداة بين سوريا والعراق. (1)

يعد التحالف الإيراني السوري من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية لسوريا بالنسبة لإيران. فمن خلال البوابة السورية يمكن لإيران بسط نفوذها الاقليمي من العراق وصولا إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولجبل عامل في لبنان أهمية تاريخية وعقائدية بالنسبة لإيران، وتعد سوريا الممر الاستراتيجي للنفوذ

1- خالد الفياض، "العلاقات السورية الإيرانية، تكمل المصالح وتجاوز الخلافات"، مصر: السياسة الدولية، (ع 184) (مجلد 43) (2008)، ص 184.

الإيراني في جنوب لبنان. كذلك رغبة إيران في ضمان وجودها على شواطئ البحر المتوسط<sup>(1)</sup>.

تحتل سوريا موقعا استراتيجيا بين قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا. مما جعلها مركز الالتقاء الحضارات وكذا الصراع السياسي بين القوى الدولية.

إن التحالف السوري هو تحالف سياسي وليس عقائدي بالرغم من أن الطائفة العلوية في سوريا تنتمي إلى المذهب الشيعي إلا أنها تختلف عن المذهب الشيعي الاثني عشري الذي تعنته إيران. فدوافع هذا التحالف له مصلحة سياسية وأمنية لكلا الدولتين، فبالنسبة لإيران وجدت في سوريا الوسيلة للخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها عقب نجاح الثورة الإسلامية وبسط نفوذها في دولة سنية مما يسهل لها إقامة علاقات مع حزب الله اللبناني وتمويله ماديا وعسكريا<sup>(2)</sup>. إذ تحقق البوابة السورية لإيران أهداف إستراتيجية في المنطقة خلال سياساتها المعارضة والمقاومة للتواجد الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة.

تبنت إيران سياسة خارجية معادية لإسرائيل بعد نجاح الثورة الإسلامية، فموقفها الثابت من الصراع العربي الإسرائيلي واعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية في هذا الصراع كان من مبادئ الثورة الإسلامية، فقد قامت إيران بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب وحولت مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران إلى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوقيف حركة الطيران من تل أبيب إلى طهران كما تم إيقاف تزويدها بالنفط.

## 2-المجال الأمني:

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أتاحت أكثر من فرصة للبلدين للتعاون والعمل المشترك بالنسبة للقضايا والازمات المتفاقمة في الشرق الأوسط، والعالم أبرزها انهيار

1 - رجاني سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط: (كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، 2012) ص 53.

2 -Denis Banchar d et autres, série: **la bascule diplomatique, note de l'ftri** (France, septembre 2013) p 15.

الاتحاد السوفياتي الذي اثر كثيرا على سوريا ، كما أن اجتياح العراق للكويت والذي خرج من حربه على إيران بقوة عسكرية لا تضاهي في المنطقة، جعل سورية تحس بالحصار على أمنها الداخلي، ومن جهة أخرى كانت سورية مهددة، بخطر الأكراد في تركيا وتخوفها من تأثيرهم على أمنها وكذلك بالنسبة لإيران مما عزز العلاقات بين البلدين ووجد استراتيجياتهما.

ومن جهة أخرى فالتحالف السوري الإيراني فيتصل بدعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين - وهو دعم واضح، ولولاه لما حققت هذه الحركات انجازاتها ضد الاحتلال<sup>(1)</sup>. علما بأن سوريا لم تجعل علاقاتها مع إيران بديلا لعلاقاتها العربية فقد حرصت دوما على دورها في جامعة الدول العربية كما حرصت على استعادة علاقتها مع السعودية، من دون ان يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب علاقاتها مع إيران. على الرغم من كل المحاولات الغربية وحتى العربية للفصل بين سوريا وإيران.

### 3-المجال الاقتصادي والثقافي:

ازدهرت العلاقات الاقتصادية والثقافية أثناء الحرب العراقية الإيرانية ولقد وضع لهذه العلاقات برنامج محدد بعد زيارة وفد سوري رفيع المستوى لإيران عام 1981 وتم بعدها إصدار بيان سياسي مشترك، ثم التوقيع على بروتوكول تجاري وبموجبه تحسن حجم المبادلات الاقتصادية بين البلدين والذي يقضي بدفع إيران ما مقداره 90 مليون طن من النفط الخام إلى سوريا، مقابل احتياجات إيران من الفوسفات بمقدار مليون طن سنويا أما بشأن كيفية دفع ثمن النفط فقد اتفق على أن يكون 7/2 مليون طن عن طريق المبادلة التجارية فيما يكون الباقي نقدا، وبعدها أخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالتحسن شيئا فشيئا، وكان هذا التحسن نتيجة للزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين من اقتصاديين وسياسيين والتي أدت إلى نتائج مثمرة للطرفين من ضمنها الاتفاق على إقامة معارض

1- مجموعة من الباحثين، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سنة 2012) ص 101.

تخصّصية لكلا البلدين فيما بينهما، وتبادل الأخصائيين، غير أن اللافت للانتباه هو أن العلاقات الاقتصادية بين إيران وسورية لها طابع ودافع سياسي أكثر منه اقتصادي. وتم في أواخر عام 2000 عقد اللجنة المركزية المشتركة والتي بحثت العديد من مشاريع التعاون المشترك في مجالات الطاقة، وسكك الحديد وصناعة الاسمنت والحديد والحبوب والتعاون في المجالات المصرفية والمالية وغيرها.

#### 4- إيران سوريا والربيع العربي:

تبدو العلاقات بين البلدين أكثر تطوراً مما سبق فباندلاع الثورة في مارس 2011 قامت إيران بدعم سوريا من الناحية الأمنية فساعدتها في الحرب وذلك بالدعم اللوجستي والتقني والمالي وتدريب الجيش السوري وإرسال القوات المقاتلة الإيرانية الخاصة إلى سوريا. وتعتبر إيران بقاء الحكومة السورية ضماناً لمصالحها الإقليمية. وقد بلغ هذا الدعم إلى إصدار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئي في أواخر عام 2011 حكماً للجهاد لصالح الحكومة السورية.<sup>(1)</sup> وكما ساعدت الحكومة بدعم الاستخباراتي والعسكري وبدعم احتدام المعارك بين النظام والمعارضة المسلحة ازداد الدعم الإيراني لسوريا. ففي ديسمبر 2013 كان يقدر عدد المقاتلين الإيرانيين في سوريا بما يقارب عشرة آلاف مقاتل. (من الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسييج) إضافة إلى مقاتلين من حزب الله منذ 2012 وفي عام 2014، وبالتزامن مع مؤتمر جنيف 2 للسلام في الشرق الأوسط، اكتفت إيران بدعمها للرئيس السوري، وأعلن وزير الاقتصاد السوري أن النظام الإيراني قد ساعد النظام السوري بأكثر حتى 15 مليار دولار وترى إيران أن بقاء النظام السوري يؤمن الطريق الاستراتيجي لحزب الله في لبنان، وقد وصل الدعم الإيراني لسوريا إلى وصفها المحافظة رقم 35 لإيران، وفي أبريل عام 2014 قال نائب وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان: نحن لا نسعى أن يبقى بشار الأسد رئيساً مدى الحياة، لكننا نرفض فكرة استخدام القوى المتطرفة والإرهاب

1 - سلامة كيلة، "التدخل الروسي في سوريا"، يخدم من [www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30](http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30)

لإسقاط الأسد والحكومة السورية، ويقصد هنا ان المعارضة السورية هي معارضة متطرفة وجماعات إرهابية في ايدي خارجية، وترى إيران أن وصول قوى معادية للنظام السوري العلماني يعني انهيار الحليف الاستراتيجي<sup>(1)</sup>.

وكان التدخل الروسي في سوريا بمثابة مفاجأة للعالم فهذه المرة الأولى التي تنتشر فيها بوتن قواته خارج الاتحاد السوفياتي، وقد أعرب الكرملان عن رغبة بلاده في مواجهة تنظيم الدولة في سوريا داعيا إلى تشكيل تحالف حقيقي (روسي، عراقي، سوري، إيراني) متهما الغرب بتغذية الإرهاب، كما اتهمت المعارضة السورية القوات الروسية بتدخلها لدعم النظام الذي بات واضحا انه يضعف ويخسر، لأن تمركز الغارات الروسية على مواقع الجيش الحر.

وترى السعودية والدول الغربية ان التدخل الروسي يخدم النظام ولا يخدم سوريا، لأنه يؤدي بالضرورة إلى استمرار الصراع تحت حجة تعديل ميزان القوى، وزيادة الدمار والهجرة، ولم تأت روسيا إلا بعد فشل القوات الإيرانية وحزب الله التي جاءت لحماية النظام التي كانت عاجزة عن الحفاظ وبقاء الأسد وان ميزان القوى العسكري قد تغير بما يظهر ضعف كل من النظام وإيران في سوريا. وكانت المعارضة المسلحة وبإحراز التقدّمات المادية، تسعى الإقناع روسيا وإيران إلى حل دون بشار الأسد.

إيران تتمسك بالأسد وتهدد بالانسحاب من محادثات حول سوريا لأنها ترى أي حل بدون الأسد يعد أمرا مرفوضا، ومن شروط مشاركتها في الاجتماعات المقبلة هو وجود الأسد وعدم تحييه والوصول إلى نتائج ايجابية تقضي إلى التوصل لحل سياسي للوضع السوري. أما عن الأسد فتد إيران انه يعود للشعب السوري وليس للأطراف الخارجية وتعتبر رحيل الأسد أو بقاءه أمر داخلي ولا يجب التدخل في الشأن الداخلي السوري وهنا إيران تلوح إلى إجراء انتخابات وهي التي تقرر نتائج بقاء أو رحيل الأسد، إي إرجاع السيادة للشعب

السوري واتفق أعضاء الحاضرون في مؤتمر فينا 2 للعودة إلى المفاوضات خلال أسبوعين رغم الاختلاف الجوهرى حول مستقبل الأسد لكن تفاهموا واتفقوا على عدة نقاط منها: وحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية والطابع العلماني للدولة، وحماية حقوق جميع السوريين، و تسريع جميع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.

ونستنتج أن الأزمة السورية اتخذت إبعاد سياسية كبيرة وبعيدة فتعدت الحدود الداخلية، إلى الحدود الإقليمية والتنافس والصراع حول مستقبل سوريا بين كل من تركيا، إيران والعربية السعودية وإسرائيل. وكل دولة ترى في الأزمة السورية قلقاً لأمنها القومي، لكن هذا الصراع تعدى الحدود الإقليمية إلى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، بحيث يسعى كل طرف إلى إدارة الأزمة وحلها لخدمة المصالح الإستراتيجية له في المنطقة.

### المبحث الرابع: البرنامج النووي الإيراني

تعد الطاقة النووية أداة ردع في السياسة الخارجية لأية دولة، لهذا سعى الاتحاد السوفياتي لامتلاك القنبلة النووية في إطار ما يسمى بالسباق نحو التسليح أثناء الحرب الباردة. فإيران تسعى لتطوير برنامجها النووي خاصة بعد امتلاك جارتها إسرائيل وباكستان للقنبلة النووية والتي هي في حالة عداء معهما. ومن ناحية أخرى فهي وسيلة تستعملها كورقة ضغط على دول الخليج وتسعى لإخلاق موازين القوى في الشرق الأوسط ضد تركيا.

### المطلب الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي

أصبح البرنامج النووي يشكل أهم ملفات السياسة الخارجية الإيرانية الثابتة، التي لا يمكن التنازل عليها باعتبارها إستراتيجية ثابتة تؤمن الأمن القومي الإيراني وطموحه الاستراتيجي في المنطقة من جهة، واعتزازه الداخلي من جهة ثانية لفرض هيئته ومكانته. فأي تراجع عن هذا الملف بسبب خلل كبير في هيكل النظام الإيراني داخليا وهذا ما جاء في تصريحات وزير الخارجية الإيراني الأسبق (على أكبر ولايتي) "إن أبسط تنازل مقابل الضغوط الدولية والأوروبية في شأن البرنامج النووي الإيراني سيؤدي إلى انهيار النظام بأكمله.

لهذا، نجد بان إيران ماضية قدما في تكملة برنامجها النووي والتمسك به و عدم التنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم.

ويمكن القول بأن هناك عدة عوامل دفعت إيران لحصول على التكنولوجيا النووية، وجعلت من الخيار النووي حلما إيرانيا منذ عقود من الزمن وهي:

- وجود إيران بين منطقتين غنيتين بالنفط في العالم وهما بحر قزوين والخليج وهذا ما

يوحي إلى تنافس القوى الكبرى عليها (الولايات المتحدة الأمريكية).<sup>(1)</sup>

1 - عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي، مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي (منشورات الحلبي الحقوقية، د.ب.ن، 2007) ص 66.

-إحساس إيران بأنها محاصرة فمن الشرق و الغرب والدول الخليج الجيوش الأمريكية وقواعدها العسكرية أما من جهة الثانية الترسانة النووية التي تمتلكها إسرائيل والتي تشكل تهديد حقيقي لها.

-امتدادات إيران العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار، ما يعني احتمالية ظهور مشاكل ضد وحدة الجبهة الداخلية.

وانطلاقاً من هذه الدوافع الأمنية والمكانية، كان سعي إيران القديم الجديد لتأسيس ومتابعة التمسك ببرنامجها النووي، ويتركز حقيقة الخلاف حول أنشطة إيران النووية وبالذات فيما يتعلق ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم، ففي الوقت الذي تصرح به إيران أن هدف برنامجها هو إنتاج وقود يورانيوم متدني درجة من أجل استخدامه لأغراض مدنية.

وقد اعتمدت إيران لتطوير برنامجها النووي على طريقتين:

الطريقة الأولى: علنية وذلك بالتعاون مع الدول التي لها خبرة في المجال النووي، ولا تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل: الصين، كوريا الشمالية وروسيا.

الطريقة الثانية: سرية وذلك بالاعتماد على استقطاب العلماء وشراء المعلومات من الدول غير المعلن تعاونها مع إيران أو من الأسواق النووية الدولية السوداء التي ازدهرت عقب نهاية الحرب الباردة.

وهناك عوامل عديدة ساعدت إيران على الاستمرار في بناء قدرتها النووية من أهمها:

-سعي إيران للاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك من أجل الحصول على السلاح النووي.

-استمرار تجاهل العالم كله -ماعدا العرب- للقدرات النووية الإسرائيلية، وعدم

انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووي في الوقت تتجاوز فيه الترسانة

الإسرائيلية لـ 200 رأس نووية.<sup>(1)</sup>

1 - عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي، المرجع السابق، ص 67.

- ضرورة التعامل مع التكنولوجيا النووية لخدمة التنمية المستقبلية لإيران، مع استغلال الطاقة النووية لإنتاج 20% من إجمالي الطاقة المطلوبة لإيران، نظرا لعدم الاستمرار في الاعتماد الدائم على النفط.

- تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي الإيراني، وإظهار مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه.

- تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لإيران والسعي لتحقيق المساواة والتكافؤ والتوازن الاقليمي مع بعض دول المنطقة خصوصا إسرائيل.

- استمرار الحفاظ الولايات المتحدة الامريكية بقوات وقوع عسكرية بالقرب من إيران، محاولة منها عزلها وحصرها في نفس الوقت، كونها محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات، فمن الشمال: روسيا ، أوكرانيا وكازاخستان، من الغرب: إسرائيل - وكانت العراق- ومن الشرق: الهند وباكستان<sup>(1)</sup>.

وبالمقابل تنفي إيران نفيًا قاطعًا بان الهدف من وراء الاستمرار والتمسك ببرنامجها النووي هو صنع الأسلحة نووية، والدليل على ذلك قبولها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في ديسمبر 2003 من جهة ومن جهة أخرى فهي تؤكد حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، وهو ما تؤكد معاهدة منع انتشار النووي التي وقعت عليها إيران.

• **مرحلة التأسيس والنشأة 1967، 1979:** أين شرعت إيران بتأسيس برنامجها النووي في أواسط ستينيات القرن الماضي وحتى سقوط نظام الشاه، فقد كان الاهتمام بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهوده الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى.

1 - كامل مجدي، الأسرار النووية - من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمم وكارثة بقاء العرب خارج نادي النووي (دار الكتاب العربي القاهرة، مصر، 2008) ص 93.

هذا ما أدى إلى عقد عدة اتفاقيات التعاون النووي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا.

مرحلة التوقف والعودة 1979 م 1990 علقت إيران برنامجها النووي بسبب الموقف السلبي اتجاه الطاقة النووية من قبل زعيمها الجديد "أية الله الخميني" كما أنهت تعاونها النووي مع الولايات المتحدة، مع شرح في العلاقات الثنائية بين البلدين مع قيام الثورة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسليح.

مرحلة التحقيقات الدبلوماسية والعقوبات 2002م، 2009م: لقد ظل البرنامج النووي الإيراني تحت المراقبة العادية للوكالة الدولية إلى أن كشفت المعارضة الإيرانية في 14 أوت 2002 عن وجود موقعين نوويين إيرانيين لا تعرف عنهما الوكالة الدولية شيئا، وهما منشأة "ناتانز" لتخصيب اليورانيوم ومنشأة "أراك" للماء الثقيل.

ومنذ تلك اللحظة دخل البرنامج النووي الإيراني منعطفا جديدا، بحيث أصبحت الدول الكبرى تنظر لإيران نظرة شك من حيث نوعية نشاطاتها النووية، في حين شددت الوكالة الدولية أعمال مراقبتها لتلك النشاطات<sup>(2)</sup>.

مرحلة التوترات والمفاوضات السداسية (1+5) من 2010 إلى 2013: في عام 2010 بدأت إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% إلى 20% في مصنع "ناتانز" رافضة وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم وذلك بحجة استخدامه كوقود لمفاعل الأبحاث في طهران، ولكن الشكوك ظلت على آن الدافع الأساسي هو الوصول بتخصيب اليورانيوم لأبعد

1 - محمد زهرة عطا، البرنامج النووي الإيراني، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ببيروت، لبنان، 2015) ص 17-18.

2 - محمود احمد إبراهيم، "البرنامج النووي: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية"، السياسة الدولية، (ع 131)، (1998) ص 313.

من ذلك، أي تخصيصه على مستوى 90% لاستخدامه في الجانب العسكري حسب رؤية الغرب والمجتمع الدولي بشكل عام.

مع تأكيد إيران أن برنامجها النووي سلمي تماما ويهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية، وان كافة أنشطتها النووية خاضعة حاليا لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن رفضها الحد من أنشطتها النووية ونقص الشفافية مع مفتشي الأمم المتحدة (من جانب الغرب) قوبل بعقوبات تزداد صرامة من جانب الغرب والتي استهدفت صادراتها النفطية.

وبالمقابل، فقد فرضت حكومات الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على إيران بتاريخ 16 أكتوبر 2013 على ثلاث شركات إيرانية كبرى مملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز، كما شددت من قيودها على البنك المركزي الإيراني التي الذي زاد من الضغوط المالية على طهران<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: الإطار العام للاتفاق النووي:

يمثل الاتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، وذلك عبور الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013، ثم اتفاق الإطار في لوزان سويسرا أبريل 2015، وكما في اتفاق الإطار يقوم الإطار العام النهائي الذي ضم 159 ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية. على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يصر الغرب على أن له أبعادا عسكرية في حين تصر إيران على انه سلمي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة عن إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق، كما يعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيودا على مستوى تخصيص اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدد من أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران.

وبهذا تأمل الدول الغربية زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية

1 - محمد زهرة عطا، المرجع السابق، ص ص 23 - 24.

(Breakout) من شهرين في الوقت الحالي كما تقول الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام على الأقل، ما يوفر وقتاً أطول القيام الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ الإجراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق، فثمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأمريكية عليها<sup>(1)</sup>.

ولن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ، خصوصاً الشق الذي ينص على رفع العقوبات الأممية عن إيران، حتى تصادق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة وخصوصاً ما يتعلق بتطبيق الرقابة الصارمة على أنشطتها ومنشآتها النووية بما فيها بعض المنشآت العسكرية. ويفترض أن يعرض الاتفاق على مجلس الأمن لتحويله إلى قرار دولي ترفع بموجبه العقوبات الدولية عن إيران. وقد كانت مسألة رفع العقوبات الدولية والأمريكية إحدى أهم نقاط الخلاف بين الطرفين، ففي حين أرادت إيران أن ترفع فور التوقيع على الاتفاق النهائي فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين أصروا على أن يكون رفع العقوبات مرتبطاً بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها وهو ما حدث، وتصر الولايات المتحدة على أن الاتفاق النووي مع إيران لا يتضمن تفاهات معها حول ما تصفه واشنطن بـ "دعم إيران للإرهاب، انتهاكاتها لحقوق الإنسان". وقد أكد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما بان الولايات المتحدة ستدعم حلفاءها في المنطقة وتحديداً إسرائيل ودول الخليج العربي، للتصدي لأي تصرفات إيرانية تهدد استقرار المنطقة أو ترزعه.

ولا يشترط اتفاق الإطار في أفريل الماضي، ولا الاتفاق النهائي الحالي على إيران تفكيك منشآتها النووية، بمعنى أن إيران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق إذا قررت ذلك، وقد نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة إيران على أربع آليات رئيسة كفيلة بان تغلق جميع

1 -المركز العربي للأبحاث: "قراءة في الاتفاق النووي الإيراني وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، يوليو 2015".

[www.dohainstitute.org/file/get/cdf690b0-d180-48af-b4d1-53c274569e54](http://www.dohainstitute.org/file/get/cdf690b0-d180-48af-b4d1-53c274569e54).(2015/11/17)

السبل أمام إيران لصنع أسلحة نووية ويقول أوباما بان هذا الاتفاق مبني على "التحقق وليس الثقة" وهذه الآليات الأربع بحسب موقع البيت الأبيض هي:

- وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة ناتنز.
- وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.
- منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك.
- ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية، وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية.

### محاولة إيران التأقلم مع الوضع الدولي:

كانت إيران أثناء الحرب الباردة حامي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط حتى أصبحت تلقب بدركي الخليج واحسن مثال على ذلك عضويتها في حلف بغداد الذي تأسس عام 1955. ولكن بنجاح الثورة الاسلامية عام 1979 غيرت مجرى الحياة السياسية في إيران سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فبعد أمن كانت حليف الولايات المتحدة أصبحت خصم ومنافس شرس له في الشرق الأوسط وهذا ما أدى إلى جعل إيران في زاوية وحيدة ومنعزلة عن المجتمع الدولي وذلك بفرض عقوبات اقتصادية عليها، إذ أنها غيرت نظامها السياسي من نظام ملكي علماني إلى نظام جمهوري ثيوقراطي ديني ومن تحالف إلى عدا.

وهذا ما أدى إلى عدم تكيف نهجها الجديد مع النظام العالمي، واستمر الحال في إيران بين المد والجزر بين المحافظين الدينيين والاصلاحيين ذو التوجهات العلمانية التي ترى ضرورة الانفتاح نحو الغرب وقبول الدخول في نقاشات ومفاوضات خاصة في الملف الشائك بين الطرفين وهو البرنامج النووي والذي تبعته عقوبات اقتصادية كبيرة اثقلت الكاهل الإيراني.

لكن بفوز التيار الإصلاحى حسن روحانى وهزيمة تيار المحافظ الراديكالى بدأت السياسة الخارجية الإيرانية تتجه إيجاباً نحو الدول الغربية إذ أن روحانى بدأ بإحداث تغييرات فى السلوك الخارجى لكن بدون إحداث تغييرات على المستوى الداخلى، فالطابع الدينى للدولة الإيرانية لم يتغير رغم وصول تيار إصلاحى إلى الحكم وأحسن مثال لنجاح سياسة روحانى الخارجية هو الوصول إلى اتفاق مع الدول الست الكبرى إذ توصلت إلى اتفاق نهائى مع رفع العقوبات الاقتصادية التى كانت من تطلعات ومتطلبات المجتمع الإيرانى.

إيران حالياً حققت مكاسب وانتصارات على المستوى الخارجى دون الإخلال بمبادئها وسياستها المتبناة.

### المطلب الثالث: الرهانات المستقبلية لإيران بعد الاتفاق النووى

بعد الاتفاق النهائى بين إيران والقوى الكبرى (1+5) أصبحت إيران أمام سيناريوهات محتملة وهو الاتجاه الخطى والتشاؤمى وأخيراً الاتجاه التفاؤلى.

1- الاتجاه الخطى: تعنى بهذا أى بعد الاتفاق فى 14 جويلية 2015 هل إيران سوف تخل بهذا الاتفاق بعد عام أو عامين، والعودة إلى تطوير سلاحها النووى والذي يؤدي إلى نتيجة وهي عودة الحصار الاقتصادى وفرض عقوبات جديدة عليها (عزلها دولياً)، ويعنى بهذا عودة إيران إلى نقطة الصفر سواء فى مفاوضاتها مع الغرب، ويتم التفاوض معها مبني على الشك والإخلال بالوعود والاتفاقيات أما من الناحية الاقتصادية إعادة إنهاك الاقتصاد الإيرانى والذي أنقل كاهل الشعب الإيرانى الذي أصبح لديه تطلعات العيش أفضل والخروج من الأزمة الاقتصادية وهنا سوف يلعب دور كبير رجال الأعمال الإيرانيين الذين يحققون أرباحاً من خلال الاستثمارات وجلب الشركاء الأجانب للعمل داخل إيران. (1)

1- محمد بدرى عيد، "مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الاتفاق النووى"، فى:

[studies.aljazeera.net/reports/2015/10/201510339837824.html](http://studies.aljazeera.net/reports/2015/10/201510339837824.html) مركز الجزيرة للدراسات.

2- الاتجاه التفاوضي: قبل الوصول إلى الاتفاق النهائي هددت الولايات المتحدة في حال إخلال إيران بالاتفاق سوف يتم ضرب مباشرة مفاعلاتها النووية والتي سوف تؤدي إلى حرب خليجية رابعة، وهذه النظرة تكون مستبعدة جدا فالولايات المتحدة وبحكم تجربتها في العراق وأفغانستان من المستحيل أن تحشد تحالف دولي آخر ضد أية دولة في الشرق الأوسط من الناحية الأخلاقية فلقد فقدت تعاطف ودعم شعوب العالم لها بعد الجرائم وانتهاك قانون الحرب في العراق وأفغانستان

أما من الناحية العسكرية والاقتصادية، فإن فاتورة هذه الحروب دفعتها غالبية جدا فلقد حشدت أبنائها وأبناء العالم في حروب اثبت العالم أن لا صحة لها، ومن الناحية المالية فتكاليف هذه الحروب انهكت خزينة الولايات المتحدة دون الوصول إلى إعادة بناء هذه الدول وإعادة أعمارها لكي تجني ثمار تلك الحروب، أما من الناحية الأمنية فلقد أدت الحرب على العراق فراغا أمنيا وسياسيا رهيبا في المنطقة فبعد أن كان العالم يخاف من نظام ظهرت معالمه وحدوده وقوته ظهر مكانه بعد الغزو جماعات إرهابية وتنظيمات مسلحة لا يمكن قياس قوتها ونطاقها وسرعة تحركها واتجاه ولاءها وقبلة عدوها فلقد أصبحت هذه التنظيمات لا تهدد ولا تكن العداة فقط للغرب بل حتى للحلفاء المحليين وتهدد وجودهم فتنظيم داعش يهدد الزحف على دول الخليج ويهدد وجودها وذلك بإسقاط أنظمتهم وبداية إعادة الخلافة الإسلامية

ورغم التحالف الدولي ضدها لكن إلى حد الآن لم يتم حسم المعارك ضد هذا العدو الجديد الذي يسيطر على قلب الشرق الأوسط فكيف للولايات المتحدة أن تقوم بضربة لإيران وتخلق فراغاً أمنياً أوسع والذي سوف يمتد من أفغانستان شرقاً إلى السعودية غرباً والنتيجة سوف يتوسع مستنقع الدماء ويحدث انقلاباً أمنياً خطيراً في المنطقة لأنه يظهر تنظيمات تحت الدولة ويصعب محاربتها ناهيك عن التركيبة المجتمعية الإيرانية (أذريين، سنة عرب، أرمن الأكراد... الخ) فلو تكون هذه الحرب على إيران سوف تصبح الحرب الأهلية أكثر

الاحتمالات وقوعا. فرغم إصرار إسرائيل بضرب إيران لكن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يصر دائما على العقوبات الاقتصادية.

3- الاتجاه التفاؤلي: وهذا هو الأرجح للوقوع، فإيران التي كانت في عز انحصار اقتصادي وحقت الاكتفاء الذاتي وتطوير ترسانتها الحربية داخليا، ونجحت في خلق دعائم لها في الخارج كحزب الله في لبنان وحركة حماس الفلسطينية والحوثيون في اليمن إضافة إلى دعم الشيعة في البحرين والامتداد داخل العراق ودعم النظام السوري وعقد تحالف استراتيجي معه.

فإن هذه الاتفاقيات سوف يعزز من نفوذ إيران في الشرق الأوسط فبعد رفع العقوبات سوف تصبح قوة إقليمية بدون منازع فرغم الحصار الاقتصادي لا يتم الحديث عن حل أي قضية من قضايا الشرق الأوسط دون إيران فمثل الأزمة السورية الغرب يرى الأسد جزء من المشكلة عكس إيران التي تراه جزء من الحل فلو لم تكن إيران قوة لا يستهان بها لما كانت حاضرة في كل هذه المؤتمرات والندوات الدولية حول الشرق الأوسط، فإيران 2015 لن تكون نفسها في 2030 فسوف يزداد نفوذها وقوتها على حساب الخليج العربي.

ومباشرة بعد الإعلان عن الاتفاق النهائي سارعت كل من إسرائيل والسعودية إلى رفض هذا الاتفاق بحيث إسرائيل ترى دائما أن إيران تهدد امن إسرائيل كما تريد أن تكون هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة على المدى البعيد بدون منازع فإسرائيل تستخدم قوتها النووية موقرة ضغط على الدول العربية فيما يخص تسوية القضية الفلسطينية زحل الدولتين. أما السعودية فترى ان اي امتلاك إيران للسلاح النووي يعني أن السياسة الخارجية السعودية سوف تتراجع بكثير فرفع العقوبات الاقتصادية وعودة النفط الإيراني إلى السوق بقوة سوف يتراجع الإنتاج السعودي وسوف يؤثر في سياستها الخارجية فان إيران سوف ترى أن من مصلحتها عدم امتلاكها للسلاح النووي لأنها سوف تحقق مكاسب اقتصادية بعد رفع العقوبات عليها وسوف تسارع الدول الكبرى للحصول على امتيازات داخل إيران وهذا ما يؤدي إلى بناء الاقتصاد الإيراني.

وهذا ما يجعل إيران تتراجع عن أي إخلال بالاتفاق النووي لن الولايات المتحدة هددت باستعمال القوة الصلبة ضد إيران في حال إخلالها بالاتفاق النووي، فإيران بعد رفع العقوبات سوف تقوي اقتصادها وتعزز مكانتها الاقتصادية في المنطقة وستستقبل استثمارات هائلة في كل القطاعات وهذه العوامل سوف تمنع من إخلالها بالاتفاق، لأنه في حال حدوث ذلك يعني تدهور الاقتصاد وذلك بفرض العقوبات الجديدة عليها.

من ناحية أخرى لا ننسى وصول التيار الإصلاحى إلى الحكم حسن روحانى خلفاً لأحمد النجاد المحافظ العسكري الراديكالى فبعد فوز التيار الإصلاحى الذى يملك شعبية كبيرة داخل المجتمع الإيرانى والذى سوف يؤثر مستقبلاً على سياستها الخارجية، فإن أي إخلال بالاتفاق سوف يؤدي إلى اضطرابات داخلية جراء فرض العقوبات من جديد، فهذه هي الأسباب الداخلية والدولية أما من الناحية الإقليمية فبعد الاتفاق أصبحت الولايات المتحدة تقبل شروط إيران في سوريا وهو قبول الأسد طرفاً من الحل في الأزمة، أي ضمان الإيرانى بقاء حليفها في المتوسط وبعد الاتفاق بدأت الاشتباكات في الضفة الغربية عكس في الماضى كان التطبيق على قطاع غزة الحليف لإيران أما في العراق فلقد توسعت القوات الإيرانى واجتاحت الأراضي العراقية وذلك بإحضار الحرس الثوري داخل العراق في مواجهة داعش.

## استنتاج الفصل الثاني:

نستنتج أن إيران قوة إقليمية بدون منافس في الشرق الأوسط لأنه رغم امتلاك إسرائيل للسلاح النووي هذا لا يعني استخدامه ضد إيران. فإيران أقوى من إسرائيل من الناحية الجغرافية والديمغرافية فالعمق الاستراتيجي لإيران لا تملكه إسرائيل، فأما السعودية سوف تصبح أمام جار أقوى منه الناحية السكانية والعسكرية وسوف ينتعش الاقتصاد بعد رفع العقوبات عليها إضافة إلى التحالفات التي تقيمها مع الحكومة العراقية، ودعمها للنظام السوري وجماعة أنصار الله (الحوثي) في اليمن. فإيران تتمسك بالأسد لأنها ترى أي رحيل للأسد يعني فقدان حليفها القوي في الوسط العربي، وهذا ما يفسح المجال للامتداد التركي أكثر داخل سوريا، وإيران تدركان إسقاط النظام السوري هو نجاح للسياسة التركية في الشرق الأوسط وقطع الطريق لها باتجاه حزب الله في جنوب لبنان وحركة حماس وفلسطين، أما في العراق فقد أدى ذلك الفراغ الذي تركته القوات الأمريكية إلى تغلغل إيران داخل العراق حتى أصبحت إيران بجوار المملكة السعودية.

الخاتمة

انطلاقاً من الفرضيات والتساؤلات المطروحة في الأول فإن الجمهورية الإسلامية كانت محاصرة بين نظامين معادين لها، وهما تنظيم طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق، ولهذا بعد إسقاط هذين النظامين وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسيات أحادية في شؤون البلدين زاد من شعور إيران بالخطر لهذا سارعت إلى تدارك الوضع وفرض مكانتها الإقليمية، ويبقى هاجس لخوف محتمل في العلاقات الإيرانية الخليجية مستقبلاً خاصة بعد رفع العقوبات ليها، وإن سعي إيران لامتلاك القوة النووية قلب موازين القوى في الشرق الأوسط وزاد من قوة وسيطرة إيران على زمام أمور الشرق الأوسط ويرجع بروز إيران في الخليج هو انسحاب القوات الأمريكية والفراغ الذي تركته ساعد على امتداد إيران في العراق وتوسع نفوذها.

لقد سعت إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979 إلى لعب الدور الإقليمي الفعال في النظام الشرق الأوسطي والذي هو مشروع لا أساس له على أرض الواقع، فإيران تسعى لإحداث مشروع إسلامي تكون فيه الدولة القائدة عكس نظام الشاه الذي كان حامي المصالح الأمريكية فقط.

فإيران بعد نجاح الثورة أصبحت من أكبر الدول المهمة في الشرق الأوسط وجلبت كثير من أنظار المفكرين والمحللين سواء الغربيين أو المحليين خاصة أثناء إعلانها تطبيق مشروع إسلامي وذلك عن طريق تصدير الثورة.

لكن هذا الشعار أو المنطلق الإيراني اصطدم بجدار اسمه دول الخليج العربي، بحيث اندلعت الحرب الإيرانية العراقية والتي دامت ثماني سنوات بين إيران والعراق مدعومة من دول الخليج.

وبمجرد إعادة بعث البرنامج النووي الإيراني عام 1991 مع محمد خاتمي وثبوت سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي بدأت العقوبات الاقتصادية حصار إيران وتقليص نفوذها الإقليمية.

لكن إيران رغم القيود المفروضة عليها قامت بعقد تحالفات كبيرة خاصة مع النظام السوري والذي كان تحالفه استراتيجي ليس مذهبي لأن الفئة العلوية في سوريا مختلفة عن الشيعة الاثني عشرية، لهذا سعت إيران إلى خرق النظام العربي وذلك باستدراج عنصر أساسي في النظام الإقليمي العربي وكما قامت أيضا بعقد تحالفات مع كل من حزب الله في جنوب لبنان وحركة حماس في فلسطين واستعمالها كورقة ضغط في مواجهة إسرائيل.

ولقد كان إصرار إيران وسعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية وتطوير منظومتها الدفاعية إقرار الدول الغربية بقوة إيران ودورها في حل قضايا الشرق الأوسط.

وما أثار مخاوف إيران وأدى إلى تحركها هو سياسة الولايات المتحدة الأحادية في حل قضايا الشرق الأوسط كأزمة أفغانستان وإسقاط نظام صدام حسين. هذا ما جعل إيران تتحرك شرقا وغربا لرفض مكانتها الإقليمية ورفض ما يملي عليها من طرف الدول الكبرى.

وكانت ثورات الربيع العربي بمثابة صعوة للسياسة الإيرانية في الشرق الأوسط ومفتاح لبوابتها فالأزمة السورية لا يكاد الحديث عن الحل دون إدراج إيران كطرف فاعل في حل الأزمة السورية، لأن إيران ترى أي حل سياسي دون الأسد يعني فقدان احد أرجل إيران في البحر المتوسط، وشريك في صراعها مع إسرائيل، وفي التحالف الدولي على تنظيم الدولة الإسلامية رحب المجتمع الدولي في دخول إيران مع التحالف أي أصبحت إيران حاضرة في قضايا الشرق الأوسط.

وفي الأزمة اليمنية وبدخول الحوثيين إلى العاصمة صنعاء تدخلت العربية السعودية (عاصفة الحزم) وقادة التحالف العربي ضد الحوثيين لحماية حدودها الجنوبية والذي تعتبر اليمن الحديقة الخلفية والعمق الاستراتيجي بالنسبة للسعودية أما إيران فتدعم الحوثيين ماديا وسياسيا لأنه ترى أي انتصار للتحالف العربي يعني بداية تشريع الدور الإيراني في الشرق الأوسط.

والآن بعد الاتفاق النهائي وعودة الهدوء وتحسن العلاقات الإيرانية الغربية سوف تعيش الدول العربية بصفة عامة ودول الوسط والخليج العربي خاصة أمام ثلاثة كوابيس أو

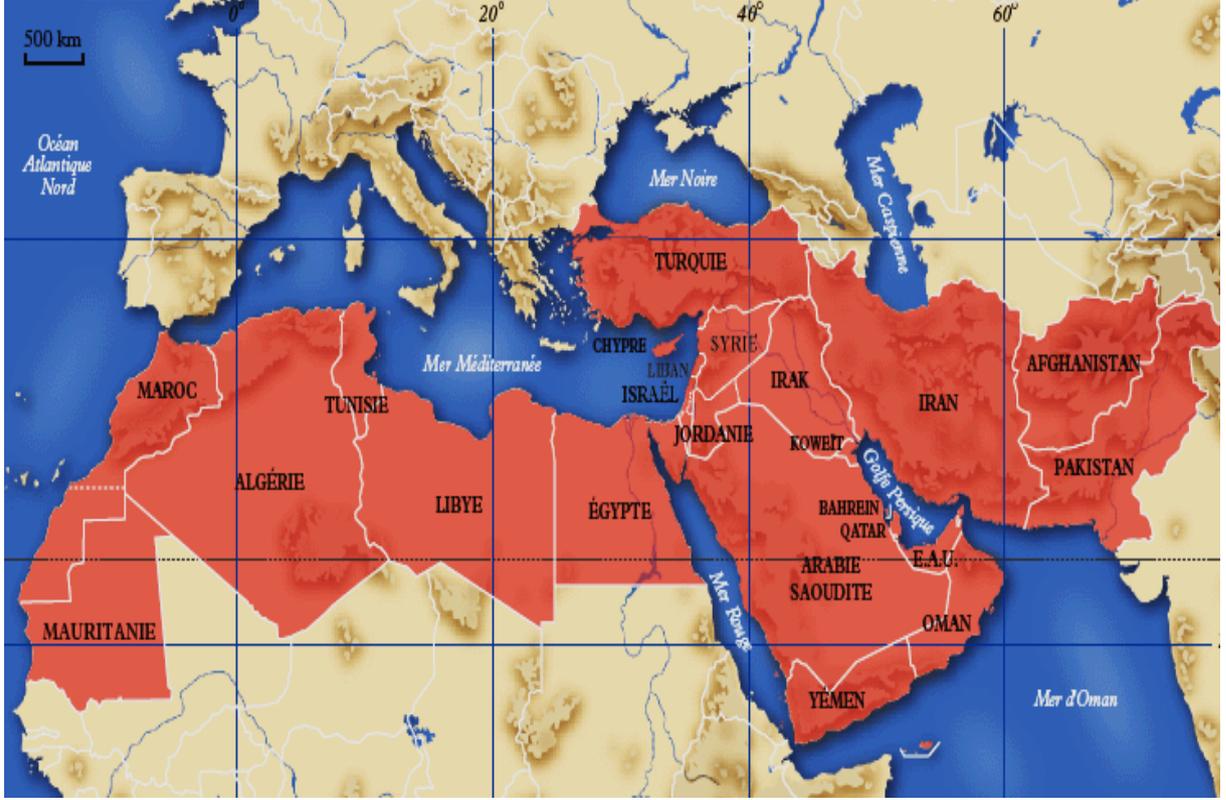
هواجس فالأول بقاء هذه الدول معادية لإسرائيل والنتيجة التخلف الاقتصادي والتدهور الأمني والسياسي، أما الثاني التطبيع مع إسرائيل والذي يعني فقدان الشرف والهيبة العربية بمقابل الأمن والاستقرار والرفاهية الاقتصادي، أما الأخير هو تحالف الدول العربية مع إيران في مواجهة إسرائيل لكن بإطفاء الصراع المذهبي والتحالف من أجل هدف واحد وهو إسرائيل.

الملاحق



خريطة الشرق الأوسط

المصدر : <http://www.mideastweb.org/fr-cartes.htm>



خريطة الشرق الأوسط الكبير

المصدر : <http://image.google.fr/imgres?imgurl>



خريطة الموقع الجغرافي لإيران

المصدر : <http://www.histoirealacarte.com/carte/2-histoire-proche-orient-moyen-orient.php>

# قائمة المراجع

- 1- المصادر والمراجع باللغة العربية:
  - 1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، دراسة تحول مخاطر التطبيع (مكتبة مدبولي، 1998).
  - 2- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 1987).
  - 3- ترجمة خليل احمد خليل، إيران الثورة الخفية تيري كوفيل، دار الغرابي، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
  - 4- جايد إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية الإيرانية والنزاع المسلح، (دار الشؤون الثقافية بغداد، 1989).
  - 5- جمال مصطفى عبد الله السلطان: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979- 2000 (عمان: دار وائل 2002).
  - 6- جميل مطر علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط4، 1983).
  - 7- جيوفر روبرت، ألبتري إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، (ترجمة عبد الرحيم الجلبى، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999).
  - 8- حسين بوقارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية لتحليل (طبع بطبعة دار هومة، الجزائر 34، حي لابريار، بوزريعة الجزائر، جانفي 2012).
  - 9- رجاء وحيد دريدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية (دمشق، دار الفكر، 2000).
  - 10- رفعت سيد احمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران (مصر، سينا للنشر، الطبعة الأولى، 1989).

- 11- ريشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس (عمان الأهلية للنشر والتوزيع، 1995).
- 12- سامي ذبيان، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (لندن: الرئيس للكتاب والنشر، 1990).
- 13- شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر.
- 14- صباح الموسوي الأحوازي، وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية (مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار، عمان، 2013).
- 15- ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، (القاهرة، 2012).
- 16- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (لبنان، دار الساتي، 2006).
- 17- عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1970).
- 18- عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح النووي، الهواجس الطموحات والمصالح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
- 19- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر (د.س.ن).
- 20- عمار بوحوش، محمد الذنينات، منهاج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001).
- 21- عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي، مشروعية أسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، د.ب.ن، 2007، ص 66-67.

- 22- كامل مجدي، الأسرار النووية - من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمم وكارثة بقاء العرب خارج نادي النووي - دار الكتاب العربي القاهرة، مصر، 2008.
- 23- مجموعة من الباحثين، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سنة 2012.
- 24- محمد زهرة عطا، البرنامج النووي الإيراني (مركز الزيتونة للدراسات، لبنان، بيروت، 2015).
- 25- محمد زهرة عطا، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، لبنان، 2015.
- 26- محمد علي حوات، مفهوم الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).
- 27- محمد مختاري، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 2010).
- 28- محمود احمد إبراهيم، البرنامج النووي: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 131، السنة 1998،
- 29- محمود ممدوح مصطفى كامل، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي).
- 30- معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام المن الجماعي، (ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، بن عكنون).
- 31- ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (دار الكتاب العربي، ط1، 1985).
- 32- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان، دار مجدلاوي، 2004).

- 33- نيقين عبد المنعم سعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط3، 2002).
- 34- هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
- 35- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات والاستشراف الشارقة، الجزائر، ط، 2010، ص 288 - 289.
- 2-الدوريات والمجلات:

- 1- حسن فحص، العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران: رجحان ل طهران وسعي إلى التكامل والتوازن، اقليم كردستان سيتأثر بالحصة الكبرى من المبادلات، مجلة الحياة الدولية.
- 2- خالد الفياض، "العلاقات السورية الإيرانية، تكمل المصالح وتجاوز الخلافات"، مصر: السياسة الدولية، (ع 184) (مجلد 43، 2008) ص 184.
- 3- خضر إبراهيم سليمان، (العراق والدول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن) المجلة السياسية والدولية (عدد 7، 2007) ص 165-166.
- 4- الخليج: تحديات المستقبل (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية) 2005.
- 5- سليمان منذر، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، (العدد 325، مارس 2006) ص ص 29-30
- 6- فاضل رسول، العراق، إيران أسباب وأبعاد النزاع، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996، ص 8.
- 7- مجلة الشؤون العربية (139 خريف 2009) ص ص 122-124.

8- محمد احمد المقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإسرائيلية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية العربية: دراسة حالة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية" (2ع)، جامعة الأردن (2013) ص 546.

9- محمد السعيد أبو عامود، (الشرق الأوسط في الفكر السياسي العربي) السياسة الدولية، (العدد 113) ص 163.

10- محمد السيد سليم، التحليل العلمي للسياسة الخارجية، إطار نظري، الفكر الاستراتيجي العربي (العدد 40، أبريل 1992، بيروت) معهد الإنماء العربي، ص 7-9.

#### الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية ( مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لخضر، باتنة، 2010).
- 2- رجاني سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة ) جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، 2012.
- 3- سوفيان مخنف، السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة سورية (1999- 2015) (مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015).
- 4- شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001 - 2003، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشور، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة 2014).
- 5- طایل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم)، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

6- فريل عبير داودي، **البعد الأمني في سياسة إيران الإقليمية**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 03، 2013.

7- ليلي مدني، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة الحرب على العراق 2003** (دراسة غير منشورة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية) جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.

8- محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشور)، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2007.

#### المواقع الإلكترونية:

1- مجدي رياض: "الشرق الأوسط من الاستعمار التقليدي إلى التعريف الأمريكي

إسلام أن لاين" [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

2- صحيفة القدس العربي، [www.alquds.co.uk/?p:286693](http://www.alquds.co.uk/?p:286693) (2015/11/27)

3- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، في:

[rawabetcenter.com/9545](http://rawabetcenter.com/9545) ترجمة موقع الخليج، (2015/11/27)

4- محجوب الزويري، **البعد الاقتصادي في العلاقات الإيرانية العراقية، في:**

[www.alghad.com/erticles/545345](http://www.alghad.com/erticles/545345) صحيفة الغد الإيرانية تم الاطلاع عليه في:

(2015/11/12)

5- مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن: الأزمة العراقية إلى أين،

[www.railyoum.com/?p=323342](http://www.railyoum.com/?p=323342)، العدد التاسع، سبتمبر 2015، 2015/11/12،

.12:26

- 6- بسام شحات، مقالات في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية" في:  
[www.noonpost.net/content/2802](http://www.noonpost.net/content/2802) (2015 /12/01)
- 7- عبد الله العسكر، العلاقات السعودية-الإيرانية، في:  
8- [www.alriadh.com/1088680](http://www.alriadh.com/1088680) (2015/11/27).
- 9- محمد السلمي، الملك سلمان ومستقبل العلاقات السعودية -الإيرانية في:  
[www.alriyadh.com/1021532](http://www.alriyadh.com/1021532) (2015/11/13)
- 10- الجزيرة نت، العلاقات السعودية الإيرانية، تقهقر بعد التقدم، في:  
[www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3)  
(2015/11/14).
- 11- محمد بدري عيد، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي، في:  
[studies.aljazeera.net/reports/2015/10/201510339837824.html](http://studies.aljazeera.net/reports/2015/10/201510339837824.html) مركز  
الجزيرة للدراسات. (2015/11/19)
- 12- سلامة كيلة، التدخل الروسي في سوريا، يخدم من  
[www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30](http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30)
- 13- المركز العربي للأبحاث: قراءة في الاتفاق النووي الإيراني وحدة تحليل  
السياسات في المركز العربي، يوليو 2015.
- 14- [www.dohainstitute.org/file/get/cdf690b0-d180-48af-b4d1-53c274569e54](http://www.dohainstitute.org/file/get/cdf690b0-d180-48af-b4d1-53c274569e54)  
(2015/11/17)

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Maurice Argers, **initiation pratique à la méthodologie de la science humaine**, (Alger : Casbah université, 1997).
- 2- James Russell, **nuclear strategy and the modern middle east, middle east policy**, (Vol XI (2) no 3 pall 2004).

- 3- Dario Battistella, **théories des relations internationales** (3<sup>ème</sup> édition, Paris : presses de science politiques, 2009)
- 4- Romain Yakemtchouk, **l'Iran face aux puissance** ( l'harmattan, Paris, 2007).
- 5- Denis Bancharde et autre, série: **la bascule diplomatique, note de l'Ifri** ( France, septembre 2013).
- 6- Daruis Bazargan Iran, political, the military gulf security.
- 7- Jeffrey J.Schott, **economic sanctions oil and Iran.**

#### المحاضرات والندوات:

- مدحت حماد، محاضرة قدمت بعنوان، " الابعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية"  
المركز الدولي لدراسات المستقبلية والاستراتيجية برنامج الدراسات الإيرانية (تاريخ  
المحاضرة الاربعاء 17 جانفي) ص 37.

# الفهرس

2.....	خطة البحث
1.....	مقدمة
4.....	1-الاشكالية الأساسية
4.....	أ-فرضيات الدراسة
5.....	ب-الاطار الزمني
5.....	ج-الاطار المكاني
5.....	1-أهمية الدراسة
6.....	2-مبررات اختيار الموضوع
6.....	أ-المبررات الذاتية
6.....	ب-المبررات الموضوعية
6.....	3- أدبيات الدراسة
8.....	الإطار النظري
8.....	1-المناهج
9.....	أ-المنهج التاريخي
9.....	ب-المنهج القانوني المؤسستي
9.....	ج- اقتراب الدور
12.....	الإطار المفاهيمي
12.....	1-مدلول مصطلح "الشرق الأوسط"
16.....	2- مفهوم الإستراتيجية
17.....	3-مفهوم الأمن
17.....	4-تعريف الأمن القومي
18.....	5-مفهوم النظام الإقليمي
19.....	6-مفهوم الإقليمية الجديدة

20 .....7-الطاقة النووية.....

21 ..... خطة البحث .....

## الفصل الأول

### ماهية السياسة الخارجية

24 .....مقدمة:.....

25 .....المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....

25 .....المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....

28 .....المطلب الثاني: طبيعة السياسة الخارجية:.....

30 .....المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية.....

30 .....المطلب الأول: المحددات الجغرافية والسكانية.....

30 .....1-المحددات الجغرافية.....

30 .....2-المحددات السكانية أو البشرية.....

31 .....المطلب الثاني: المحددات الايديولوجية والشخصية.....

31 .....1-المحددات الإيديولوجية.....

31 .....2-المحددات الشخصية.....

32 .....المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والعسكرية.....

32 .....1-المحددات الاقتصادية.....

32 .....2-المحددات العسكرية.....

33 .....المطلب الرابع: المحددات المجتمعية والخارجية.....

33 .....1-المحددات المجتمعية.....

34 .....2-المحددات الخارجية.....

35 .....المبحث الثالث: أهداف ووسائل السياسية الخارجية.....

35 .....المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية.....

- المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية..... 37
- 1-الوسائل الدبلوماسية..... 37
- 2-الوسائل العسكرية..... 37
- 3-الوسائل الاقتصادية..... 38
- 4-وسائل التجسس والتخريب..... 38
- 5-وسائل الدعاية..... 39
- المبحث الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية..... 40
- 1-المقاربة البيروقراطية..... 40
- 2-مقاربة صناعة القرار..... 40
- 3-مقاربة الاختيار العقلاني أو الرشيد..... 41
- 4-مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية..... 41
- استنتاج الفصل الأول..... 44

## الفصل الثاني

### ماهية السياسة الخارجية الإيرانية

- مقدمة:..... 46
- المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية..... 47
- المطلب الأول: المحددات الداخلية..... 48
- 1-المحدد القيمي: ثنائية التوغل (المذهبية الشيعية والقومية الفارسية)..... 48
- 2-المحدد الاقتصادي..... 52
- 3-المحدد العسكري..... 53
- المطلب الثاني: المحددات الخارجية..... 54
- 1-المحدد الجغرافي..... 55
- 2-المحدد التاريخي..... 55

- 3-المحدد العقائدي ..... 56
- 4-المحدد الديموغرافي ..... 56
- 5-المحدد الأمني ..... 57
- المبحث الثاني: أهداف ووسائل السياسة الخارجية الإيرانية ..... 60
- المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ..... 60
- المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية الإيرانية ..... 61
- 1-القوة الناعمة..... 61
- 2-القوة الصلبة ..... 62
- المبحث الثالث: السلوك الخارجي الإيراني اتجاه منطقة الشرق الأوسط..... 64
- المطلب الأول: العلاقات الإيرانية العراقية ..... 64
- 1-التطور التاريخي ..... 64
- 2-الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق ..... 65
- 3-الدور الإيراني في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي ..... 66
- 4-العلاقات الإيرانية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003..... 68
- 5-العلاقات الاقتصادية (الإيرانية العراقية)..... 69
- المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية السعودية ..... 72
- 1-تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية..... 72
- 2-الحجم الشيعي في السعودية ..... 73
- 4-التعاون الأمني..... 74
- 5-توتر العلاقات بين البلدين ..... 76
- 6-الرياض طهران: ملف الثورات العربية ..... 79
- 7-العلاقات الإيرانية السعودية الحالية ..... 80
- الاستراتيجيات السعودية لمواجهة السياسة الإيرانية ..... 82

83	المطلب الثالث: العلاقات الإيرانية السورية .....
83	1- تاريخ العلاقات الإيرانية السورية: .....
84	2-المجال الأمني .....
85	3-المجال الاقتصادي والثقافي .....
86	4-إيران سوريا والربيع العربي .....
89	المبحث الرابع: البرنامج النووي الإيراني.....
89	المطلب الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي.....
93	المطلب الثاني: الإطار العام للاتفاق النووي.....
96	المطلب الثالث: الرهانات المستقبلية لإيران بعد الاتفاق النووي.....
100	استنتاج الفصل الثاني .....
101	الخاتمة .....
105	الملاحق.....
109	قائمة المراجع .....
124	الفهرس .....
	ملخص المذكرة

## ملخص المذكرة:

يعد حقل السياسة الخارجية من أعقد تخصصات ميدان العلوم السياسية إذ يختلف تحديد تعاريفه ومفاهيمه باختلاف زاوية النظر، فأما من ناحية تحديد محددات الساسة الخارجية لأية دولة؟ فتختلف من دولة لأخرى (دولة متقدمة، دولة متخلفة، دول كبرى، دول عظمى)، إذ توجد دول هامشية في العلاقات الدولية إذ يعود غياب الوسائل المتاحة إلى غياب أهداف مرسومة على المستوى الخارجي، هذا ما أدى بعض الدول إلى الاتحاد والدخول في تحالفات لضمان بقائها.

فجمهورية إيران الإسلامية وبعد نجاح ثورتها اتجهت إلى فرض مكانتها الإقليمية والدولية وذلك برسم اهدافها وتحديد وسائل تحقيقها، وازداد الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد دخول الولايات المتحدة إلى أفغانستان والعراق. أين قامت هذه الأخيرة بفتح الباب لإيران لكي تتوسع شرقا وغربا، وتنامى النفوذ الإيراني في المنطقة بعد موجة الربيع العربي وسوف يزداد أكثر بعد الوصول إلى الاتفاق النهائي حول البرنامج النووي مع الدول الكبرى.

### Résumé :

Les relations internationales font partie des domaines les plus complexes des sciences politiques. Ses définitions et ses concepts diffèrent selon l'angle de vue. Pour déterminer la politique internationale d'un certain pays diffère d'un Etat à l'autre (développé, sous-développé, puissant et grand). Il y a aussi des Etats périphériques dans les relations internationales. Le manque de moyens possibles est dû à l'absence d'objectifs tracés sur le plan extérieur. Cela a mené des Etas à construire des unions et entrer dans des alliances avec d'autres Etats pour préserver leurs existences. Après la réussite de sa révolution, la République Islamique d'Iran s'est orientée à s'imposer sur la scène régionale et internationale en définissant ses objectifs et les moyens de les atteindre. Le rôle de l'Iran s'est accru au Moyen Orient après l'invasion américaine de l'Afghanistan et de l'Irak et la chute des deux régimes rivaux de l'Iran. Le rôle de l'Iran ne cesse de croître suite à la déferlante du printemps arabe et la signature d'un accord final sur le nucléaire avec les 5+1.

**Abstract :**

Foreign policy is amongst the most complex fields of politics specialities. Its definitions and concepts differ according to the outlook angle. As to determining a State's foreign policy, this differs from one country to another (as there are developed, underdeveloped, great and powerful ones) There exist peripheral States in international relations, as well. The lack of possible means is due to the absence of outlined set of goals abroad. This induced some countries to build unions and enter into alliances to secure their existence. After its succeeded revolution, the Islamic Republic of Iran strove to impose itself regionally and internationally by outlining its goals and determining the means by which to achieve them. The role of Iran increased in the Middle East region after the American invasion of Afghanistan and Iraq and the toppling down of its two rival regimes. The Iranian influence in the region increased exponentially at the wake of the so called Arab Spring and the signature of a final agreement with the 5+1 countries.